

محمد العمري

منطق رجال المخزن  
وأوهام الأصوليين

عوائق الحداثة في المغرب

**2009**



## تقديم:

### سلفية المخزن والسلفية الأصولية المغرب المرتهن

رغم كل محاولات الإصلاح التي بُذلت في العشر سنوات الأخيرة (1998-2008) فإن المغرب يبدو، في المستوى السياسي، وكأنه مشدود إلى مكانه، لا يزيله، إن لم يتراجع إلى الوراء. تشهد لذلك شواهد كثيرة. من بينها الرُتب المتأخرة التي يحتلها في مجال الممارسة السياسية<sup>1</sup> والتنمية البشرية<sup>2</sup>، ومحاربة الرشوة، وتوفير فضاء استثماري سليم، وحرية الصحافة..الخ.

ولا يُغرتك ما تراه من تحسُن في هذه الزاوية أو تلك، فأمام كل علامة، أو نقطة إيجابية، علاماتٌ ونقطٌ سلبية كثيرة، وبعد كل خطوة إلى الأمام تأتي انتكاسات إلى الوراء، خاصة في

---

<sup>1</sup> — صنفته مؤسسة بريطانية أخيرا ضمن فئة "الدول السلطوية"، وهي الرتبة الثالثة من سلم من أربع رتب. أولاها الدول الديمقراطية بدون شائبة، وثانيها الدول الديمقراطية التي تشوب ديمقراطيتها نواقص، ورابعها الدول الاستبدادية. وهذا تصنيف موضوعي ومنصف، رفع المغرب درجة واحدة عن زمن الرصاص.

<sup>2</sup> — انتقل من الرتبة 123 في بداية التجربة إلى الرتبة 126 الآن (2008).

مجال الحريات العامة، واستقلال القضاء<sup>1</sup>، وتدبير المال العام. وهكذا نسمع اليوم سياسيين من اليسار المندمج يتساءلون بخيبة: إلى متى ستستمر هذه المرحلة الانتقالية؟

فهم يرون أن هذه المرحلة التي بدأت في أواخر حياة الملك الراحل الحسن الثاني تحت اسم: التناوب التوافقي (على أمل الانتقال لحياة ديموقراطية بشكل سلس) تمتد إلى غير نهاية، وأن قوى النكوص والرجعية هي المستفيد الأول من هذا التردد في تبني خيار ديمقراطي حداثي، وهي التي ترحزُ المغرب نحو مواقعها بإصرار.

فبشيء من التساهل في استعمال الألفاظ يمكن القول بأن المغرب مشدود إلى الوراء بسلفيتين: سلفية مخزنية وسلفية أصولية. وبقدر ما يجتهد المخزن للتخلص من القوى اليسارية، بتأزمها وتقزيمها، بقدر ما يخشى أن تقفز الأصولية الإسلامية لاحتلال مكانها، ولذلك يبادر بإجراءين يرى فيهما إمكانية الاستمرار دون تغيير يخلخل بنيته:

أولهما، تركيب قاطرة سحب جديدة (locomotive) يتحكم في قيادتها. قاطرة متكونة من قطع غيار يمينية ووقود يساري (شعارات)، تقوم مقام اليسار دون ما إزعاج بإصلاح دستوري

---

<sup>1</sup> — يصدق على بعض التدخلات "الأمنية" والتجاوزات القضائية قول المثل: "اللّي حرّث جمل دكو"، ما يخطه الجمل بالمحراث ذهاباً يدكّه بخفيه إياباً. والضحية هنا هي الثقة، ومستقبل المغرب.

أو فتح باب للمحاسبة.

ثانيهما، منافسة الإسلاميين في مجال نشاطهم، في إطار إمارة المؤمنين، من خلال شعارات وممارسات جديدة أو مجددة تنضوي كلها فيما يسمى "تأهيل الحقل الديني": فرض وحدة المذهب، وتأطير التصوف. فمع أزمة اليسار حاليا صار الصراع الحقيقي يتبلور بين منطق المخزن وأوهام الأصوليين.

### السلفية المخزنية

تتجلى السلفية المخزنية خطابيا في مظهرين:

المظهر الأول : محاولة تسويغ الماضي (وتجميله أحيانا)،  
والمظهر الثاني: السعي لإعادة إنتاجه<sup>1</sup>.

ففي حين تكفل الوزير الأول ورئيس البرلمان السابق عبد الهادي بوطالب بقيادة جوقة المُسوِّغين وإمداد المروجين لهذا الخطاب برواية مصنوعة لما وقع، رواية بعيدة عن الموضوعية،

---

<sup>1</sup> – وتصاحب تسويغ الماضي وإعادة إنتاجه عملية هجوم ممنهج على المعسكر اليساري لإطفاء جاذبيته ألوانه، ومسح معالم تاريخه، وإعادة اغتيال رموزة. تعاونت الشبيبة الإسلامية مع المخزن في قتل عمر بن جلون جسديا، وتعاون معه الشيخ الزمزمي، كوكيل لها، في إعادة اغتيال المهدي بن بركة، ويتعاون معه، هذه الأيام، زعيم من حزب الاستقلال (شباط) في نفس الاتجاه، الكل يُشير إلى أنه يحمل توكيلا من خارج الحزب، برغم ما قد يجده من هوى في نفوس بعض الحزبيين.

فإننا نرى كاتب الدولة في الداخلية السابق، عالي الهمة — الذي يُنتظر أن يتحكم بدوره في المنصبين المذكورين — يقود عملية إعادة الإنتاج، مُتَقَنَّعا "بجمعية لكل الديموقراطيين" ثم سافراً عن حزب يزعم أنه "بصهر" فلول اليمين واليسار في بوتقة "الأصالة والمعاصرة"، دون حرج.

لقد وجدنا أنفسنا — منذ شهور فقط — مطوقين بأمانة تنوير الأجيال الصاعدة التي لم تعايش ما وقع، من الاستقلال إلى الآن، وذلك بتفنيدها "تسويغات بوطالب"، وإبراز مظاهر التدليس في "شهادته"، وكشف قناع جمعية الهمة، وفضح ما تخفيه. قمنا بكل ذلك خوفاً على هذا المغرب "الغفور" من أن يُعيد نفس التجربة المرة التي وضعتُه في أسفل الترتيب، حيث الأمية والفقر، وخوفاً أيضاً من أن يذهب حديث "الإنصاف والمصالحة" و"الانتقال الديموقراطي" أدراج الرياح. إن "الماكينة" (أو الماشينة) القديمة التي ينفذ عنها بوطالب الغبار، ويزيتها (أو يشحمها) الهمة، ويَدَلِّكُ مفاصلها المتصلبة، لا يمكن أن تُنتجَ غيرَ ما أنتجته في الماضي: التخلف الشامل.

### الحنين إلى الماضي

يجب، من جهة أولى، ألا ننسى، لحظةً واحدة، أن "محاولة" الانتقال من الأسلوب المخزني القُرُوسُطي العتيق، في النصف الثاني من العقد الأخير من القرن العشرين، كانت اضطراريةً قسريةً. كانت نتيجةً لظروف كونية ومحلية، لا يتسع المجال

للخوض فيها.

ويجب، من جهة ثانية، أن نتذكر أن هذا الانتقال كان مرهونا بتحقيق تراضٍ بين الملك ومحيطه الضيق وبين المعارضة اليسارية، وذلك عن طريق تصفية الملفات العالقة<sup>1</sup>، وإشراك خصوم الأمس في تدبير المرحلة، بما يتضمنه ذلك من التنبؤ الظاهري للاتجاه العام لبرامجها الاجتماعية.

ومعنى ذلك – وهذا هو بيت قصيدنا – أن القرارَ أُتخذ بعيدا عن "مخلوقات المخزن" وصنائعه، أقصد الأحزاب الإدارية ومن يدور في فلكها من قريب أو بعيد.

فنتيجة لكل ما تقدم كان هناك متضررون، بصور مختلفة ودرجات متفاوتة، في جميع المستويات: ابتداء من الجلادين مروراً بالصنائع الحزبية والجمعوية، وصولاً إلى المستفيدين بشكل ما، من أصحاب الظهائر والامتيازات. وصولاً أخيراً إلى من يدور في فلك هؤلاء جميعاً من ذوي الوجهين، صحافيين و"فنانين" وغيرهم.

ولذلك اشتعل حنين الكثيرين إلى الماضي المخزني، وتنظمت عملية مقاومة الإصلاح في كل المستويات. وقد كان الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي متفائلاً كثيراً عندما اعتقد أن الأمر

---

<sup>1</sup> – على رأس هذه الملفات تصفية ملف الاعتقال السياسي وتبعاته، وعودة المغتربين التي فجرت الوضع داخل أكبر مكون اليسار.



يتعلق بـ"جيوب" مقاومة. ذلك أن الحديث عن الجيوب يتضمن الاعتقاد بأن "الجيش المعادي" قد انهزم، تكفي عملية تمشيط تنتهي بالتقاط فلوله من الجنود المعزولين في خنادقهم لتسجيل النصر. والواقع أن الأمر كان يتعلق بتراجع تكتيكي لجر الخصم إلى أرض لا يحسن القتال فيها. وهذا ما وقع. فقد جُرَّ اليسار المشاركُ إلى المستنقع مُغمضَ العينين<sup>1</sup> يتعثّر في "تقاليدنا العريقة"، ومُقيدَ الرجلين واليدين بـ"خدامنا الأوفياء"<sup>2</sup>، فخرج من التجربة كما خرج الثعلب من بلوعة بستان المشمش، يضمّد جراحه، ويشكو قسوة الناطور، وعدم احترام قانون اللعبة: المنهاجية الديمقراطية.

ربما لا يحتاج المرء إلى جهد لإدراك الفَقْد والحرمان الذي أحس به أشخاص كان لهم اتصالٌ وثيق ومباشر بدار المخزن ومواقع القرار، مثلُ أحرضان والخطيب وغيرهما كثير، أما الحرج الذي وقع فيه الممارسون المباثرون للسلطة مثل عرشان ومن على شاكلته فهو معروض على قارعة الطريق يشاهده

---

<sup>1</sup> — من الحوادث الرمزية في هذا الصدد "سر" المصحف الشهير الذي كان على المائدة بين الملك الحسن الثاني وعبد الرحمن اليوسفي. إذ لم يستطع أحدٌ من مناصلي الحزب معرفة موضوع القَسَم الذي شهد عليه هذا المصحف، وهل تركه الملك ودبّعة لدى خلفه أم حمله معه.

<sup>2</sup> — من رُموز هذا التكبيل "عجز" وزارة العدل عن التعرف على عناوين مسؤولين كبار طلبهم قاضي التحقيق الفرنسي في قضية المهدي بنبركة.

الغادي والرائح.

ولكن الأمر يبدو على شيء من الخفاء بالنسبة للصحفيين والفنانين والمتقنين الذين كانوا يعطون إشارة اليسار وينعطفون إلى اليمين. من الأمثلة الملتبسة حالة "قيوم الصحافيين" الذي ظل سنوات، بعد موت الملك الحسن الثاني، بل ما يزال حتى اليوم، يحنُّ إلى أسلوبه في الحكم ويلتقط كل مظهر للتشاور والتساهل والحرية في أسلوب العهد الجديد ليندب الماضي. ومع ذلك لا يكف عن التذكير بمعاناته في دار المقرري<sup>1</sup>. إنها حالة غير مستعصية على الفهم، ولكن المقام لا يتسع لكشف مكنونها. وقد كشفت مجريات الأحداث عن الروابط الخفية، بل المخفية بعناية، بين الكثير من الرموز الثقافية وبين المخزن الذي كان منبوذا ثقافيا في المنظر العام<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> – آخر ما قرأته من بكائيات هذا الصحفي مقال بعنوان: "الحسن الثاني: لم يكن آخر الفراعنة". جاء فيه: "وكم يحز في نفس كل عارف بميزات هذا الرجل الذي لم يعط الزمانُ مثيلا له أن يتناول صحفي لتسميته على الصفحة الأولى لجريدته، بان الحسن الثاني (كذا).. آخر الفراعنة، لدرجة أن مجموعة من المتابعين أصبحوا يفكرون في تأسيس جمعية وطنية للدفاع عن الحسن الثاني". (الأسبوع الصحفي. 10 أبريل 2009). وفي المقال الكثير من الحنين والمقارنات الغامزة اللامزة للعهد الجديد: "المغرب الذي كان قويا مهابا مسموع الكلمة"، كان...!! الخ

<sup>2</sup> – انظر مقالنا: المتقنون المغاربة، شيء من التاريخ والجغرافيا. في موقعنا <http://medelomari.free.fr/intelectuel1.htm> وقد كشفت

وقد قلَّ من عَضُدٍ بعض المتزلفين، المداحين منهم خاصة، أن رجال العهد الجديد مشغولون بأنفسهم ومشاكلهم الآنية، مفضلين إخراجاً جديداً بأفئعة جديدة<sup>1</sup>. من الأكيد أن ثقافة الجيل الجديد من رجال المخزن وظروفَ عمله الدولي والوطني تجعله أقرب إلى الإشهار والماركوتين وما يتعلق بهما من وصلاتٍ ولوحات مضاءة بثتى الألوان منه إلى خطب باحنيني وأحمد بنسودة

---

بعض عمليات تطبيق القانون في بداية حكومة التناوب عن حالات من هذا القبيل: من ذلك الضجة التي أثارها الشاعر محمد الحلوي بعد وقف الراتب الإضافي الذي كان يتمتع به بأمر ملكي، بعد حصوله على التقاعد. ومن ذلك الضجة التي أثارها محمد حسن الجندي عندما طُلب منه إخلاء السكن الوظيفي الذي في ملك وزارة الثقافة بمراكش..الخ. كما كشفت عن شيء من ذلك التصريحات الغربية لأحد أفراد مجموعة ناس الغيوان الذي أفرغ عمل المجموعة من أي محتوى سياسي نضالي. حيث ظهر المعنى فيما بعد. ومن ذلك ما ذكر أخيراً من "تحميل" الرجال الكبير الطيب العلي على "الفلقه" في القصر الملكي لأمر يتصل بالاستفادة من السكن. ومن ذلك ما ذكره المسرحي الكبير الطيب الصديقي في أحد حواراته من أنه كان يلعب دور المهرج..الخ. لا شك أن هؤلاء، وآخرين كثيرين، قد أحسوا بالفقد فتفقدها ذلك الزمن وحنوا إليه. خاصة بعد أن قيل لهم ولأمثالهم، كما جاء في شهادة بوطالب، "امدحوا النبي" فهو أولى بالمدح. ما أبلغها من عبارة!<sup>1</sup> - شكاً أحدهم مرة، على صفحات الجرائد، من أنه ألف كتاباً في العهد القديم يتزلف به للعهد الجديد، وقدمه إلى أحد مستشاري الملك، ثم إلى الديوان الملكي، عله يظفر بجائزة، فلم يلق قبولا، وتُرك يدبر نفقات طبع الكتاب على حسابه الخاص. بل أُشيرَ عليه بأن يتجه إلى العهد الجديد.

وعبد الهادي بوطالب وغيرهم من مداحي السياسة "الرشيدة" والانتخابات "النزيهة"<sup>1</sup>، هذه طبعة جديدة من المخزن لا بد من التعرف عليها بدورها. وبين القطبين المتباعدين، قطب الجلادين والعملاء، وقطب المداحين والدخلاء، توجد النواة الصلبة للمخزن المتكونة من رجال المال ورجال الدين.

### الأحزاب المخزنية متعاونة وصديقة

إن من عايش ظروفَ تكوّن جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (لفديك)، أوائل الستينيات، بتحريك من صديق الملك رضا كديرة، وما وقع من تكتل أحزاب متعاونة مع المخزن ضد اليسار الإشتراكي القومي الصاعد، ثم ما وقع من احتكاك وتصدع داخل تلك الجبهة، لا يستطيع أن يمنع ذاكرته اليوم من استرجاع تلك الأحداث وهو يشاهد العملية القيصرية العنيفة التي وُلِد بها حزب الأصالة والمعاصرة على أنقاض مجموعة من الأحزاب الصغيرة المنفصلة عن الأحزاب المخزنية والدائرة في فلكها<sup>2</sup>.

عن التجربة الأولى، تجربة الفديك، يقول مُحاور عبد الهادي

---

<sup>1</sup> – انظر المعجم المرفق. آخر القسم الأول.

<sup>2</sup> – نشير إلى الحزب الوطني الديمقراطي المنفصل عن حزب الأحرار، وحزب العهد المنفصل عن الحركة الشعبية وغيرهما من الأحزاب الخمسة التي تكون منها الأصالة والمعاصرة قبل أن تتعارض المصالح ويعود الحزبان إلى الظهور باسمين جديدين.

بوطالب في كتاب نصف قرن في السياسة:

"في عام 1964 بدأ التملل داخل جهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية. فأحرضان لم يكن راضيا على محاولة كديرة احتواء الحركة الشعبية. كما أن تياراً داخل الحركة كان ضد الانضمام إلى الجبهة، بالإضافة إلى أن أحرضان كان ينظر بعين الحذر إلى انتخاب الدكتور الخطيب رئيساً لمجلس النواب". (ص152).

وبالمقارنة نلاحظ أن الذي وقع بعد تأسيس الأصالة والمعاصرة تعدى ارتياب أحرضان وجزع العنصر – وقد شخصته بعض الرسوم الكاريكاتيرية – إلى ترشح الكولونيل القادري الذي فقد حزبه ("الوطني الديموقراطي")، وانسحاب الدكتور الوزاني بدون ضجيج لتأسيس حزب "عهد جديد" بدل "حزب العهد" المؤمم. يقول عبد الهادي بوطالب عن انسحاب أحرضان ومحمد بلحسن الوزاني من الجبهة:

"ربما كانا معا يريدان أن يحصلا داخل الجبهة على مركز يليق بماضيهما كزعميين..".

ألا يصدق هذا الكلام نفسه على القادري والوزاني ومن لف لفهما؟

يضيف بوطالب:

"مع العلم أن الجبهة لم يكن منتظراً منها أن تطول حياتها.

فهي أنشئت فقط من أجل الانتخابات". (ص. 152-153).

ونحن نتساءل: هل سيكون مصير الأصالة والمعاصرة كمصير الجبهة بعد الانتخابات المقبلة 2009؟

غرضنا من هذه التمهيدات المقارنة بين الجبهتين هو بيان علاقة غريبة داخل الأحزاب المخزنية حيث تنقسم قسمين:

أحزاب متعاونة مع المخزن مُعادية لخصومه (وهم من اليسار خاصة). وهي تقوم بتقديم خدمات بمقابل من النفوذ والمال.

وأحزاب مخزنية صرف يوجهها أصدقاء الملوك. يسعون من خلالها لإنجاز مهامٍ آنية: تكتيل ما يمكن تكتيله من الأحزاب المتعاونة واليمين عامة، ثم تطعيم ذلك وتلميعه بما يمكن التقاطه من سقطِ فلول اليسار المتعبين. ليتم تغليفُ هذا الخليط بخطاب ليبرالي وديمقراطي بعيدٍ ما أمكن عن العاهات الخطابية لأحزاب اليمين<sup>1</sup>. وكما يمكن المقارنة، بسهولة، بين الأحزاب التي استوعبتها الجبهة الأولى والتي استوعبتها الجبهة الثانية، يمكن المقارنة بين فلول اليسار المستقطبة في مرحلتين. ستجد أمامك بوطالبَ جديداً ووزانيَّ جديداً وبنسودةَ جديداً الخ.

---

<sup>1</sup> – اعتادت أحزاب اليمين والأحزاب الإدارية التقرب من المخزن بإعلان معاداة الأحزاب الوطنية أولاً ثم اليسار الإشتراكي القومي بعد ذلك. وهي تتضايق من أي تقارب بين المخزن والقوى الوطنية اليسارية، لأن ذلك يمس بالوظيفة التي تبرر امتيازاتها. وهذه البضاعة لم تعد مطلوبة عند المخزن الذي اختنق من سيره ضد التاريخ.

## السلفية الأصولية

سبحان مبدل الأحوال! كان لفظ "السلفية"، في مبدأ أمره، مقرونا بحركة الإصلاح والتحرر الوطني؛ كانت المسافة بين المصلحين الدينيين والوطنيين القوميين والاشتراكيين قصيرة. هي المسافة بين محمد عبده وجمال الدين الأفغاني وشكيب أرسلان والكواكبي وأبي شعيب الذكالي ومحمد بلعربي العلوي وعلال الفاسي والمختار السوسي. بل كانت هذه المسافة قصيرة حتى بين هؤلاء وبين مصلحين لبراليين واشتراكيين مثل قاسم أمين وسلامة موسى وغيره من دعاة التحرر الاجتماعي.

تغيرت الأحوال رأساً على عقب، فصارت السلفية التي يُسمع صوتها عالياً اليوم مرتبطةً بفرق الموت المتفجرة في الرياض والقاهرة والجزائر والدار البيضاء، فضلاً عن عواصم الغرب الكبرى. صارت السلفية مرتبطة بشيوخ الوهابية، مثل محمد المغراوي والفرزاي وأبو حفص والزمزمي. السلفيون الذين يُحرمون كل شيء مبدئياً، ثم يبدؤون في تحليل ما يحلو لهم تحليله (مثل الزواج بابنة التسع سنوات). يلتقون مع الأصوليين السياسويين في تكفير خصومهم وإباحة دمائهم (تبرير الزمزمي قتل المهدي بن بركة). صار لفظ "سلفية" و"السلفيين" مرتبطاً بهذه الفرق عبر شيوخها المعروفين بهذا اللقب، سواء أضيف إليها النعت المميز: "السلفية الجهادية"، أم لم يضيف إليها.

البون شاسع بين المفهومين (أو الظاهرتين): ففي الوقت الذي كانت "السلفية الإصلاحية" تسعى نحو العقلنة، ونحو تقريب الدين من مفاهيم العصر الحديث (الذي يقوده الغرب علميا وتكنولوجيا شئنا أم أبينا)، في الوقت الذي كانت السلفية الإصلاحية تتساءل:

لماذا تقدم الغرب وتأخر المسلمون؟

وتحاول الأخذ بأسباب التقدم، صارت "السلفية الجهادية" تسلب الإنسان كل حق في عقله وإرادته واختياره منطلقاً من سوء فهمها لقوله تعالى:

"وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ" (الأحزاب 36).

وقد قضى الله في كل الأمور صغيرها وكبيرها، وهم وحدهم أعلم بما قضى: "وحيث يقول أحدهم: قال الله، فقد قال الله". (عبارة لأحد شيوخهم).

وقد صار هؤلاء الشيوخ "عملياً" (قبل مفاجأة 16 ماي 2003) صلة وصل غير معلنة، وربما غير مقصودة، بين الانتحاريين الكامنين (أو النائمين كما يقال) وبين الإسلاميين النشطين علناً. فقد كان هؤلاء (النشطون) يطمحون — كما هو حالهم في بلاد عربية أخرى — لتجريب قناة الشرعية السياسية الموصى بها من طرف التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذين يعتبرون القرضاوي مرشدهم الفعلي، ومرجعهم الحالي. ولا أدل



على ذلك من استعارة أقلام هؤلاء الشيوخ ولغتهم في مقارعة الخصوم، كما نجد في جريدة التجديد قبيل الأحداث المذكورة، حيث نجدها تنتشر السب واللعن والتكفير، بدون تحفظ. وعندما بدأت الاعتقالات بادر هؤلاء المعتدلون لإنكار وجود شيء اسمه "السلفية الجهادية"، وتوقفوا، في الوقت نفسه، عن نشر مهاترات شيوخها، الشيء الذي جعل الزمزمي يقَلب لهم ظهر المجن ويصفهم بأقبح النعوت.

الذي يهمننا في هذا السياق هو إبراز المنطق الرجعي اللاعقلاني لهؤلاء الشيوخ ومن لبس مسوحهم من الصحفيين. وفي هذا السياق وداخل هذا الهم كان تتبعنا للحوار، بل الفتنة التي أثارها فتوى المغراوي بجواز تزويج القاصر بنت التسع سنوات، وما أعقب ذلك من لغط ومغالطات حول إغلاق ما سُمي "دور قرآن".

وقد بينا في ذلك المقال الظروف التي توغلت فيها الوهابية في المغرب بتأييد ودعم من أجهزة الدولة في حربها مع المعارضة اليسارية.

ومن نفس الهم، وبنفس المنطق، وقفنا عند "الفتوى" الشاذة التي أصدرها رئيس تحرير جريدة التجديد حين اعتبر أن ما أصاب آلاف الأبرياء في جنوب شرق آسيا نتيجة فيضانات التسونامي كان عقاباً من الله للقوم على ما شاع بينهم من فساد، وما أعقب ذلك من تردد أصحاب الجريدة، وهم قادة الجمعية

والحزب في استتكار هذا العدوان على أرواح الضحايا، ما يمكن اعتباره تضامنا. لقد كان هذا الحدث مناسبة أبرزنا فيها الاستراتيجية المشتركة بين التوجهات الدينية النكوصية الثلاثة المهيمنة على الساحة الدينية في المغرب. الاستراتيجية المتمثلة في: "التأثيم والعزلة"، وهي مرتبة أقل من "التكفير والهجرة"، ولكنها تنتمي إلى نفس المنطق وتعطي نفس النتائج.

### تحالف السلفيتين

برغم اختلاف الحركات الإسلامية مع نظام الحكم المخزني، درجات من الاختلاف، فإنها تلتقي معه، بدون استثناء، في معاداة الحداثة والخوف مما تتضمنه من معاني المواطنة ومقتضياتها، أي تقاسم السلطة والتناوب على الحكم، وما يستتبعه ذلك من تقاسم المنافع والثروات. فهما معا يفضلان إضمارَ إحدى زوايا المثلث أي "المواطن"، فهو "مأموم" سلفيا و"رعية" مخزنيا، أو هما معا. ومن هنا ذلك الحنين الذي يعبر عنه شيوخ الوهابية في المغرب للتحالف مع المخزن على شاكلة نموذج مشرقي معروف.

سبق أن تناولتُ موضوعَ تحالف الإسلاميين ضدَّ الحداثة مع أيِّ كان، في مقال بعنوان:

من هم حلفاء الإسلاميين؟

ومما جاء فيه:

"هنا يرد السؤال الكبير<sup>1</sup>: لماذا يفضل الأصوليون التحالف مع كل أطراف الرجعية من الأمبرياليين (الأمركان في أفغانستان مثلاً) والعسكر (في باكستان، وفي مصر مرتين)، وفي السودان مثلاً) والبترو دولار (على علاقاته وعلله المشينة) على أي تقارب أو تنسيق مع الاشتراكيين والبراليين ذوي النفحة العلمانية. وذلك بالرغم من أن هؤلاء الإسلاميين تركوا جلودهم في كل التحالفات التي جربوها خارج دائرة اليسار؟

إن الأمر يعود في نظري إلى توهمهم بأن ألك الرجعيين ليس لهم مرتكز أيديولوجي أو امتداد شعبي، إذ يمكن الانقلاب عليهم في أية لحظة، بخلاف الاشتراكيين والبراليين العلمانيين الذين ينتشرون عن طريق الفكر والنضال الجماهيري المؤثر في القواعد.

الإسلاميون يفضلون اقتسام السلطة والثروة مع أي حاكم مستبد، يفضلون الاقتسام على الحوار مع المتقدمين حواراً فاعلاً مؤثراً في الطرفين. والأدهى من ذلك وقوفهم في اللحظات الصعبة مع الطغاة. إنهم يخافون من التطور، وهو واقع لا محالة.

---

<sup>1</sup> – الإشارة إلى تحالف العدالة والتنمية مع الخطيب وأحرضان، وهما من رجال المخزن المتطرفين في الدفاع عن أساليبه في الحكم، وتحالف الأصوليين بكل أطرافهم مع اليمين بكل ألوانه، في مسيرة الدار البيضاء لمقاومة خطة إدماج المرأة في التنمية التي تقدمت بها حكومة عبد الرحمان اليوسفي الاشتراكية، قبل أن يخروا لها ساجدين عندما تبناها الملك.

**القسم الأول:**

**منطق رجال المخزن**



# -1-

## المخزنُ ليس لغزاً !

المخزن هو أحد الموضوعات التي تناولتها الصحافة بإلحاح في مطلع الألفية الثالثة، وما زالت تثير الاهتمام. وذلك من خلال حوارات ومقالات عديدة؛ سعى بعضها إلى لباس الطابع العلمي، في حين وقف أكثرها عند تسجيل موقف سياسي يلائم الموقع الذي يوجد فيه؛ يبرئُه أو يبرره. يرجع الاهتمام العام بالموضوع إلى الرغبة في قياس المسافة الفاصلة بين بنيات الحكم العتيق، الذي خبَّره المغاربة واكتسوا بناه، والنظام الديمقراطي الحديث الذي تسعى تجربة التناوب الحالية للانتماء إليه أملاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه. وهذا السياق العام يرفع كل لبس عن مشروعية تناول الموضوع والإلحاح في ذلك، ويجعل كلَّ تساؤلٍ عن النوايا مجردَ هروبٍ إلى الأمام.

وقد ساهم في التباس الموضوع وحيدته اتهامُ اليساريين المشاركين في تجربة التناوب الحالية بالتمخُّز من قبَل زملائهم رفاق الأمس. يعنون بذلك التلاؤم مع المخزن ومسايرته، بدلَ

مساعدته على التخلص من القيود التي كبله بها تاريخ مرير من الصراعات مع القبائل (أو السببية قديماً) ثم مع القوى الوطنية (المعارضة الحزبية حديثاً).

وقد أثار انتباهي لجوء بعض المحسوبين على اليسار إلى أساليب خطابية مغالطة في تمرير ما لا يُمرَّر، وتطبيع ما لا يُطَبَّع، سواء كان ذلك صريحاً مقصوداً أو مفهوماً ضمنياً من القول دون قصد من القائل. نكتفي من ذلك بنماذج:

### أين المخزن؟

لعل أقوى مرافعة، فيما قرأت، لصالح المخزن في هذا الصدد هي التي قام بها الأستاذ أحمد الحليمي في حوار نُشر بجريدة الشرق الأوسط بتاريخ 2005/10/25<sup>1</sup>.

ذَكَرنا الأستاذ أحمد لحليمي أولاً بالمفهوم اللغوي الفيلولوجي لكلمة مخزن. "المخزن"، كما ذكر، مكانٌ لـخزن الغلِّ التي يجيبها القواد الجهويون من الفلاحين في انتظار تحويلها، أو قسم منها، إلى السلطة المركزية: الملك وحاشيته. وقد اعتَبَرَ هذا

---

<sup>1</sup> – الأستاذ أحمد لحليمي أحد رموز الاتحاد الاشتراكي ومنظريه، عمل في الظل إلى جانب قادة الحزب، كما عمل في أجهزة الدولة كتقنوقراطي مختص. حمل حقيبة وزارية ضمن حكومة عبد الرحمن اليوسفي، ثم عين رئيساً للمندوبية السامية للتخطيط خارج الألوان الحزبية، وانسحب من العمل الحزبي بهدوء.

العمل "تحالفاً" طبيعياً بين البادية والمدينة. وانتهى من ذلك إلى اعتبار الاستعمال القديح للمخزن اليوم استعمالاً في غير محله. بل اعتبره استعمالاً ضاراً لأنه يقوي النزعة الشعبوية. فهو يرى أن مفهوم المخزن "تغير بطبيعة الحال بعد الاستقلال، وبعد انتهاء خرافة القيادة"<sup>1</sup>، ونتيجة لتغير مقاييس الارتقاء الاجتماعي، إذ نشأت "برجوازية جديدة تختلف عن التقليدية".

وخلاصة هذه المقدمات – التي نأمل أن نكون أمناء في تلخيصها – أن مفهوم المخزن قد انتهى بنهاية الاستعمار، ومن هنا ينبغي، في نظر الأستاذ، لمن يتحدث اليوم عن المخزن أن يكشف مضمرةً ويحدد ماذا يقصده بذلك:

1 – "هل المقصود هو المؤسسة الملكية"؟!

2 – أم "أجهزة وزارة الداخلية"؟

2 – "أم الممارسة التعسفية للسلطة"؟

4 – أم "فرائض الطقوس البروتوكولية الموروثة عن

تاريخنا العريق"؟!<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> – ربما تكون هذه إحدى إلهامات الاستوزار. فمن الذي يصدق أن الكلاوي وابن البغدادي والعيادي وغيرهم من المتعاونين مع الاستعمار كانوا موجودين حقيقة؟! إنهم مجرد خرافة، كما قال الحلبي!

<sup>2</sup> – لعله يقصد "الغريق" بنقطة على العين. هذا ما يناسب الحالة البئيسة التي عشناها خلال الخمسين سنة الأخيرة من القرن العشرين "سنوات



نقول في الجواب عن هذه التساؤلات التي يُراد لها أن تكون معجزة قامعة.. نقول، وبالله العون ومنه الجزاء: تشوب احتجاج الأستاذ الحلبي هنا عدة عيوب، يكفي أن نقف عند اثنين منها:

### 1 - تشغيل الاشتقاق لتعطيل المعاناة

إن الرجوع بمعنى "المخزن" إلى الأصل اللغوي للكلمة، قصد إثبات انتمائه إلى ماضٍ لم يعد يهمننا، قولٌ لا يمكن الاطمئنان إليه أو التسليم به؛ ذلك أن الأساس والمرجع في تحديد المعنى الاستعمالي الحالي هو ما يقصده الناس اليوم حين ينطقون بالكلمة لا ما كانت تعنيه في أصلها اللغوي. ولا أدل على ذلك من استمرار الناس في استعمال الكلمة بالمعنى القدحي نفسه مع معرفة بعضهم بأصلها، وجهل البعض الآخر بهذا الأصل. فهذا مجرد انزلاق من معنى للكلمة إلى معنى آخر<sup>1</sup>، ومن المعروف أن الكلمة قد تعني الشيء وضده. مثل كلمة الجليل التي تعني العظيم والحقير معاً، حسب السياق.

المخزن الذي يفكر فيه الناس حين يقدحون هو الذي صادر الحرية والإرادة ولقمة العيش والحياة أحياناً. فعل ذلك كله بغطاء حق "الراعي" على "الرعية"، ومشروعية إهلاك الثلثين من أجل

---

الجمر والرصاص" كما يقال. "اللَّهُ تَفْتَحُ اللَّهُي"، وتُتَقَّ المراء بما لا يُشْتَهَى.

<sup>1</sup> - وُضِّحْنَا البعد المجازي للكلمة في الرد على بوطالب في المقال التالي.

الثالث، كما جاء في إحدى خطب الملك الحسن الثاني.

ولا نريد أن نعلق على ما ينطوي عليه تفكيكُ معنى المخزن وترحيله إلى الماضي من نية الإحراج، إن لم نقل من رغبة في التوريط، فلكل ما نوى. وقد وَجَدَتْ هذه العملية ترحيباً من بعض صنائع الماضي. وكان جديراً بشخص في حجم أحمد لحليمي أن يجتهد لكشف القناع عن السلوكات المخزنية المتسترة تحت شعارات حديثة زائفة، وهذا في صالح مكونات المخزن نفسها، ما دامت تسعى إلى العيش في العصر الحديث والتلاؤم معه.

وإذا كان لا بد من مسابرة الأستاذ الحليمي في المرور عبر "شقلابانيات"<sup>1</sup> لغوية لإظهار المعنى القحي للمخزن، كما أظهر هو المعنى الإيجابي، فسيكون من المناسب التنكير بأن مخزن ما بعد الاستقلال كان يخزن الناس لا الغل: خزنهم في تازمامرت ودررب مولاي الشريف ودار المقرري، وما على علمه وعلماً من المخازن، على طول الوطن وعرضه. فالكلمة تتصل بهذا النوع من الخزن أيضاً.

## 2 – تفتيت البنية لتعطيل الوظيفة

رغم أنه كان بإمكان الحليمي إرجاع الفرضيات الأربع التي تحدانا بها إلى اثنتين، وذلك بالجمع بين الأولى والرابعة، من

---

<sup>1</sup> – حين تتحول التقلبات اللغوية إلى وسيلة سفسطائية تصبح "شقلابانيات" على وزن بهلوانيات، أخذاً من قول الأطفال: تشقلب يتشقلب، أي انقلب رأساً على عقب...

جهة، وبين الثانية والثالثة، من جهة ثانية؛ باعتبار البروتوكول من توابع المؤسسة الملكية، والممارسة التعسفية من لوازم أجهزة الداخلية، فقد تعددت تفتيتها بشكل يُبطلُ فعلها في ذهن المتلقي. إذ ما الذي سنحسه إزاء أجهزة الداخلية مفصولة عن القمع أو مجردة منه؟ إن لم يكن الاحترام (كما هو الحال في شمال القارة الأوربية) فسيكون اللامبالاة (كما في جنوبها). وقُلْ مثل ذلك عن المؤسسة الملكية مفصولة عن طقوسها وملتقاتها. المخزن، يا سيدي، "بنية" بالمعنى العلمي للبنية، بنية تعملُ بنماسك مكوناتها، لا باستقلال أجزائها. فكلما التزمت الداخلية بالقانون صارت شفافة، وأصبح المواطن وجهها لوجه مع القضاء: من عمل صالحاً فلنفسه ومن أساء فإليها أساء. إننا حين نذكر المحارب، أو الجندي، لا نفكر بتاتا في الأجزاء التي يتكون منها؛ لا نفكر في اليد وحدها والسيف وحده.. إلخ الدبابة لا ترعنا بقطع الحديد التي تتكون منها، بل بالقذيفة التي ترسلها. أي بنتيجة تفاعل أجزائها بما فيها من بشر موجّه وطاقة محرّكة، أما الحديد وحدهُ فقد يحوّل إلى محراث، كما تحوّل القذيفة إلى مهراسٍ (أو مهران) ينتفع منه الناس، أو يعرضونه كتحفة فنية.

وخلاصة الكلام أن "المخزن الحديث" حقيقة واقعية، ومعنى واضح. ولكنه لا يوجد في اللغة (في اشتقاق كلمة مخزن)، ولا في أجزائه المكونة لبنيته منفصلة عن بعضها، بل يوجد منقوشاً في

الذاكرة، ومحفوراً في أجساد كل من رفض حياة القطيع طوال النصف الأخير من القرن العشرين. ولذلك فما نطلبه من رفاق الأمس الذين اقتربوا من "الحضرة" المخزنية هو ألا يحاولوا تصحيح فهمنا، أو يسعوا إلى تبصيرنا بمحاسن زمن معالمه الباقية دالة عليه؛ زمن أنتج جنساً من آكلي اللحوم، تمتد خريطته من الحاج محمد مصطفى ثابت وأفقير ومن على شاكلتهما، إلى القطط السمينة الساكنة في صنادق الثروة. ألم يكن هؤلاء جميعاً من سكان "دار المخزن" أو ملحقاتها؟

\*\*

من الأكيد أن المغرب عرف في السنوات الأخيرة من حياة الملك الحسن الثاني تَعَوُّلاً لوزارة الداخلية حتى صارت تجسّد المخزن وتلقي بظلالها على باقي أجزائه. ذكر السيد مصطفى العلوي في مقال له بجريدة الأسبوع السياسي أن إدريس البصري استدعاه مرةً وبلّغه أمراً من الملك الحسن الثاني بالابتعاد عن دار المخزن. وحتى تصل الرسالة كاملة وبدون لبس سأل الوزير السيد العلوي عن معنى المخزن، وكان المقام يقتضي أن يبدأ بتلك المقدمات اللغوية الأكاديمية التي تشفع بها غيره لدفع المعنى القدحي: "المخزن مشتق من خزنَ يخزن .. مكان خزن الغل.."، ولكن إدريس البصري لم يقبل هذا النوع من التلطيف، فبادر إلى تصحيح الفهم قائلاً: "المخزن هو أنا!" ولم يكن إدريس البصري مُبالغاً ولا ناطقاً عن الهوى. بل كان

يعرف ما يقول، ولا أدل على ذلك من أن شخصه الوازن، في ذلك التاريخ، (في النصف الأول من العقد الأخير من القرن العشرين) كان السبب المباشر في تعثر المحاولة الأولى للتناوب التوافقي، إذ اعتُبر وقتها من ضرورات حماية النظام، جاء ذلك في تصريح رسمي من القصر الملكي. وكنتُ سمعتُ إذ ذاك تصريحاً لأحد زعماء المعارضة مطمئناً بأن الشعب هو الكفيل بحماية النظام الملكي، ولكن ورقة الوزير كانت الأقوى. فخابت آمال السيد محمد بويستة ومن معه، وعادوا للقيام بالمهام الثانوية، وصاروا يتحدثون عن "أم الوزارات".

\*\*

في الوقت الذي كان جسم إدريس البصري ينتشر في دار المخزن كانت أجساداً أخرى تنكمش وينفذ رصيدها من الأكسيجين. لقد أمدنا الأستاذ عبد الهادي بوطالب بأحسن تصوير لهذه المعاناة من خلال مذكراته ومحاوراته، وليت غيره من سكان ذلك الزمن وذلك المكان تحدثوا بقدر من البساطة الإنسانية، ولو من باب: "أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتًا عَلَى مَا فَرَّطْتُ...". (الزمر 56).

دار المخزن في ذكريات الأستاذ بوطالب هي القصور أو البلاطات حيث يتصارع المتزاحمون على الأبواب، ويتفانون في الكيد بعضهم لبعض. تلوح دار المخزن من ذكريات الأستاذ حصينةً منيعة لا يُخرج عنها إلا هالك، ولا يخرج منها إلا

مغفل. دار المخزن، في عين بوطالب ووجدانه، حسناء تشوبها  
عيوب:

من عيوب دار المخزن اعتدادها، ككل الغواني، بنفسها  
وعدم سماع نبضات قلوب محبيها المخلصين،

من عيوبها القتالُ الدائم بين القطط السمينة في رُدْهاتها  
ودهاليزها المظلمة المفعمة رطوبة؛ يصل الصراع مداه أحيانا  
فينتزع قط دخيلٌ (بدوي) مفتول العَضَل من نمط أفقير والدليمي  
والبصري عينَ قط أصيل (مدني) مترهل مثقل بالشحوم، قطٌّ  
أميل إلى السكينة والهدوء ومداعبة نظرائه بعيدا عن هموم  
الغوغاء، قطٌّ (أو بالأحرى إيطُّ) من قعر المدينة القديمة (أو  
الأديمة). القطط الخشبية المعرُوكَةُ شرٌّ ينغص حياة "النُطَط"  
القشبية، ولكنها شر لا بد منه في دار المخزن، إنها شوك القنفذ  
الذي يدافع به عن نفسه. وقد يحدث أن يرتد هذا الشوك إلى  
الداخل مخترقا الجلد الذي كان يحميه، كشوكة أفقير والدليمي.

ومع ذلك فلو نظر عبد الهادي بوطالب نظرة إنصاف لاقتنع  
أن الخدمة التي أسداها إليه إدريسُ البصري، حين أخرجهُ  
مُكرهاً من تلك الدار، لم يسدها البصري لأقرب المقربين منه،  
بل لم يسدها لنفسه. لقد أعطاهُ فرصة الخروج ليُدعي الانتماء  
إلى مطامح التجربة الجديدة باعتبارها نقيضا في الظاهر لكل ما  
رمز إليه عهد إدريس البصري، والحال أن اختلافه وأمثاله مع  
إدريس البصري كان حول المواقع والخطوة، وهذا ما لا يمكن

أن ينظلي على لبيب مثل الأستاذ عبد الرحيم برادة الذي رفض أن يحضر لقاء حول حقوق الإنسان، وهي شغلُه الشاغل طوال العقود السوداء، بسبب حضور أناس لم يهتموا يوماً بشأن حقوق الإنسان، وذكر الأستاذ عبد الهادي بوطالب بالاسم.

ومن عيوبها أخيراً ما اكتشفته الماشطة نفسها، بعد الابتعاد خطوات عن العروس، من كثرة المساحيق وأساليب "البديع" كما قال، لقد أعجبنى كثيراً انتباه بوطالب، وليس غيرُه، إلى التغييرات الطفيفة في البروتوكول والخطاب وترحيبه بذلك، وأنا أطالب معه بالمزيد.

لعل المستمع استغرب إحساس الأستاذ بوطالب بأنه صار اليوم (أي بعد خروجه من تلك الدار) "بدون حماية"، كما عبر في برنامج: في الواجهة، وبذلك فقد أصبح من الآن (فقط) قابلاً للنقد . كيف يُحس بوطالب هذا الإحساس وهو مواطن يتمتع بكل ما يتمتع به غيره من المواطنين من حقوق. التفسير الوحيد الممكن لهذا الإحساس هو الشعور بإمكان ضياع صفة الاستثناء التي عاشها أمثاله؛ تلك الحالة التي اعتبروها نوعاً من عدوى القُداسة، لا يُسألون عما يفعلون.

لقد كان حرياً بالأستاذ بوطالب أن — يُطمئنَ الملدوغين من المخزن — بأن يضع بينه وبين ذلك الزمن قوله تعالى: "وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ" (الشورى 25). كان عليه أن يضع نقطة ويعود إلى السطر.

\*\*\*

عرضنا في الفقرة الأولى لرأي عضو بارز من حكومة التناوب الأولى (الحليمي)، ذهب فيه إلى أن "المخزن" الذي يحمل معنى قدحياً لم يعد موجوداً؛ فهو ينتمي إلى الماضي. كما عرضنا في الفقرة الثانية لصورة المخزن في مخيلة عضو بارز شارك في الحكومات البائدة مساهمة أساسية حيث يبدو المخزن معشوقة جميلة بريئة ينغص صفوها المزاحمون والعدال. وملتقط في هذه الفقرة الثالثة أصداء مواقف وتصورات من خارج الدار.

من المفاهيم الأساسية في الحديث الأكاديمي عن المخزن مفهوم "الراعي" و "الرعية"، في مقابل مفهوم المواطنة الذي ينتهي بتبادل المواقع بين المواطنين: حيث يصير المحكوم حاكماً والعكس. ونحن نستمر في التعامل مع المسألة تعاملًا بلاغياً حجاجياً. ولذلك نهتم باستحضار طبيعة النهاية التي تنتهي بها العلاقة بين راعي الأغنام ورعيته، وقد كفانا الشاعر الأموي الشيعي الكميت بن زيد الأسدي عناء وصفها حين قال (في مقارنته بين أئمة الشيعة وملوك بني أمية) مميزاً بين السائس والراعي:

سَاسَةٌ، لَا كَمَنْ يَرَعَى النَّاسَ سِوَاءَ وَرَعِيَةِ الْأَنْعَامِ

فقوله "سواء ورعية الأغنام"، يعني أنه يرعى الناس كما يرعى الأغنام بدون تمييز. وقد أورد صوراً من فعل الراعي بالأغنام:  
الْجَزُّ وَالذَّبْحُ:



"جَزُّ ذِي الصَّوْفِ، وَانْتِقَاءُ ذِي الْمُخَّةِ".

والركوب والحلب:

"وَهُمْهُمُ أَنْ يَمْتَرَوْهَا فَيَحْلُبُوهَا".

(الامتراء: الإيهام والخديعة، بتقريب الرضيع من أمه)

وبهذا تتبعد الرعاية عن معنى "الحفظ" و"الصون" كما في قولنا: "حفظك الله ورعاك". لأن راعي الغنم يطرد الذئب عن الغنم، في المراعي، ليس رافةً بها، بل توفيراً لها لنفس المصير حين تعود إل الحظيرة: الافتراس. وهذا ما لا يجوز أن يكون بين البشر مهما تقنع وتستر بالسلط العليا المطلقة. لأن الوطن هنا يتحول إلى حظيرة أغنام.

ومن التناول العلمي للظاهرة نسبتها إلى النظام الأبوي باعتباره نظاماً تحكيمياً سالباً لإرادة الآخرين. غير أن هذا التناول قد يلتبس هو الآخر على جمهور القراء. لأن الأبوة في معناها العام تشمل الرجل والمرأة: الأبوان، وتحمل معنى الرحمة:

"وَالأَبُ حِينَ يَفْسُو رَحِيمًا"،

كما قال الشاعر القديم.

من اللطيف في الموضوع الحديث عن مخزن "اليافطات" و"البذلات"، هذا المخزن السري الذي أكل "الصناديق" وميزانيات المؤسسات الاجتماعية المرصودة للتنمية والضمان الاجتماعي.

هكذا تصوره السيد خالد الجامعي في مقال له بجريدة le journal، وفي العدد اللاحق من نفس الجريدة نجد على الواجهة صورة لماعة براقعة لمدرء الصناديق ومعهم العنوان التالي "ضحايا المخزن". (وأنا أكتب من الذاكرة).

وإذا صح أنهم "ضحايا"، فينبغي أن نسميهم الضحايا المحظوظون! على وزن: عقلاء المجانين، و"عقلاء المجانين"، لمن لا يعرف، هو عنوان كتاب.

والحقيقة أن ليس في الحديث عن مخزن اليافطات تزيُّد ولا مبالغة. فما الذي تغير، أليس الصندوقُ مَخْرَنًا؟ المخزن مكان لحفظ الغل، والصندوق مكان لحفظ الأموال والسندات. على رأس المخزن قائد مثل الكلاوي يقتسم الغنيمة مع المركز علنا، وعلى رأس الصندوق مُدير يدعي أنه يقتسم المال مع المخزن. الشائع اليوم في المجالس أن المدير السابق للخطوط الملكية المغربية يضع طرفي أصابعه في جيبه مهددا بإخراج ورقة (أو أوراق) محرجة، ورقة تدفع عنه الأذى، عنوانها: علي وعلى أعدائي!. فسكت عنه الجميع؛ السابقون واللاحقون.

وخلاصة الأمر أن المخزن بعبارة غامضة: حق إلهي محجوب! الحجابة التي تحدث عنها أبو علي اليوسي في رسالته إلى الملك إسماعيل. الحجاب أو البطانة أو القوة الثالثة، كما عند الأستاذ محمد عابد الجابري في ال"مواقف" خاصة العدد3، حيث ورد قول الترجمان بنشنهو: "والحاجبُ من خاصة

السلطان..يَحْجِزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرِّعْيَةِ"، يَصْلُحُ حَالِ الْمَلِكِ – حَسَبِ  
قَوْلِهِ – بِصَلَاحِ الْحَاجِبِ وَيُفْسِدُ بِفَسَادِهِ.  
فَهَلْ انْتَهَى عَهْدُ الْمُخْزَنِ؟

## الرد على شهادة عبد الهادي بوطالب على عصره

أثارت شهادة عبد الهادي بوطالب في برنامج: شاهد على العصر، الذي بثته قناة الجزيرة في سبع حلقات – بين 14 يونيو و25 غشت – الكثيرَ من ردود الفعل السلبية. وقد تركزت الانتقادات حول نقطة أساسية: عدم قول الحقيقة، أو عدم قولها كاملة<sup>1</sup>. وعدم قول الحقيقة هذا يتراوح بين:

---

<sup>1</sup> – حين قرأ الزميل الأستاذ محمد المدلاوي هذه الفقرة – قبل النشر – علق بقوله: "يطلب القاضي الفرنسي من الشاهد أن يقسم رافعا يده اليمنى قائلا: أقسم أن أقول (1) الحقيقة، (2) كل الحقيقة، (3) ولا شيء غير الحقيقة. فالإخلال بالبند (2) يسمى عندهم كذبا بالإقصاء ( mensonge par omission)؛ والإخلال بالبند الثالث يتمثل في إغراق عناصر الحقيقة الكاملة المتعلقة بموضوع السؤال عن طريق دس عناصر كاذبة لا تعلق لها مباشر بوقائع موضوع السؤال ولكن من شأنها إعطاء تأويل غير صحيح لدلالة الوقائع المعترف بها والمتعلقة بالنازلة".

1) الاتهام بالكذب الصُّراح، كما نقرأ في عنوان على الصفحة الأولى من أحد أعداد الجريدة الأولى: "الكذب على الموتى"، بقلم مدير الجريدة علي أنوزلا. وليس هذا أول استعمال للفظ الكذب نعتاً لشهادة بوطالب، بل سبق إلى ذلك عبد الواحد معاش، الأمين العام السابق لحزب الشورى والاستقلال، في تصريحه أمام هيئة الإنصاف والمصالحة حيث اعتبر كل ما ورد في كتاب بوطالب: خمسون سنة في السياسة، كذبا.

2) الاتهام بالكذب ضمناً، وذلك برفض تصديق ادعائه عدم المعرفة بما وقع. فرداً على قوله: لم "أسمع" و"لم يبلغني"، قال الأستاذ عبد الرحمن بن عمرو، وهو أحد الشهود اللامعين الموثوقين على ما جرى من خروقات أيام كان بوطالب وزيراً للعدل: "عندما كنتُ رئيساً للجمعية المغربية لحقوق الإنسان تقدمتُ بشكاية لوزارة العدل، بصفتي محامياً، حول معتقل تازمامرت وأسماء المختطفين إليه، وعلى الرغم من أنه تم تسجيل هذه الشكاية فإنه لم يتم الشروع في التحقيق فيها". ويقول: "إن المنطق الذي تعامل به عبد الهادي بوطالب في شهادته في قناة الجزيرة غير مقبول من الناحية المنطقية ولا من الناحية القانونية". غير مقبول لأنه كان وزيراً للعدل، أي رئيساً للنيابة العامة، كان من واجبه أن يأمرها بفتح تحقيق حول ما تلقاه من شكاوى أو اطلع عليه من أخبار عن طريق المنظمات

الحقوقية والصحافة وغيرها من المظان، وإذا لم يستطع ذلك كان عليه أن يستقيل. ويقول محمد اليازغي، الكاتب العام السابق للاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية مثيراً تهرباً بوطالب من قضية المهدي بن بركة: "لا أتفق مع هذا المنطق الذي يدعي أصحابه، من قبيل السيد عبد الهادي بوطالب، أنهم لا يعرفون ما جرى في القضايا السياسية الكبرى لبلادنا في الماضي القريب. وأعتقد أنه كان على السيد عبد الهادي بوطالب، الذي كان وزيراً في أكثر من حكومة، إما أن يقول كل الحقائق التي يتوفر عليها، لأنه يعرفها، أو أن لا يقول أي شيء... إن هذا المنطق مرفوض ومردود عليه كذلك، فالمغاربة الذين كانوا ضحايا لحمات القمع والاختطافات والتعذيب... كان لهم محامون، هذا بالإضافة إلى العديد من المنظمات الحقوقية الدولية... [التي] تترك ما الذي جرى... لا يمكن أن يصمد هذا المنطق أمام كل هذه الحقائق".

تكرر في هذا التصريح القصير الذي أدلى به الأستاذ محمد اليازغي لجريدة الأيام لفظ منطق، كما استعمل لفظ الأسلوب حين إجمال الحكم على طريقة حديث رجال المخزن عن النصف الثاني من القرن العشرين: "إن أسلوب تعامل المسؤولين في دوليب الدولة، في العقود الماضية مع القضايا الكبرى والحساسة في تاريخ بلادنا بالمنطق السالف الذكر أسلوب مرفوض". (هذا التعميم يحيل، فيما يحيل عليه، على ما كتبه وصرح به الوزيران

الأولان أحمد العراقي وعبد اللطيف الفيلاي).

عَبَّ بوطالب على منتقديه رافضاً بحدّة وانفعال المستوى الأول من تهمة الكذب، أي الكذب الصُّراح المتمثّل في اختلاق وقائع لم تقع أصلاً (في برنامج بلا حدود)، وتمادي في المستوى الثاني (الكذب الضمني)<sup>1</sup> الذي يعتبره، فيما يبدو، أسلوباً سياسياً أو تعاقداً مخزنيّاً، منسجماً مع تعريفه للمخزن: مخزن الأسرار. المنتقدون لبوطالب الذين ركزوا على المعنى الثاني (عدم قول الحقيقة كاملة) يرون أنه كان من الأكرم له أن يصمت. فلماذا لم يصمت؟

الجواب هو أن الرجل كان قد وجد نفسه في بيئة المقاومة الوطنية صدفةً بسبب قُربه من القصر (وجوده في المعهد المولوي في الوقت الذي كان فيه رجال المقاومة يترددون على القصر الملكي من أجل التنسيق مع محمد الخامس، رحمه الله). ثم حدث، في مرحلة لاحقة، أن مدّ قدمه لحظة نحو اليسار الاستقلالي (الإتحاد الوطني) ضداً على القيادة التقليدية لحزب الاستقلال التي تعاملت مع حزب الشورى، الذي ينتمي إليه، بقسوة، كما يُروى. ولم يستقر في الإتحاد الوطني أكثر من عشرة أشهر. إذ اكتشف بسرعة أن لغة المهدي بن بركة ورفاقه

---

<sup>1</sup>— ما يبدو لنا كذبا يعتبره رجال المخزن دبلوماسية ومجاملة وتحفظاً. كتم أسرار. ونحن نستقبح ذلك منهم حين يحاولون الانتماء إلى مجال الفكر والثقافة كما يحاول بوطالب.

ستبعده، إن عاجلاً أم آجلاً، عن الحِصن الدافئ الذي استأنس به، فخرج من الإتحاد الوطني وهو ينشد مع أحمد شوقي، وقد مر هو الآخر بتجربة محرّجة مشابهة:

أَخُونُ إِسْمَاعِيلَ فِي أَبْنَائِهِ وَقَدْ وُلِدْتُ بِبَابِ إِسْمَاعِيلِ!؟

ثم تطورت الأحداث بسرعة، فتحول الإتحاد الوطني إلى معارضة شعبية عارمة، ودُفع بوطالب إلى مقارعتها من داخل دار المخزن، مُقْتَنّاً حيناً (في البرلمان وحزب الجبهة) وسافراً أحياناً (وزيراً ومستشاراً)، كما وقع حين طُرِحَ مشروع الرقابة على حكومة باحنيبي، فقد ناب عن الوزير الأول في الرد على المعارضة في مرافعة استمرت ثلاث ساعات على شاشة التلفزيون، صال فيها وجال. ومن ورطة لورطة حتى وجد نفسه جالساً إلى جانب أفقير المحكوم بالمؤبد في قضية الشهيد المهدي بن بركة. هذا في الوقت الذي بدأ فيه جيل قريب من وضعه – مثل المختار السوسي وعلال الفاسي – ينسحب من ذلك المستنقع. واستمر الواقع يتعقد، خاصة في مطلع العقد السابع، عقد الانقلابات والتجاوزات الفظيعة. وهكذا وُضِعَ بين خيارين، إما أن يبتعدَ متنازلاً عن كل الامتيازات، أو أن يجتهد في تخفيض حساسيته، ووضع أقصى ما يمكن من العجين في أذنيه، ولبس نظارات داكنة تخطط الألوان، فاختر الحل الثاني. لأن المخزن يضع الطين على أقدام من يقترب منه، فلا يُصبح، بعدها، يُجيد المشي إلا في الأرض الموحلة التي يختارها له.



تلاءم ذو الوزارتين مع الوضع الجديد، وعاش فيه مرفهاً، بين السياسة والتجارة، أو التجارة في السياسة، غير متصور للحظة أن دار المخزن ستضيق يوماً بأخلص أبنائها. وفي لحظة غير متوقعة وجد نفسه على رصيفٍ والقطارُ يتحرك على رصيف آخر، يتسلفه، يا للمفاجأة، وافدون جددٌ كان يُشبههم، من أمثال اليوسفي وبنزكري، شيء أشبه بحلم عميق، ومن بعيد صوت يُنشد:

كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْجَحُونِ إِلَى الصَّافَا

أَنَيْسُ، وَلَمْ يَسْمَرَ بِمَكَّةَ سَامِرُ

"يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزاً عظيماً". وقتها تخيل نفسه ضحيةً من بين الضحايا، ففتح حقيبته القديمة. حاول ربط الحاضر بالماضي متبنيًا قضايا الديمقراطية واليسار، خاصة حين طُرحت قضية إدماج المرأة في التنمية بمباركة من الدولة ملكاً وحكومةً. هذا ما يُفسر حديثه، في البدء والختام، عن نسبه الشريف وبيئة العلم والصلاح التي جاء منها، ومشاركته في تأسيس الإتحاد الوطني، وكونه ما يزال، ديموقراطياً تقدماً. يقول في برنامج بلا حدود دافعاً تهمة الكذب: "ما قلته عن الملك الحسن الثاني لم أزد فيه ولا كلمة واحدة وتوخيت الصدق فيما أقول، لسبب واحد هو أنني تربيت في مدرسة الدين تربية دينية تحرم الكذب وتتدد بشاهد الزور". ولبت محاوره سأله: عن كتمان الشهادة، وتحريفها.؟. وأنا أصدق بوطالب في نفي

"الزيادة" بمعنى الاختلاق، فلا أعتقد أنه اختلق وقائع كبيرة لم تقع أصلاً، الذي نختلف فيه معه ونؤاخذه عليه هو "النقص"، و"سوء التأويل". نحن لا نجهل أن طريقة صياغة الماضي تتأثر قليلاً أو كثيراً بضرورات الحاضر ومتطلباته، لا أحد يستطيع أن يروي الماضي كما وقع مائة بالمائة حين يحكي سيرته الذاتية، والأحداث التي شارك فيها. لكن لا بد أن يكون ذلك التأثير داخل منطق تستسيغه العقول السليمة.

لقد وقع الإجماع إذن على أن بوطالب لم يقل الحقيقة، أو قال بعضها مبتوراً. ولذلك فإن قوله في صلب الحوار: "أنا رجل الوضوح"، لم تؤخذ مأخذ الجد من طرف المستمعين. بوطالب أدركه الصباح فلم يسكت، والخرافة إنما تحلو في الظلام. تحدث وتحدث طويلاً في كل الموضوعات الحساسة، فماذا كان يقول: كان يحوم حول الحمى، وكلما وقع فيه عاد لمحو أثر خطواته: يقول ولا يقول، يُدين ويُبْرِئ. يُشير من بعيد ويريد أن نفهم ما نريد. وإن نحن دققنا السؤال للحسم ووضع النقط على الحروف تراجع، أو حملنا وحدنا مسؤولية فهمنا ... إلى آخر الالتواءات والتعرجات المستفزة للمنطق السليم التي أحس بها كل من علقوا على كلامه شفويا أو كتابة. وقد أزَعَجَتَهُ الصورة الكاريكاتورية التي سأله بها أحد المستمعين من الإمارات العربية حين قال: هل كان بوطالب ينتظر أن تأتيه بحبل وبالمواطنين ليضربهم به مباشرة لكي يكون مسؤولاً؟ لقد تضايق بوطالب من هذه

السؤال، ورفض الإجابة عنه، لأنه يعلم أنه نابع من المنطق الحجاجي الملائم بلاغيا للرد على الكثير من الأجوبة غير المعقولة التي أدلى بها. لا شيء أنفع حجاجيا من السخرية في الرد على الخطاب المختل، الذي لا يحترم ذكاء الآخرين، فالسخرية تدفع المنطق المنحرف إلى غاياته ونهاياته حتى ينفجر من تلقاء نفسه بظهور تهافته. وقد وجدنا أنفسنا نسلك هذا المسلك في الكثير من فقرات تعقيبنا القادم على منطق بوطالب. وهو تعقيب كنت كتبته بعد الاستماع إلى آخر حلقة من الحوار، وأرسلت نسخة منه لصاحب البرنامج عليه يأخذ منه بعض الأسئلة. والغرض هو خلق توازن عند القارئ الشاب الذي لم يعايش المرحلة المتحدّث عنها، لا أريد أن يُغررَ رجالُ المخزن مرة أخرى بالجيل الجديد مقدمين السم في الدسم، يجب القطع نهائيا مع منطق الراعي والرعية إذا كنا صادقين في الغيرة على هذا الوطن.

\*\*\*

سبق لي أن قرأت كتاب عبد الهادي بوطالب: نصف قرن في السياسة. كتبتُ وقتها تعليقا تحت عنوان: "شاهد ما شاف حاجة"، معبرا عن خيبة توقعي، إذ كان الكلام مبتورا، لا يشفي غليلا. ثم قرأت حوارات أخرى لم تخرج عن نهجه التحفظي التبريري القامع للذات. أبرز هذه الحوارات وأجرؤها تصريحه أمام هيئة الإنصاف والمصالحة. ومع كل هذه الخيبات وجدتُ رغبة كبيرة

في الاستماع للحوار الذي أعلنت عنه قناة الجزيرة ضمن برنامج: شاهد على العصر. وذلك لما أعرّفه من كفاءة الصحفي، صاحب البرنامج، في استنطاق محاوريه واستثارتهم بأسلوب يصل أحيانا إلى حدود الاستفزاز. تضافُ إلى ذلك جديته في إعداد جلساته الحوارية. قلت مع نفسي لعله سيعصره عصرا يوقظ فيه الإنسان القابع داخل كل أبناء البشر، خاصة وقد تقدم في السن بما يجعله غير مهتم بالقيام بمهام سياسية في السياق الجديد، كما أن علامة "قف" التي كانت تنتصبُ في وجهه حياة الحسن الثاني قد زُحزحت من مكانها. ولكن هيهات، عبثا حاول أحمد منصور نفض الغبار عن نخوة وكبرياء رمستهما سنوات الترويض، عبثا حاول إنطاق العالم المفترض... كم من أسئلة محرجة، لا تلقى غير أجوبة سطحية أو معوجة متعرجة. ومع ذلك أبرز الحوار عنصراً كان خافئاً أو ملتبساً في خطاب بوطالب، وهو عنصر التبرير وما يستتبعه من سفسطة واختلال حاجي . وهذا هو العنصر الجديد الذي أنا مهتم بكشفه خدمة للقارئ ولهذا الوطن المخدوع في أبنائه<sup>1</sup>..

كنا ننتظر من بوطالب أن يتصرف كإنسان مثقف صار الآن

---

<sup>1</sup> - وللمرء أن يقارن الآن البون الشاسع بين نتائج البرنامج الحوارى "شاهد على العصر" ونتائج البرنامج السردى "الشاهد" الذى تقدمه القناة الأولى المغربية حيث يسلم الميكروفون للشاهد ويترك له الحبل على الغارب. وهنا يكاد بعض رجال المخزن، مثل أحمد عصمان، لا يقول شيئاً.

في قمة الجبل، ونهاية المسار، أطال الله عمره. يستطيع أن يلتفت وراءه ليرى كل الغُيوب<sup>1</sup> التي كانت تخفى عنه وهو ضائعٌ ضائعٌ في شعابِ السياسة وسفوحها، بل معشيُّ البصرِ في دهاليزها. كنا ننتظر منه أن يقف على مسافة من الماضي، كما يفعل "الكبار"؛ بالعقل والمنطق والإنصاف، ليتأمل ذلك الذي كان. ليتأمل بوطالب زمان، بوطالب الشباب والنشاط والانطلاق، وكل ما حكاه عنه البخاري وغير البخاري من إقبال على الحياة. بوطالب الكهولة والمعاناة والمناورة، بوطالب الخروج من المعارضة والدخول في كهوف دار المخزن، وما رافق ذلك من توفيق أو خطأ في التقدير، ثم بوطالب الانكسار والخروج من تلك الدار، والنفس مكلومة والجسد واهن؛ لا يقوى على جولة جديدة، بوطالب المغضوب عليه من ولي نعمته. لم يقع شيء من ذلك، غابت الطراوة الإنسانية، وغابت أبهة العلماء ورجال الدولة الحق، وحضر موظفُ البلاطِ الخانعٌ حاملاً في يده نفس المنديل الذي استعمله طوال خدمته في المسح والتزيين واستسمان الأورام. كان الصمتُ أسلمَ وأكرمَ من المكابرة الفجة المكشوفة أمام ملايين المشاهدين في شرق الأرض وغربها. بوطالب الذي كان يدبجُ الخطبَ المنتشية "بالوقوف على الأبواب"

---

<sup>1</sup> - صحح البعض هذه الكلمة بإزالة النقطة (العيوب) وهذا خطأ، المقصود الغيوب أي ما يغيب عن البصر العادي وتراه زرقاء اليمامة أو الثور المفرد " اللهق" كما قال كعب بن زهير واصفا ناقته:  
ترمي الغيوبَ بعيني مُفردٍ لَهَقْ

و"التعلق بالأهداب"؛ انقطع الهدبُ فسقط على قفاه بين الحياة والموت. هجرته محبوباته: "رشيدة" و"نزيهة" و"أصيلة" و"عريفة" وبقي وحيداً لا يفهمه أحد.

بين ما كان حقيقة وما يريد أن يتظاهر به الآن ظل بوطالب يخبط خبط عشواء: يرى ولا يرى، يسمع ولا يسمع، يفهم ولا يفهم، يستنكر ثم يتنكر. لقد وُضِعَ الرجل، كما كان متوقعا، في معصرة المسألة حول ماضٍ أسود كان رمزا من رموزه، وعلامة من علاماته البارزة، وزيراً وبرلمانياً ومستشاراً وسفيراً... الخ

بوطالب يقدم لنا، نحن جيل الاستقلال الذين عايشنا كل شيء، ورأينا كل شيء بالعين المجردة، صورة عن نفسه لم نسمع بها طوال النصف الثاني من القرن العشرين الذي قضاه في دار المخزن. يقول إنه عالمٌ من بيئة دينية محافظة، ذو امتدادات عصرية متفتحة، ويدعي أنه ديموقراطي يساري وقف لحظة ما جنبا لجنب مع المهدي بن بركة، وأسس معه حزب القوات الشعبية، ويقول إنه شجاع وصريح لم يتردد في مجابهة الحسن الثاني وحيدا لا مثل له، لا قبله ولا بعده !!! سنرصد هذه الصفات وما يترتب عنها من الإحساس بالذات والكرامة من خلال مجموعة من مواقفه وآرائه المصرح بها في شهادته على عصره.

### أين الصدق والكرامة؟

كان أحمد منصور ينفخ في رماد بارد وهو يسأل عن مدى

إحساس العالم الديموقراطي الشجاع بالإهانة حين علم صدفه — وهو في مكتب الأمير عبد الله بن عبد العزيز بمدينة جدة — أنه قد عُزل من منصبه الوزاري الذي يُخوّل له الاستمرار في مخاطبة المسؤولين السعوديين. سقطت الصفة واستمر الموصوف في إنجاز مهمته وكأن شيئاً لم يقع. يسأله الصحفي بإلحاح عن مدى إحساسه بالإهانة: هل غضبت؟ هل تألمت؟ هل أحسست بجرح؟ من جَوَّأك؟ (أي أُصدّقنا القول، ودَعَك من التَّجُدُّ والتظاهر). الجواب باستمرار هو: لا. ليست هناك إهانة<sup>1</sup>. وهذا سلوك لا يمكن أن يقع إلا حين تتحول الذات إلى شيء للاستعمال. ولا عبرة بقوله بأنه لم يكن حريصاً على المنصب، فالسؤال هنا عن الكرامة، لا عن المنصب. فهذا الجواب يوحي بأن الكرامة توجد في المنصب. المنصب هو ما يشغل بال الرجل، في حين يسأل الصحفي عن الكرامة والكبرياء المفترضان في عالم ديموقراطي شجاع. ومأساة "الكرامة في المنصب" مأساة مغربية مازالت قائمة. وهذا ما يجعل الأحزاب تفقد مناظليها، مهما علا شأنهم بمجرد احتلالهم

---

<sup>1</sup> — وقع نفس الشيء مع عبد اللطيف الفلالي ولكنه حاول أن ينتفض ثم أعيد إلى القفص. يقول: "تم الاستغناء عن خدماتي ذات يوم دون أي تفسير؛ كنت أرافق السفراء المدعويين من لدن الملك لتدشين سد قرب ورزازات لما أخبرني أحد مقربيه بأن صاحب الجلالة عين مكاني بن هيمة". (ص 61). ثم يقول: "وبالرغم من اشمئزازي عدت إلى العمل بجانب الملك". (ص 63).

منصبا كبيرا في الدولة<sup>1</sup>. وقد كان بوطالب ذكر لفظ "الاستعمال" في الحديث عن علاقة الملك بالوزير الأول: "يستعمله فيما يرى"، فالتقط الصحفي ذلك اللفظ الدال قائلًا: "حُلوة كلمة يستعمله ذي!" وطلب من بوطالب بيان "كيفية الاستعمال" فبدأ يراوغ. ولأنها صفة عادية بالنسبة إليه فقد عاد لاستعمالها في مناسبة لاحقة.

لعل بوطالب لم يجد، قبل الخوض في هذا الحوار، من يُنبهه إلى أن بعض المواقف التي عاشها وتعايش معها تُعتبر، في نظر المتحررين من إكراهات دار المخزن، مُهينةً. ولذلك لم يَقم بعملية فرز وترتيب تجعل الذاكرة تنصاع لما ينبغي قوله وما لا ينبغي، وكذا التنسيق مع ما سبق قوله أو كتابته. ولذلك نجده، في آخر الحوار وبعد تعدد المآزق، يُحاول إخفاء إحدى الإهانات التي تعرض لها دون أن يعلم أن قلمه سبقه لكشفها، كما سبقه لسانه للبوح بالكثير من الأشياء التي لا يود البوح بها. فحين تلافى السلام على الشاه بعد أفول نجم الأخير — على سُنّةٍ مترسخة في الذهنية المدنية العتيقة في المغرب — غضب منه الملك الحسن الثاني ونهره. قال له الصحفي أحمد منصور بحزم: "تهرك؟!" فرد بالنفي. فتمسك الصحفي بقوله، وأصر بوطالب على أن ذلك لم يقع. ففاجأه الصحفي: قلتَ ذلك في

---

<sup>1</sup> — تجد تنمية لهذه الفكرة في آخر مقال: المنشطات المخزنية في السياسة المغربية.



كتابك، وواجهه بالنص ! فتراجع، في اضطراب ومداراة ساذجة متمتما بكلام لا معنى له: "شفويا .."، وكأن النهر يكون بالعصا أو الحجارة. فالنهر هو رفع الصوت إعلانا لعدم الرضا تأنيبا للمخاطب، وقد ينطوي على تهديد، وهو سلوك غير كريم، بدليل قوله تعالى في الحز على البر بالوالدين: "ولا تتَهَرَّهْما، وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا". (الإسراء 23). وفي هذه الحادثة الكثير مما ينبغي أخذه بعين الاعتبار في تصريحات السيد بوطالب، لأن مثل هذا الحدث لا ينسى أبدا. فالرغبة الدفينة والذاكرة المتعبة تتحديان الإرادة والوعي. وقد أثمرت هذه الهزة النفسية التي تعرض لها بوطالب في تشجيعه على الكشف عن حدث ربما لم يكن ليكشف عنه، وهو دعوته إلى "التوبة". لقد دُفِع المسمار إلى مدهاء، وبلغ السكين العظم، كما يقال، وهنا فقط أحس بوطالب أن الغرض هو المزيد من الإهانة، قبل رميه نهائيا. تمنى لو طُلب منه الاعتذار بدل التوبة.

كان الوجه الإنساني الواقعي للرجل — الواقع الذي يشبه ما عاشه جيله، وجيلنا معه وبعده، من إنطلاق وإقبال على الحياة بكل متعتها — يُطل من شقوق ذاكرة شرختها الشيخوخة — مثل ذاكرتي — فيسارع إلى إقبالها بما تيسر. فحين زاره أفقير في بيته بعد العودة من الجزائر قدمت زوجة بوطالب قنينة ويسكي على المائدة.. وهذا واقع ذلك الزمن في العلن، وواقع هذا الزمن في السر، لذلك لزم "اليوم" (في رهبة ما يُسمى الصحوة

الإسلامية) أن يكون أفقر هو الذي شربها وحده، لأن أفقر لا يتحدث إلا إذا لعبت الخمر برأسه، كما قال بوطالب. وبوطالب مثله مثل الدولة المغربية، أو هو دولة مغربية مصغرة، يخزن الخمر في بيته ويقدمها للأجانب، ومن الأجانب أفقر. وإذا كان أفقر مجرمًا لا غبارَ عليه فإنه ليس المبتدأ والخبر في هذه المسألة، فهو قطعة من بنية لها ما فوقها وما تحتها. والباقي مجرد هروب. ولو عاش أفقر إلى هذا الزمان لقال ما قاله تلميذه إدريس البصري: "أنا عبد مأمور، أنا أنفذ الأوامر". ومن تلك الشقوق وقلبات اللسان التي يحاول بوطالب تداركها، قوله بأنه دخل مرقصا مع سفير المغرب في طهران، ثم انتبه (أثناء الحوار طبعا) إلى أن المرقص صار اليوم كلمةً مشبوهة (مثل المهرجانات)، فاستدرك بأنه مرقص بدون رقص: "لا يرقص فيه أحد..". مرقص أشبه بالجعة الحلال التي تباع في بعض البلاد الشرقية. هذا المنطق يدخل في باب قوله إنه شريف إدريسي من صلب رجل آخر جاء مع المولى إدريس وبنى معه مدينة فاس. فهذا الكلام ليس من باب الكذب، ولكنه دخول وخروج في "الهدرة" لرجل أدركه الصباح فلم يسكت، كما سبق.

حين تحدث بوطالب عن الحاشية الخاصة للملك وتداخلها مع بعض مكونات الحریم(الخدم)، سأله الصحفي ألا يخرج تلك الخاصة أن تفقد خصوصياتها وتصبح تابعة بدون إرادة لأهواء الملك كالعبيد، رد بوطالب بكل عفوية بأن "العبيد يكونون عادة

سُوداً<sup>1</sup>. لم يجد من فرق بين الفئتين – وهو الخبير بذلك الواقع – غير اللون. أمّا رَبَط العبودية بالسواد، وذكرُ ذلك على الهواء والتعايش معه في العصر الحديث فحكاية أخرى، أو فضيحة أخرى.

### من المسؤول عما وقع من فضائع؟

لم يتردد أحمد منصور كعادته في طرح الأسئلة الأكثر إجرأاً معتمداً شهادات ضحايا سنوات الرصاص. خاصة ما يتعلق بمسؤولية الملك الحسن الثاني عما وقع من تجاوزات قانونية وإنسانية فظيعة، من سجن أطفال أفقر وزوجته إلى إعدام الضباط بالجملة بدون محاكمة، إلى فضائع تزامرت ودار المقري... الخ بدأً بوطالب منفعلاً غاضباً من هذه "الانتهاكات" التي تحاول تجريد الحسن الثاني من إنسانيته، كما قال، معتبراً إياها كلاماً مغرضاً نسجه الخصوم، كلاماً غير سياسي، كلاماً غير متوازن، كلاماً غير مجمع عليه.. إلى آخر معجمه. ثم انتهى إلى حالة إرهاب واستسلام – بعد أن توالى الشهادات والوقائع – فاكتفى بنفي العلم بما وقع. كان لسان حال بوطالب يقول: راسي يا راسي، "أنجُ سعدُ فقد هلك سعيد". بدأً بنفي الفعل وانتهى بنفي العلم: بدأً بقوله: "لم يقع، ولا يمكن أن يقع"، وانتهى إلى "لا علم لي بما وقع": "لم يكن يطلعني على

---

<sup>1</sup> – لعله لم يطلع على كتاب White Gold تأليف Giles Milton الذي يتحدث عن الرقيق الأوروبي الأبيض في بلاط المولى إسماعيل.

ملفاته الأمنية". لقد بدا لي بوطالب، في مرافعته هذه، أشبه بمحامٍ يطلبُ البراءةَ لموكله، ثم ينظر إلى قوة القرائن وتواتر الشبهات فيطلب مراعاةَ ظروفِ التخفيفِ احتياطاً؛ إذا لم تقتنع المحكمة بالبراءة.

وفي الانتقال من نفي الفعل إلى نفي العلم والمشاركة ارتكب مجموعة من الانحرافات الحجاجية، وركن إلى تبريرات أقل ما يُقال عنها أنها تستخف بذكاء المستمعين، وتشكك في معرفة الرجل بأبسط قواعد القانون، إن أحسنا به الظن، كما يريد منا.

يُستخلص من كلامه أن القول بأن الملك حضر جلسات التعذيب، وشاهد مباشرة معاناة أبناء أفقر في سجنهم، كما جاءت في الشهادات التي عرضها الصحفي، قولٌ يُجرد الملك من إنسانيته، وهذا شيء غير معقول، لأنه لا يمثل الوجه الذي يعرفه هو من الملك. وفحوى هذا الكلام انتفاء المسؤولية. وحديث بوطالب هنا عن الوجه الذي يعرفه من الملك حديثٌ مبتور، له ما بعده. فقد سبق أن صرَّح لهيئة الإنصاف والمصالحة، محيلاً على عبد الله العروي، بأن للملك الحسن الثاني وجوهاً متعددة. فهل يطلب منا أن نربط كلامه ببعضه ببعض، أم يود أن ننسى ما سبق قوله؟

وخلاصة الخلاصة أن منطق بوطالب — رجل القانون الذي يحكم، كما قال، بالظاهر، ويترك ما سوى ذلك لحكم الله والتاريخ — أننا ما دمنا لا نملك حججاً على أن مسؤولاً ما،

كبيراً أو متوسطاً، مارس الاعتقال والاختطاف والتعذيب والقتل بيديه، وبشكل مباشر، بدون وسائل، فلا يمكننا أن نُحمّله أية مسؤولية. هذا ما فهمه المتلقون لكلامه، ومنهم الأستاذ جلال الطاهر الذي رد بمقال تحت عنوان: "مسؤولية انتهاك حقوق الإنسان لا تتجزأ". وقد عرض في بيان ذلك مضمون الفصلين 128 و 129 من القانون الجنائي، مشيراً إلى أن من المفروض ألا يكون بوطالب جاهلاً بمضمونها الذي يجعل المسؤولية الجنائية مشتركة بين من باشر الفعل الجرمي ومن اشترك فيه أمراً أو ساكتاً أو مقدماً وسائل مساعدة.. الخ. وختم بقوله: "المنطق القانوني، والأمانة العلمية، تتعارض مع هذا الفهم الاختزالي المطبوع بتطويع الوقائع وتكييفها بطريقة تعسفية تتعارض مع نصوص القانون ، التي لا تقبل الفهم التحكيمي، في تحديد نوع المسؤولية ، وطبيعتها ودرجتها مع أن مضمون الشهادة، والوقائع الواردة فيها، لا تسعف على ذلك قانونياً ، ولا تعطى حتى إمكانية الاجتهاد، لأنه لا اجتهاد مع وجود النص ووضوحه". (الإتحاد الاشتراكي 2008/5/30). هذا كلام رجال القانون، أما نحن البلاغيين فنكتفي بالانطلاق من الحس الإنساني وقياس الأشباه والنظائر، فنقول:

إذا كان بوطالب مقتنعاً فعلاً بصواب ما يقوله فإن هناك "حسنة" تنتظره في المحكمة الجنائية الدولية. هناك ينتظره زعماء الصرب، ينتظره كارادجيتش على أحر من الجمر لينقده

من حكم الإعدام أو السجن المؤبد جزاء ترؤسه لعصابات الصرب التي فتكت بمسلمي سيربرينتشا وغيرها. سيجد "بوطالب العظيم" مئات الشهداء الموثوقين الذين سيشهدون بأن الرجل لم يطلق النار على أحد بيده. وكل ما فعل أنه، كما قال بوطالب، أطلق كلابه المسعورة على خصومه<sup>1</sup>. وحين يكتشف قضاء المحكمة الجنائية الدولية عبقرية بوطالب القانونية سيطلقون سراح الرجل، وسيندم العالم كله على المصير البئيس لرئيس صربيا الذي مات غما تحت الاعتقال حتى قبل أن يصدر عليه الحكم. بل لماذا نهدي خيرنا لغيرنا؟ لبوطالب حسنة وأجر كبير في السودان، الرئيس البشير وبعض وزرائه مهددون بالمثل أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ومن باب المداعبة البريئة نسال بوطالب: هل كان جده الأعلى والمولى إدريس بينيان فاس بيديهما؟ (إذا صح ما قاله من أن جده الأعلى بنى فاس مع المولى إدريس) أم نصدق ذلك التلميذ الكسول الذي رفع يده في آخر الصف محتجا على التلاميذ الذين قالوا بأن باني مراكش هو يوسف بن تاشفين، قائلا: أواه، وحده؟ كيف فعل كل ذلك؟! ونقول نحن: "كيف فعل بوطالب"؟

هل يريد أن يمسح ما وقع من تجاوزات ممنهجية ومُهيكلة

---

<sup>1</sup> - قال هذا في شأن أفقير؛ أطلق الحسن الثاني كلبه المسعور على خصومه يفعل بهم ما يشاء، حسب قوله.

في "المخازنية" والجلادين الصغار (المستأنسين كالضباع برائحة الدم)، وفي المخبرين البؤساء؟

أفق من غفوتك يا أستاذ القانون والشريعة! لقد اعترفت الدولة بمسؤوليتها عما جرى من حروق وتجاوزات، وبذلت بعض التعويض والمطالب مستمرة، خاصة مطلب "عدم الإفلات من العقاب"، والاعتذار الرسمي للدولة، وأنت تعرف من يمثل الدولة. قف عند حدود الحكي ودع تدبير المسؤولية لأهله.

### ما المخزن؟

عندما سئل بوطالب عن "المخزن"، والفرق بينه وبين الملكية، وطلب منه تقريب المعنى من المواطن العربي الذي لا يفهم هذا المصطلح. هرب من موضوع يعرفه حق المعرفة إلى موضوع يجله تمام الجهل. هرب إلى الحديث عن تكون الدولة المغربية قبل الإسلام، وتلثم دون أن يقول شيئاً مفيداً متمماً بعبارة: "سبع ملكات بربريات"، ثم افتخر، بعد ذلك، بكون الملكية المغربية من أقدم الملكيات، وحاول أو يطلق لسانه في فضائل الملكية وصلاحتها وحدها لوضع مثل وضع المغرب، الله أعلم كيف يتصوره. ولو تركه الصحفي لظل يهذي في هذا الموضوع إلى الصباح<sup>1</sup>. وعندما اضطر لقول كلمة عن لفظ المخزن

---

<sup>1</sup> — أول مرة سمعت هذا النشيد البئيس كانت أواسط الستينيات من فم الجنيرال بلعربي الذي كان عاملاً على أكادير. حيث حضر إلى المعهد الإسلامي بتارودانت لقمع إضراب خاضه التلاميذ لأسباب محلية ووطنية.

بالتحديد، قال: إنه من خزن الأسرار. وَوَجِدَ رَاحَتَهُ فِي الْحَدِيثِ  
عَنْ كَتَمِ السَّرِّ بِاعْتِبَارِهِ فَضِيلَةَ رَجُلٍ الْمَخْزَن... وَعِنْدَمَا نَبَّهَهُ  
الْمَسْتَمْعُونَ لَخَطْئِهِ، فِي بَرْنَامِجِ "بَلَا حُدُود"، أَضَاعَ فَضِيلَةَ  
الرَّجُوعِ إِلَى الْحَقِّ، فَكَايَرًا وَتَمَادَى فِي جَهْلِهِ.

والحقيقة أن لفظ "مخزن" لا علاقة له بما قبل دخول العرب  
للمغرب، كما أن مفهومه، بنيةً وممارسةً، لا علاقة له بالإسلام  
كدين. فالكلمة تدل على مكان الخزن، وجمعها مخازن، أي أنها  
كلمة عربية لم توجد في المغرب قبل دخول العرب مع  
الفتوحات الإسلامية. وقد استعمل مكانُ الخزن للدلالة على ما  
يلتبس به ويصاحبه، أي الملك ومن يحيط به. فقد كان القواد  
وحكام الجهات يجمعون "الجبايات" في المخازن في انتظار نقلها  
إلى المركز، أو تصريفها فيما يراه. فصارت المخازن تدل، عن  
طريق المجاز، على الحكم المركزي، على السلطان وما يتصل  
به إلى أدنى السلم حيث يوجد "المخزني"، وهو عون السلطة في  
درجة شاوش. وأحياناً يتعامل الملوك، كما قال السي محمد  
بنسعيد، أطل الله عمره، مع الوزراء باعتبارهم "مخازنية"، لا  
يستقبلونهم إلا من وراء حجاب؛ كان اسمه حاجباً أو مدير  
تشريفات أو مستشاراً، يعينونهم ويعزلونهم دون علمهم، كما فعل  
بيوطالب والفيلاي وغيرهما. وهم من جهتهم لا يجدون غضاضة  
في ذلك لأنهم أعوان لا شركاء. وقد صادفتُ لفظ "المخازن"  
هذا، في نفس السياق السياسي، في الحديث عن الدولة السلجوقية



أو الأيوبية في رواية أمين معلوف: الحروب الصليبية من منظور عربي (بالفرنسية). فلا يبعد أن يكون اللفظ والمحتوى مستعارين من تلك البيئة، كما هو حال الكثير من طقوس المخزن، ومنها تقبيل اليد الذي يرجع إلى تقاليد فارسية وممارسة تركية. وقد عرَضَ العلامة عبد الله العروي، متعه الله بالصحة والسعادة، لهذا التقليد الدخيل في آخر كتابه عن الحسن الثاني.

سبق لي أن تعرضت لمفهوم المخزن في أكثر من مناسبة، خاصة حين تساءل الوزير أحمد لطيمي، من باب الإحراج، عما يقصده المنتقدون للمخزن والتمخزن: هل يقصدون المؤسسة الملكية، أم يقصدون وزارة الداخلية أم يقصدون...؟! وقلت إن المخزن بنية، مثل الدبابة. ليست الدبابة هي المدفع والذخيرة وحدهما، ولا العجلات وحدها، ولا هي السائق والجنود المتحصنون بها... الدبابة هي كل ذلك، وبذلك مجتمعا تثير الرعب، وحين ينفصل بعضها عن الكل يصبح خردة أو تحفة تعرض في متحف التاريخ العسكري. والمخزن نظام من الحكم يقوم على ما يشبه الإقطاع أو التقويت (تقويت الاستغلال): كانت تقوت الأقاليم والجهات للقياد والباشوات، واليوم تقوت المؤسسات والصناديق والرخص، وذلك كله على أساس المقاسمة، فالمفوت له يجمع حصّة المفوت من الغنيمة ويضعها في مخزن أو حساب بنكي أو ما شابه ذلك، أو مجرد وقّع لي

أوقع لك، "أنا هنا لأخدم ولي نعمتي" كما قال أحدهم. وهذا ما صار يسمى حالياً "نظام الريع". وبصورة توضيحية تبرز موقع الوزير بوطالب فإن المخزن يقوم على ثلاثة دعائم، أو أركان:

(1) الملك والحاشية، أو ما يُعبّرُ عنه عادةً بالقصر،

(2) قوة الضبط والجبي، العسكر والجُباة،

(3) قوة التبرير والتخدير، الفقهاء والمتقنون.

وتتلون قوتا الضبط والتبرير بطبيعة القائم في القصر، أي الملك، والسياق الذي جاء فيه للحكم، ومقدار التأييد أو المقاومة التي يواجهها. وفي أسوأ الأحوال – وفي اللحظات السوداء والرصاصية – نصبح أمام سفاحين ومساحين، فئة تذبج وأخرى تُنظف مسرح الجريمة، فتُبرر بالدين حيناً وبالمصلحة العامة حيناً... الخ. وحين وقع الشرخ بين المعارضة المتحدرة من المقاومة ضد الاستعمار، بعد موت محمد الخامس رحمه الله، جرّت المعارضةُ جمهورَ المتقنين إلى صفها، فبذل كل الإغراءات لاستقطاب بعض القلقين الذي لم يعد يغريهم الاستمرار في المعارضة، خاصة من حزب الشورى والاستقلال، مثل عبد الهادي بوطالب وبنسودة وآخرين، ومع الوقت بدأ يقضم أصحاب المصالح من كل الأحزاب. فترى الذي كان بالأمس يخطب قائلاً: نريد الخبز، يا مولاي، يخطب غداً: نريد البسطيلاً، يا مولاي، كما كان يُقال عن عبد القادر الصحراوي، في "مغرب الشعوب". ولا شك أن التوجه الدموي

القمعي الذي هوت فيه السياسة المغربية جعلَ بعضَ المندمجين بمنطق الإصلاح من الداخل يندمون على دخول اللعبة من الأساس. وقد سمعتُ، أو قرأتُ، بعضَ ذلك بمناسبة رثاء أحمد بنسودة لعبد الرحيم بوعبيد، رحمهما الله معا. وكان عبد الرحيم هو الذي قدمه لمحمد الخامس، فيما قرأت<sup>1</sup>.

أما إذا سايرنا بوطالب في تأويل لفظ المخزن بحسب بعض صفاته، دون نظر للاشتقاق اللغوي والواقع التاريخي، فيمكن أن نقول، من جهتنا، وبحسب همنا وانشغالنا، أن المخزن سمي بهذا الاسم لخزنه الناس في السجون والمعتقلات السرية والعلنية بدون محاكمة أو بمحاكمات مزورة، أو حتى باختطافهم بعد قضاء فترة الحكم أو أثناءها. وهذا المعنى المخزني قديمٌ حديث. وما زال الناس يزورون أشهر مخازن المخزن في مكناس: سجن قارة. ومن أغرب عمليات المخزن ما قرأته منذ عقود في كتاب الاستقصاء من أن الملك عبد الله بن إسماعيل كان يتهبأ ذات يوم للخروج، فتجمهر الناس يرقبون خروجه، فما كان منه إلا أن أمر بمطاردتهم حتى احتموا بأحد الكهوف، متكديسين داخله. فماذا فعل الملك؟ ربما تتخيل أنه قال للجنود: ابتعدوا عنهم حتى لا يختنقوا؟ لقد روعتم المسلمين! لا. ليس ذلك ما فعل، بل أمرَ ببناء حائط على باب الكهف، ودَفَنهم أحياء. هل

---

<sup>1</sup> — سبقت الإشارة إلى مقالنا: المتقفون المغاربة، شيء من التاريخ والجغرافيا. في موقعنا على النتيرنيت [www.medelomari.net](http://www.medelomari.net).

هذه أفسى أم تازمامرت؟ لك الخيار. السلطة المطلقة عماء،  
وباب مفتوح على الجريمة.

### تقبيل اليد والركوع

ومن الأسئلة التي اعتقد أحمد منصور أنها ستُحرجُ ضيفه، وهو في سنه وأبّهته، تقبيلُ اليد والركوعُ أمام الملك. خاصة وقد كان أستاذاً للملك. يضاف إلى ذلك ما يدعيه ويكرره من كونه المتقف الوحيد في حكومة تيكنوقراطية شبه عسكرية.

اعتبر العالمُ الديموقراطي الشجاعُ تقبيلَ اليد سلوكاً عادياً دالاً على "التقدير والاحترام". والدليل على ذلك، عنده، أن المغاربة يقبلون أيدي فئات من الناس ذات خصوصيات.. ذكراً من هذه الفئات – يا للغرابة! – الباشوات والقياد. وهذه معلومة جديدة لا يمكن أن تكون إلا عند أبناء دار المخزن. ذلك أن الباشوات والقياد كانوا يمثلون في المغرب رمزَ الطغيان وانتهاك الحرمات. كان الناس فعلاً يقبلون أيديهم، بل يجثون لتقبيل أقدامهم ذلاً وخوفاً ومهانة. من كان يستطيع أن يتقدم أمام الباشا الكلاوي وأمثاله مُنتصباً القامة؟ ثم يدعي بوطالب أن التقبيل والانحناء كانا اختياريين، ودليله على ذلك أن ليس هناك قانون يفرضهما!! يقول هذا وكأننا كنا في دولة القانون التي يقف فيها المواطن مرفوعاً القامة عالي الهامة يقارعُ الطغاة بسيف القانون. والحال أن أول جواب كان يُجيب به عميدُ شرطةٍ بسيطٍ مواطننا يذكر كلمة قانون أو حقوق هي الصفعُ والركلُ وتلفيقُ التهم التي

تصبح أمام القضاء حججا قاطعة.

هل يُصدّق بوطالب ما يقوله؟! لا اعتقد ذلك. بل إن قائدا بسيطا ردّ، سنة 1979، على من قالوا له في الحي المحمدي بالدار البيضاء بأن الإضراب حق دستوري قائلا: أنا هو الدستور! وقد انتقل الاستهزاء بالقانون إلى المواطنين أنفسهم، إسوة بمن يحكمهم. مرة قلتُ لسائق حافلة بين الدار البيضاء والمحمدية: هذا الذي تفعله مخالف للقانون، فأجابني مساعده متهمكا: نحن ما عندنا قانون، نحن عندنا الكامنجا والتعريجة. ومرة أخرى قلتُ لسائق ناقلّة اخترقَ الضوءَ الأحمر وكاد يرفسنا، في مدينة فاس: ما هذا، ألا تحترم القانون؟ فأجابني: "القانون مديور غير عليك وعلى أمثالك"، أي القانون وضع ليطبق عليك وعلى أمثالك فقط.

إن المقتربين من دائرة المخزن يعلمون أن عدم أداء فروض الطاعة بما يتصل بها من طقوس بروتوكولية مُدبّلة، ومنها الركوع والتقبيل، كان يؤدي حتما إلى أحد ثلاثة مصائر: إما التعنيف مباشرة من طرف مولاي حفيظ ومن على شاكلته من موظفي التشريفات، وإما إلى التضييق عليه وعرقلة مصالحه من طرف وزارة الداخلية والمخابرات، وإما وضع علامة عليه وإبعاده نهائيا. المثقفون والسياسيون يعرفون أن الغرض من تلك الطقوس هو الإذلال، ولذلك نجد المعارضة في عنفوانها ترفض حتى الزي الوطني في المناسبات الرسمية، كما وقع مع النواب

الإتحاديين الستة عشر في إحدى جلسات افتتاح البرلمان، حيث تم إدخالهم من الباب الخلفي للبرلمان، ثم مورست عليهم الضغوط والمساومات. كما يرفضه بعضُ المثقفين إلى اليوم. وقد أثبت التاريخ أن الذين يُقبَلون اليد وجهاً وبطناً هم الذين يسرعون إلى عضها في أول فرصة تتاح لهم: لا عهدٌ لمنافق مُتملّق. ولو قام المخزن نفسه اليومَ بدراسة سوسيولوجية معمقة بعيداً عن طاقم المنافقين الذين لا يقولون للملك إلا ما لا يغضبه — كما ذكر بوطالب نفسه — لوجد أن طقوس الولاء التي لم تعد تُقدّم ولا تُؤخّر، فيما يخص الشرعية، تستفز فئات من المواطنين، بل عينات من السكان، وتساهم في تعقيد بعض "القضايا المصيرية"، فالحساسيات تختلف من مغربي لآخر، ومن جهة لأخرى، نظراً لاعتباراتٍ من الأحسن السكوت عنها.

وقد أكثر المبررون — أمثال بوطالب — من الاستشهاد بتقبيل أيدي الوالدين والشيوخ. وفي هذا الاستشهاد غفلة أو استغفال. ولذلك لزم البيان، فنقول: التقبيلُ مفهوم محايد يصيرُ إيجابياً وسلبياً حسب السياق: فهو، من جهة، علامة عرفان ومحبة حين يكون للوالدين، وعلامة تقدير واحترام حين يكون للعلماء وأهل الفضل، وهذا وما شابهه ينخرط في باب اللذة التي قد تجد لها جذوراً ووشائج قريبي ببهجت الحياة مما قد لا يستوعبه هذا المقام. وهو، من جهة ثانية، علامة الإذلال والسحق والقهر، ولذلك قد يحدث أن يطلب المنتصر في معركة ما من المنهزم

أن يركع بين يديه ويقبل قدميه قبل أن يقرر في شأنه، فيعفو عنه ويرسله ذليلاً غضيباً الطرف، أو يُجهزَ عليه ليموت وهو ذليلٌ. وطلبُ التوبة داخل في هذا الباب. وهذا ما يجعل أصحاب النفوس العزيزة (من قادة حروب وجنيرالات حقيقيين) ينتحرون حين لا يبقى غيرُ المذلة، التي يمثلها الركوعُ وتقبيلُ أقدام المنتصرين. إن من يقول إن المغاربة يُقبلون يدَ الوالد والشيخ العالم، كما يقبلون يدَ الباشا والقائد، لا يجهل الفرق الذي بيناه، بل يتجاهله سفسطائياً، وهذا سلوك يتنافى مع العلم والنزاهة، وتُعوزُه الشجاعة. ونحن لا نستبعد أن يكون من بين الحكام من هو أهلٌ للالتحاق بالصالحين الذين يجذبُ بعضُ الناس رغبةً صادقةً في التعبير لهم عن الحب والتقدير بتقبيل أيديهم ورؤوسهم، ولكن هذا الاستثناء يصبح بدون قيمة حين تُعممُ الظاهرة وتُفرضُ بشكل أو بآخر على المقتنع وغير المقتنع، بحيث تكون مظهراً للولاء وعدمه. لقد كان موقف الملك عبد الله، عاهل المملكة العربية السعودية، صريحاً واضحاً وشجاعاً في هذا الباب، لم يترك وجهاً للتأويل، فهو في موقع يسمح له بمعرفة مغزى التقبيل والركوع. ونتمنى أن يكون التساهل الذي عرفه العهد الجديد في المغرب — ونحن متفائلون — مدخلاً للتخلص من هذه الطقوس التي تأبأها نفوس الكثير من المغاربة، خاصة المثقفين المستنيرين. ونُغمزُ بها ونحقرُ، مع الأسف، كلما رفعنا رؤوسنا وافتخرنا بالانتماء لهذا الوطن.

من الحكايات التي بقيت في ذهني، على هامش محاضرات تاريخ الأدب الأندلسي نهاية الستينيات، ما جاء في سيرة أحد الشعراء، لعله يحي الغزال، حين بُعث في سفارة إلى ملك الروم بالقسطنطينية. فقد احتاط الحاجب في إدخاله على الملك خوفاً من ألا يركع، فاحتال لذلك بأن أعدَّ له باباً قصيراً منحنيًا، لا يمكن أن يلج منه مرفوع الرأس. وكان الغزال ذكياً عزيز النفس. نظر إلى الباب ففهم أن الغرض هو إرغامه على الانحناء والركوع أمام الملك، فما كان منه إلا أن سَوَّى فقرات عموده الفقري، ورفع هامته، وثني ركبتيه، ودخل وهو شبه جالس رافعاً نعله في وجه الملك. قال الملك متعجباً من فعل الشاعر: رفضنا أن نستقبل وجهه فقابلنا بنعله!

### تزوير الانتخابات

أمر الملك الحسن الثاني عبد الهادي بوطالب بالتقدم إلى الانتخابات لأنه يريدُه رئيساً للبرلمان. تقدم بوطالب إلى الانتخابات ونجح. وتقدم لرئاسة مجلس النواب ونجح بالإجماع. تمَّ كل ذلك بطريقة ديموقراطية شفافة ونزيهة!! ولا شك أنه لم يحمَ لا بحملة انتخابية جديّة، ولا صرف درهما واحداً من جيبه. هل رأيتم أكثرَ من هذه الشجاعة والنزاهة والديمقراطية؟ "عينُ الحسود فيها عودٌ"، كما يقال. يعلق عبد اللطيف جبرو على هذه التجربة الغربية فيقول: "تولى بوطالب رئاسة برلمانٍ أشرفَ على طبخه الجنرال أوففير في أكتوبر 1970 كمؤسسة تشريعية



عصفت بها رياح الانقلابات العسكرية لبداية عقد السبعينيات"<sup>1</sup>.  
أحمد منصور "على نيأته"، كما يقول أبناء بلده مصر، لا يريد أن يصدق هذه الملحمة. ظلّ يحاول تثبيت قدميه في الأرض ملتصقا شيئا يقترب من المعقول، وبوطالب يدعو للتخليق في عالم الخيال، عالم يتحول فيه شياطين التزوير إلى ملائكة. يقول له أحمد منصور: معنى هذا أنك عُنيت بقرار ملكي في البرلمان قبل الانتخابات، فيجيبه بوطالب بلغته الركيكة: ما خرج ظهير يقول: يكون بوطالب رئيسُ البرلمان، ترشحت ونجحت بطريقة ديموقراطية، الملك ما رشح أحدا، الملك لا يعلنُ أنه رشح أحدا، ولا يوصي أحدا بالتصويت على فلان. وانتخبي البرلمان رئيسا بالإجماع، والبرلمان سيد نفسه. يقول له أ. منصور: كيف تقول "نزاهة وإجماع" والمعارضة قاطعت، فيرد عليه بوطالب: قاطعت أم لم تقاطع فقد ترشحتُ ونجحت. وحين يقول له: أي سيادة لبرلمان لا يُعقد إلا بحضور وزير، يقفز بوطالب بكل ما أوتي من طاقة بهلوانية إلى شمال القارة الأوربية فيقارن برلماننا "المحترم" ببرلمان الإنجليز الذي لا تسمع فيه هذه الكلمة: نحن والإنجليز سواء، هم أيضا عندهم وزراءُ البرلمان! وقد فات بوطالب، في هذه المناسبة، أن يفتخر على الإنجليز بكونهم لا يحتكمون إلى دستور مكتوب. وحين سأله الصحفي عن إرشاء البرلمانيين من طرف أفقير، أقر بذلك،

---

<sup>1</sup> - الأحداث المغربية 13.08.2008.

ثم هُوَّ من شأنه مقارنا بفرنسا. حاول الصحفي إرجاعه إلى منطق الحوار وشروط المقارنة لكن دون جدوى، الرجل منسجم مع نفسه.

ومن الأدلة على استقلال البرلمان، في نظره، أنه كان يحتك أحيانا بصديقه الوفي، إلى الآن، الوزير الأول أحمد العراقي! وكان هناك صراع من أجل استقلال البرلمان عن الحكومة! قال له الصحفي: أنت رجل الملك وهو رجل الملك، والملوك يحبون عادة العبث بخدماتهم، "الملك كان ينكت عليكما!" يرفض بوطالب أن يكون هو والعراقي مجرد قرقوزين في مسرح العرائس، أو ديكين يهارشهما الملك. ثم يحكي حادثة تؤكد ذلك العبث: أعطاه الملك هو والعراقي فاكهة جديدة يقتسمانها، وكان معروفا حسب قوله، أن يتمنى المرء أمنية عند أكل فاكهة جديدة فتتحقق الأمنية. وعندما أكلا، قال لهما: لا شك أن كل واحد منكما كان يتمنى أن يزول الآخر. كان بوطالب، وهو يورد هذه "الحجة/الخرافة" في نشوة وسعادة، مندمجا في تلك الأجواء.

بوطالب لا يجهل أن أولئك البرلمانيين المرتشيين الذين كان يعبت وزير الداخلية بدمهم، ويبيع فيهم ويشترى، هم الذين نجح معهم في الانتخابات، بفضل وزارة الداخلية نفسها، وهم الذين رفعوه إلى رئاسة البرلمان بفضل توجيهاتها وإجراءاتها، وتهديداتها أيضا.

بوطالب يعلم أن المسائل الداخلية تسير في المغرب بالريموت

كنترول، ريموت اسمه حيناً كديرة وحيناً أفقير وحيناً آخر  
الدليمي والبصري. وفي مستوى أدنى بوطالب، وإذا كان  
الريموت لا يعي أنه ريموت مُشغَّل فذلك لأنه فقد ذاته.

### دستور بوطالب الديموقراطي<sup>1</sup>

دافع بوطالب عن الدستور الأول للمملكة، وافتخر بشرحه في  
ثمانٍ وعشرين حلقة. وبذلك كان وزيرَ إعلامٍ ناجحاً، فهو مارس  
الإعلام وكتب الشعر وتفتقت مواهبه في كل اتجاه... الخ. وحين  
فاجأه أحمد منصور معكراً صفواً انطلاقه قائلاً: دستور رسخ  
الاستبداد! استيقظ فيه "رجل القانون الدستوري"، وبدأ في ترديد  
أسطوانته المشروخة: دستور غير ممنوح، لو أعلنه الملك من  
رأسه لكان دستوراً ممنوحاً. الملك يقول: أنا أعرض عليكم هذا  
الدستور، وإذا لم توافقوا عليه، سأعطيكم دستوراً آخر<sup>1</sup>.

هكذا لا يكون الدستور ممنوحاً ولكن يكون مُعطىً. الدستور  
الذي يُعطيه الملك ديموقراطي، والذي يمنحه غيرُ ديموقراطي.  
يقول بوطالب: "كان الشعب يذهب إلى الانتخابات ويُلقَى أوراقه،  
هذه هي الديموقراطية". هذه هي الديموقراطية التي كان بوطالب  
المستشار يُشير بها ويُفتي، والنتيجة معروفة.

لقد أمضت المعارضة المغربية — كما يعلم بوطالب —

---

<sup>1</sup> — سبق لنا أن عرضنا لهذه القضية في مناسبة سابقة في مقال خاص  
نورده لاحقاً.

نصف قرن في الصراع السياسي والعنيف من أجل دستور تكون لها مشاركة في وضعه عن طريق مؤسسة مستقلة، ويكون للشعب القول الحاسم في إقراره، دون جدوى. فظلت تصوّت ضد الدساتير الممنوحة أو المعطاة ساحبةً وراءها أغلبية الشعب المغربي، ولم تُفكَّ هذه العقدة (موقتاً) إلا سنة 1996 حين وقع التوافق على مقايضة الموافقة على الدستور بالدخول في تجربة التناوب التوافقي. كان سلاح الدولة الوحيد في مواجهة الإتحاد (الوطني ثم الإشتراكي)، ثم ما تفرع عن الإتحاد والتقدم والاشتراكية عامة، هو التزوير بشتى الطرق. هذا التزوير الذي صار، في نهاية المطاف، غولاً؛ لم يستطع حتى الحسن الثاني تكبيله في بداية التناوب، حين وضع هيئته وضمانته في الميزان علانية وأمام العالم ألا يقع التزوير، فوقع. وكل الجهود التي تُبذل، لحد الآن، لم تنجح في قمع الظاهرة. لأنّ الداء انتشر في أطراف الجسد واكتسب مناعةً وقدراتٍ خارقة على التشكل والتخفي. فكل ما وقع هو انتقال التزوير من القطاع العام إلى القطاع الخاص، كما وقع في المجال الإقتصادي؛ لم يعد القواد والشيوخ ورؤساء المكاتب يملؤون الصناديق في الصباح، أو يختطفونها في المساء، ولم يعد تغيير المحاضر بالقوة ظاهرة سائدة. بل لقد رأينا وكلاء الدولة والعمال، أي أعوان الدولة، في السنة الماضية 2007، يتابعون الانتخابات الأخيرة، ويقدمون بعض المفسدين أمام القضاء بدون جدوى. بل الأدهى من ذلك انتقالُ العدوى إلى الأحزاب، حيث وجدنا بعضها يدافع عن

المرتشين ويتهدد الدولة والقضاء بالويل والنُّبُور إن هي لم تتراجع عن متابعة برلمانبيهم المتلبسين بإفساد ذمم الناخبين، ومن الذين هددوا بذلك، يا لَلْمفارقة، الوزير الأول الحالي. أفي مثل هذه الأجواء يتحدث عاقلٌ عن دستور ديموقراطي مُصوّت عليه؟! !

### استقلال القضاء

لا شيء يشبه تهافتَ حديث السيد بوطالب عن الدستور الديموقراطي غير حديثه عن استقلال القضاء. فلكي يُسكت المشككين يتحداهم بأن يقيموا حجة على أن الحسن الثاني اتصل بهذا القاضي أو ذاك أو عزل هذا القاضي أو ذاك لأنه حُكّم بما لا يُرضيه، بل أكثر من ذلك: هل رأيتم الملك يعزل محكمة كاملة لأنها حكمت بغير ما يريد. ويصل "إبداع" بوطالب نهايته حين يقول: لو وقع ذلك لوصلني الخبر لأن القضاة سيشتكون (هكذا). القضاة يشتكون الحسن الثاني لبوطالب! صدّق أنت أو لا تصدق، أما بوطالب فقد صدق أنه فعلا شجاع. أما قضية بن بركة فإنها لم تُعرض في مجلس حكومي. أنا لا أعرف، يقول بوطالب، دار المقرري أين توجد. لا أثبتّها...

هذه نماذج من احتجاج بوطالب لاستقلال القضاء حين كان وزيراً للعدل. لا شك أن المُستمعين الذين لم يعايشوا وزارة بوطالب، وصدقوا ما قاله، سيعتقدون أن "استقلال القضاء" كان موجوداً، ثم خرج من الباب الخلفي حين قُذِف بالوزير بوطالب

من النافذة. ولا شك أيضا أن آلاف المحامين الذين تابعوا المحاكمات السياسية والنقابية ومحاكمات الرأي والمحاكمات الصحفية، من أوائل الستينيات إلى اليوم، قد ضلوا السبيل إلى تلك الواحة العذلية التي كانت تستظل بظل عدالة بوطالب، وترافعوا في أرض خلاء، خارج التغطية. إن خطاب رجال المخزن، على الدوام، خطاب إعناتي، طابعه عدم احترام عقول الآخرين، لا يرون ضرورة لذلك، لأن إقناع الآخرين تتكفل به — في رؤيتهم وتصورهم — وسائل أخرى. إن عدم الحاجة إلى استعمال العقل مدةً طويلةً اعتماداً على القوة وعدم الإحساس بالحرَج إزاء الناس والوجود عامة يؤدي إلى موت الحس النقدي، يؤدي إلى الغباء.. خطاب رجال المخزن هو خطاب: "ولو طارت معزة". فهل يصدّق أحدٌ أن الملك الراحل، بل أي ملك، سيتواضع ليتدخل مباشرة وشخصياً عند قاض مهما علا شأنه، أو يوجه مراسلة مباشرة لقاض، أو يعزل محكمة كاملة بشكل فج مفضوح. وهل يقبل العقل أن يُخاطب قاض وزير العدل لو حدث أن تدخلت السلطات العليا عنده بشكل من الأشكال؟ كل ذلك معقول عند بوطالب وحده.

## ما النجاح؟

يقول بوطالب إنه مر بعشر وزارات ونجح فيها جميعاً. حتى وزارة التعليم التي قضى فيها أقل من سنة نجح فيها. فقد كان "جوكيراً" رابحاً يلعبه الملك كلما كانت هناك مهمة صعبة. لقد

كان بوطالب ذلك الميكانيكي الذي يرافق القافلة باليات الإسعاف وقطع الغيار، فلا تتوقف مركبة (وزارة أو مصلحة هنا)، أو تبطئ في سيرها متأخرة إلى الوراء إلا ويسرع إليها؛ يصلح عطبها، ويُجدد حيويتها، ويُلحقها بالركب، بل يضعها في مقدمته. والدليل على نجاح بوطالب ومن معه في كل المهام، طوال نصف قرن، هو إيصالهم المغرب، بتأنٍ وتؤدة، بخُطى ثابتة، إلى غرفة الإنعاش حيث كانت تنتهده السكتة القلبية. رموه في غرفة الإنعاش وانصرفوا، كأنهم وجدوه مرميا على قارعة الطريق بين الموت والحياة. "السكتة القلبية" في مجال السياسة عبارة محفظة للحسن الثاني، قالها بعد تلقي تقرير خطير من البنك الدولي. تركتم المغرب، يا سيادة الوزير المستشار رئيس البرلمان، في الرتبة 126، في آخر الترتيب. تركتم المغرب في الأمية والفقر والمرض... الخ هذا هو النجاح الذي حققه بوطالب ومن معه.

حين نُقَوِّم فترة من الحكم طويلةً مثل التي شارك فيه بوطالب لا ننظر في الجزئيات: "قمتُ بكذا"، و"فعلتُ كذا"، و"اقترحتُ كذا"... بل نأخذ مؤشرات عامة تعطينا خلاصات تلك السياسات: التنمية الفكرية والبدنية للمواطنين بمعناها الواسع. والنتيجة في هذا الميدان، كما سبق، كارثية. صارت التنمية الآن حفرة عميقة لا يملؤها شيء، حتى ولو صببت فيها ميزانية الدولة كاملة.

أما إذا كان يقصد بالنجاح استفادةً شخصية فقد صدق. لقد نجحت المجموعة من أعلاها إلى أسفلها في تكديس الثروات عن طريق الربيع والاستيلاء على الملك العمومي، وانتهاز الفرص غير المتاحة للجميع. ما هي التجارة التي يمكن أن تشتغل بها وأنت تنتقل من هذه الوظيفة لتلك، واقفا بالأبواب ومتساقفا مصاعد المطارات؟! أما ذلك "المكر الصغير" الذي جعلت فيه الحسن الثاني يبيح لك أخذ الرشوة ويفتيك في التستر عليها بكتابتها في اسم زوجتك، ثم انتفاضتك أنت لرفض تلك الرشوة، فلا يجوزُ على مغفل. سبحان الله! لم تعرف أنها "بايخة" (أي فاسدة) إلا حين اقترح عليك سترها في حزن زوجتك<sup>1</sup>! يقول لك رجل أعمال: تعال "أبيعك" أسهماً مجاناً، وبدون مالٍ فلا تفهم شيئاً! وتقول إنك ساعدته لحل بعض مشاكله، وهذه حكاية أخرى. هل كان سيحتاج إليك، أو يلجأ إلى حمايتك، لو كنا في دولة الحق والقانون، يا سيادة وزير العدل؟ حبذا لو أخبرتنا بما قضيت له من مهام، وأنت وزير العدل، مما اقتضى كل ذلك السخاء من قبّله. حين تساءلتُ مرة، في جلسة بين أصدقاء ومسؤولين سابقين بتونس، عن زهد أحد الزملاء الباحثين التونسيين في الوزارة وعودته للتدريس، أجابني صديق لنا

---

<sup>1</sup> - يقول عبد اللطيف جبرو: "عندما أنعموا عليه (أي الخطيب) بوحدة من النقابات توزيع أراضي الاستعمار طلب بأن تحمل وثيقة التعاقد لاستغلال الضيقة 99 سنة اسم ولده". (ع. جبرو. عبد الكريم الخطيب؟ مطبعة الأحداث المغربية. الدار البيضاء. 2009. ص 29).



مشترك: الوزارة التي تستحق التضحية موجودة في المغرب، لو أخذها في المغرب ما زهد فيها، أما هنا فالسلامة أحسنُ منها. كانت الوزارة في المغرب – وأتمنى أن يكون هذا الوضع في الطريق إلى الزوال – فرصةً لإطلاق اليد في الملك العمومي وتكديس الثروات<sup>1</sup>. والأخف حملاً من رجال ذلك الزمن سيقول لك كنت تاجراً. ولو ظفر به عمر بن الخطاب لوضعه في نفس المأزق الذي وضع فيها كبير المحدثين أبا هريرة. من أراد أن يتجر ويتاجر فليبتعد عن السلطة السياسية، لأن القيام بالتجارة من موقع السلطة يُخل بمبدأ المنافسة وتكافؤ الفرص الذي هو أساس التجارة، إنه نوع من المنشطات المحرمة، فما بالك بالرشوة الصريحة والمقنعة.

## المحوُ والإتكار

من التبريرات التي اعتقد بوطالب أنها كافية للتخفف من مسؤولية فضائع سنوات الرصاص – وهو أصلاً لا يُقر هذا الاسم – قوله بأن الملك الحسن الثاني "محا كل ذلك" في آخر أيامه. إن المحو، مثل النسيان، أمنيةٌ يحلم بها كل متجاوزٍ مذنب يواجه المحاكمة والمحاسبة. لم يسايرهُ الصحفي، بل فرض عليه

---

<sup>1</sup> – جاء في المصدر السابق: "الكل يعرف في المغرب حكاية الضيعات التي وزعتها الدولة على بعض المحظوظين من الخدام الملتزمين بفروض الطاعة والولاء. ونعرف ان المحجوبي أحرصان مثلاً نال حظ الأسد من توزيع أراضي الاستعمار". (ع. جيرو. عبد الكريم الخطيب. 29)

الاعتراف بأن الملف سيظل مفتوحاً أمام الله والتاريخ. وقد ظل بوطالب متضجراً من الخوض في هذا الموضوع، مفضلاً اختصاره في ثلاثة ألفاظ: "مؤلم مؤسف مخز". وهذا الموقف نسخة طبق الأصل من موقف الوزير الأول أحمد العراقي الذي رأى، من جهته، "وُجوب" وضع ما وقع في تلك الظروف بين قوسين. يقول خالد الجامعي في الرد، باشمئزاز، على هذه الدعوى التي تتجاوز إهدار الدم إلى إهدار الذكرى: "فيما يخص سنوات الرصاص، يرى العراقي أنه «يجب وضع تلك السنوات بين قوسين، لأنها كانت وسيلة للدفاع عن النفس». إنها جملة مريعة وتحمل في طياتها الكثير من السخرية، لكننا «ننقهم» دواعي ذلك مادام الرجل وعائلته والمقربون منه لم يعانون ويلات تلك السنوات الرهيبة.

أن تختطف وتعذب وتغتال المئات والمئات من الأشخاص ليس سوى قوس صغير. يا له من غرور واحتقار، أية مشرحة قادرة على احتضان أجساد تعرضت للتكيل بدار المقري ودرب مولاي الشريف وقلعة مكونة وتزامارت وأكذز"<sup>1</sup>.

إن القول بالمحو واستئصال الحديث عن التجاوزات ينطوي على معنيين: أولهما عدم الإحساس صدقاً بمأساة الضحايا، فالذي ينشغل بشيء ويتألم منه لا يمل من تكراره وترديده بكل الصيغ الممكنة، والمعنى الثاني الرغبة في التخلص من الموضوع

---

<sup>1</sup> – المساء. ع:602، 25. 08. 2008.

خوفا من الدخول في تفاصيل المسؤولية. وليس ما سبق هو المثال الوحيد في حوار بوطالب، بل لا يكاد الصحفي يعرض مثالا أو يشير لحدث حتى يبدي ضجره، ويطلب تجاوز الموضوع. من أمثلة ذلك رد فعله حين كان أحمد منصور يستعرض الأسئلة حول مأساة الريف، فقد قال باستخفاف ظاهر ترجمته ملامحه: إنها أسئلة "تكرّر نفسها". فاضطر الصحفي إلى تنبيهه إلى أن التكرار دال في حد ذاته على عمق الإحساس بالمأساة. وقد فاجأنا بوطالب هنا بخطوة جريئة حين أخبر بأن الملك ندم على ما قال أو فعل، ولكنه لم يقدم حجة تقنع بذلك. ولو وقع ذلك الندم لما كان الملك الحالي، محمد السادس، في حاجة إلى كل الجهود الكبيرة الملموسة التي يبذلها ماديا ومعنويا في تضييد جراح المنطقة والسمو بها لتصبح الآن في طليعة المناطق التي يُنتظر أن تكون قاطرة للتنمية، من طنجة إلى السعيدية.

حين تأتي فرصة، ولو عابرة، لتمجيد الذات أو النظام المخزني ينطلق لسان بوطالب وتسعفُ العبارة، وحين يثار واقع المأساة والمسؤوليات يصبح الجواب كلمة أو كلمتين. أو يصبح مراوغاتٍ تدور في نفس المساحة. وتأتي عبارات من قبيل: "هذا تعرضنا له عشر مرات، وماذا بعد". وعموما فإن سيكولوجيا الخطاب ستجد أرضاً خصبة في حديث بوطالب.

أما خارج قراءتنا هذه فلا يبقى سوى تبني ما قاله عبد الحميد

العوني: "شهادة بوطالب، شيخ مستشاري الحسن الثاني، أكدت أن منصب الاستشارة، أو الوزارة، لم يكن ذا بال أو حال في هرمية الدولة، فالمستشار لا يستشار، والوزير لا يعرف ما يجري في قطاعه، والحسن الثاني وأمنياه يحكمون ويديرون كل الملفات...رسالة من وراء السطور حملت كل الجرائم السابقة للأجهزة الأمنية وجنيرالات لا يزال بعضهم يحكم إلى جانب الملك الحالي.."<sup>1</sup>.

هذه القراءة قائمة، هي الأخرى، على المحو، ولذلك فهي تستوجب أن يجيب بوطالب عن السؤال التالي: "قيم كنتم؟" بنفس ما أجاب به المخاطبون في القرآن الكريم حين أجابوا: "كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ". ولكنه لن يقول ذلك، لأنه يخشى أن يقال له: "أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا؟!"<sup>2</sup>. أما وهو يصر على أنه لم يكن ضعيفا ولا مستضعفا، ولا نادما على شيء، ويريد تبييض الحاضر وجزء من الماضي، فما عليه إلا أن يتحمل الحساب، ويقبل نتيجة الامتحان. حميد العوني نفسه لم يصدق ما استهل به مقاله (أو لم يلتزم به)، ولذلك عاد ليتساءل في خاتمته: "ما الفرق بين إنكار الحسن الثاني، في وقت سابق،

<sup>1</sup> - الأسبوع الصحفي 12.09.2008.

<sup>2</sup> - صلة الكلام: "إِنَّ الَّذِينَ تَوَقَّاهُمْ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ، قَالُوا: أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا؟! فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا". (النساء 97).

لتزامرت وبين حالة الإنكار التي ظهر فيها بوطالب؟  
ونتساءل: من أثر؟ بوطالب في الحسن الثاني، أم الحسن الثاني  
في بوطالب؟". إذن ليست المسألة مسألة علم وجهل، بل هي  
مسألة إنكار وتهرب.

هناك ثقب أسود في شهادة بوطالب يجعل الكثير من وقائعها  
مبتورا وغير مفهوم. لقد ظهر بوطالب والحسن الثاني في هذا  
الحوار – نتيجة عملية المحو الممنهجة – كما لو كانا بطلي  
ملحمة يتحركان خارج الجاذبية، وخارج التاريخ. لقد غُيب  
الوضع الدولي، وغُيبت المقاومة الداخلية التي كان يواجهها  
النظام بأساليب القرون الوسطى. لا أحد يجهل أن صورة  
المغرب قد وصلت أواخر الستينيات وطوال السبعينيات، بل  
والثمانينيات، إلى أعلى درجات التشوه، خاصة بعد المحاولتين  
الانقلابيتين. لم يعد أحد يثق في المغرب فأحرى أن يحترمه.  
وقد عبر أحمد العراقي عن هذه العزلة الدولية حين ذكر أن  
المغرب فوجئ – وهو الذي كثف اتصالاته وأرسل المبعوثين  
إلى شرق الأرض وغربها – بأن لا أحد بادر إلى إثارة قضية  
الصحراء والمحكمة الدولية في الأمم المتحدة حسب ما كان يأمله  
المغرب. حتى أقرب الأصدقاء الإستراتيجيين، مثل المملكة  
العربية السعودية، سكتوا.

وفي سياق الموقع الذي وَضَعَ المغربُ نفسه فيه (قمع أي  
تطلع للحرية والديموقراطية بشراسة والخدمة الذيلية للأمبرالية)

تولدت قضية الصحراء، وما كان لها أن تتولد لولا ذلك. وفي ذلك السياق تحولت من بؤرة للنضال ضد الاستبداد إلى حركة انفصالية. وفي ذلك السياق ولّت إفريقيا ظهرها للمغرب مفضلة عضوية البوليزاريو على عضوية المغرب. كانت الأزمة الاقتصادية في قمتها، لدرجة أن المغرب لم يجد، كما ذكر العنصر في أحد البرامج التلفزيونية، ما يؤدي به أجرة سفينة تجارية نقلت إليه القمح من أمريكا، فعدت أراجها، ولم تكن تتجاوز عدة ملايين من الدولارات. وحين غيَّب بوطالب كلَّ مسببات هذا الإفلاس التي يتحمل فيها، هو ومن معه، كل المسؤولية ظهرَ مثلَ دانكيشوتِ مغوار، أو مثل مغنٍّ في حمام بلدي فارغ، يغني فترد عليه الجدران.

من الطبيعي، في مثل هذه الحال، ألا يقدم بوطالب تفسيراً مقنعا لغياب الملك الحسن الثاني في تلك الظروف الحرجة. فقد اكتفى بالقول بأن الملك كان يمر بحالات ينعزل فيها عن شؤون الدولة، قد تصل إلى حد عدم الرد على ما يرفع إليه من مذكرات وملفات إلا بعد عشرين يوماً أو شهر كامل، وكان ذلك يؤثر على السير العادي للدولة. لقد اختار بوطالب إبراز هذا العنصر لأنه وصل من الخطورة إلى حد اتخاذه سبباً لتفكير أفتير في القيام بانقلاب. وكلام بوطالب هنا يلتقي مع ما ورد في التقرير الذي رفعه الوزير الأول أحمد العراقي إلى الحسن الثاني، بعد حدث الصخيرات، حيث قدم في نهاية التقرير

مجموعة من التوصيات لتدارك وضعٍ سائر في طريق الإفلاس، كان على رأس هذه التوصيات ضرورة حضور الملك في مكتبه يومياً لتتبع شؤون الدولة وإعطاء المثال للآخرين. كما أبرز العراقي هذه القضية بشكل غير مباشر في حديثه عن تعذر الاتصال بالملك حين كان في نيويورك من أجل قضية الصحراء، حيث اضطر إلى اتخاذ موقف من اجتهاده الخاص، لم يُرضِ الملك حين سمع به بعد فوات الأوان. ولكن بوطالب – والعراقي من باب أولى وأحرى – تجنب الخوض في أسباب الغياب رغم الإلحاح الشديد للصحفي. وهو يعلمها يقيناً. ومن الأكيد أنه لا يمكن إدانة الغياب دون ذكر أسبابه، فالغائب عذره معه حتى يحضر ويدلي به.

### الدفاع عن النفس

أُسجل لبوطالب أنه تحرّج ولم يذهب إلى القول بحق الدولة في "الدفاع عن النفس" بصدد التجاوزات بشكل صريح كما جاء في كلام أحمد العراقي السالف الذكر. ولكنه كان من حين لآخر يحوم حول هذا المعنى بصيغ ملتوية توصل المقصودَ وتحفظُ له خط الرجعة. فربما كان الحسن الثاني – في نظره – "يرى أن من خرج على القانون يعامل خارج القانون". وهذا التصور لا يتبناه بوطالب صراحة، ولكنه لا يُدينه، بل لا يُعلّقُ عليه، فهو معه وضده، بل يكتفي بشرحه وإبرازه من خلال قوله: "أرسل عليهم كلبه المسعور، يفعل بهم ما شاء".

وهذا المنحى في تبرير الانتهاكات هو مذهب الكوميسير  
عرشان صراحةً. فهو يرى بأن الدولة كانت تحارب الانقلابيين  
مستعملة كل الوسائل المتاحة لها، ولذلك ما كان عليها أن تقبل  
النيش في الماضي، أو تُعوّض عن ظلم غير ثابت في نظره.  
ومن المؤسف أن نجد شخصا تبدو عليه ملامح الاتزان في تقدير  
الأشياء، وليس متورطا في ذلك الماضي، مثل السيد مصطفى  
المنصوري رئيس البرلمان الحالي يتبنى هذا المنحى من التفسير  
والتفكير. فقد قرأت في حوار له خلال الأسابيع الماضية تشبيهه  
تجاوزات الدولة برد فعل شخص يُرفع في وجهه سكين، فهل  
نطلب منه، كما قال، أن يقدم بطنه لمن يسعى لطحه. إن في  
التشبيه مغالطةً لا تليق بمقام الرجل وصورته، ولكن موقع  
السلطة في المغرب يفرض مثل هذا الخطاب. فالأمر يتعلق  
برسائل تلتقط في الجهة الأخرى. ويمكن تمديد هذا المنحى  
التبريري لسلوك لا مبرر له، كما سنبين، إلى التصريح المشهور  
للسيد أحمد حرزني الذي قال، من منصة الضحايا، إنه لم يكن  
ضحيةً، ويقصد من ذلك أن الدولة عاملته بعدل حين سجنته كل  
تلك السنين. فقد لا يعتب عليه أحد لو أصدر بيانا بذلك بعيداً عن  
منصة ضحايا الانتهاكات الحقيقيين. لأنه بجلوسه بينهم يعمم  
الحكم ويشوش على القضية وينكي جراح الضحايا.

الذي يتجاهله هذا المنطق المخزني المعيب، بسوء نية، هو  
أن لا أحد جادل في حق الدولة في الاعتقال والمحاكمة العادلة



والسجن والعقوبة وغير ذلك من الإجراءات المنضبطة للقانون الذي سطرته بيدها، ويُفترض فيه أن يتماشى مع الأعراف الدولية في احترام حقوق الإنسان. يتجاهلون هذا بسوء نية، إذ لا ينقصهم الذكاء، ويخلطون الأخضر باليابس أملاً في التشويش على آلام الضحايا. هؤلاء الذين يقومون بهذا الخلط يحتقرون آلام الأسر التي أخذَ فيها الوليُّ بالمولى، والبريء بالمدنَّب، كما وقع لأطفال أفقير. هذه الفضيحة وحدها كافية ليخجل كل من يريد أن يمسح وسخ ذلك الزمن الأسود بطرف شفثيه المتورمتين. يحتقرون مأساة الضباط والجنود الذين اختطفوا من السجن إلى تازمامرت ضيداً على قرار المحكمة. لقد نسي من أفلتوا من الموت في تازمامرت المحاكمة والسجن وكلَّ ما رافقهما من خروقات، وأصبحوا يتحدثون، فقط، عما وقع لهم بعد الاختطاف من السجن، يتحدثون عن القتل الممنهج البطيء. القتل الذي كان يُسمَّى في العربية "القتل صبراً"، ويسميه أحفاد العرب: تنويب السكر في الماء المثلج. وكان هؤلاء الطبالون يقولون مرة أخرى: إن من يقول إن في قلعة مكونة معتقلاً سرباً جاهلاً بخريطة المغرب، فالقلعةُ جنةُ الورودِ البلديَّةِ الزكية الرائحة.

الدفاع عن النفس مشروع، والمغرب أدين بحسب المقاييس الدولية، وهذا يعني أن ما قام به بعيدٌ عن الدفاع عن النفس. هل يعتقدُ "مفكرو" المخزن أن المنظمات الدولية التي ظلت تُمسك

بخناق المغرب لا تفرق بين "تجاوز القانون" و"الدفاع عن النفس"، بين "حفظ الأمن" و"الجريمة السياسية"؟ من المؤسف أن يحكمنا أناسٌ لا يفرقون بين ردِّ فعل الدولة ورد فعل الفرد المعرض للانحراف. أناسٌ لا يفرقون بين دولة الحق والقانون والدولة اللقيطة، الدولة التي تسيرها الأهواء والنزوات والانتقام الأعمى.

### شرف أم عنصرية؟

حين سأل أ.منصور عبد الهادي بوطالب عن ذكريات الطفولة لم يجد مناسبة ولا لذة لهذا السؤال الإنساني الثمين الذي يتمنى كلُّ منصف حق، يحتفظ بطراوته الإنسانية، أن يُطرح عليه. لم يجد الوزير المستشار لهذا السؤال مناسبةً أو جاذبية، فلم يجب عنه، بل انصرف إلى الحديث عن نسبه الشريف. قال: "يقولون عنا إننا شرفاء أدارسة... جدنا جاء مع مولاي إدريس من الينبوع ... وأسس معه مدينة فاس وأقام معه الدولة الإدريسية". هكذا، هو شريف إدريسي ولكنه ليس من أحفاد إدريس الأول، بل من حفدة رجل آخر جاء مع المولى إدريس من ينبوع النخل، بعد وقعة فخ. وجدُّه الأعلى هذا، والعُهدَة عليه، هو الذي بنى، مع المولى إدريس، مدينة فاس<sup>1</sup> (كما أسس

---

<sup>1</sup> — نقترح، من باب الدعابة، تصحيح الجواب عن السؤال المبتذل: من بنى مدينة فاس؟ ينبغي أن يقال منذ اليوم: مولاي إدريس ورجل آخر، هو جدُّ عبد الهادي بوطالب.

هو، مع المهدي بنبركة الإتحاد الوطني).

إن منطق العصر الحديث، وما يقع من حوادث شاذة في الأيام الأخيرة، يقتضي أن نتساءل عن مغزى ودلالة هذا المدخل العنصري الذي يجعل بعض الناس (أو بعض المغاربة بالتحديد) شرفاء وبعضهم غير شرفاء. هل كانت دعوة محمد، عليه أركى الصلوات، دعوة عنصرية تفاضل بين الناس بالدم حتى يكون الانتساب إلى دم الرسول ميزةً لبعض الناس على بعض؟

ومما أثار انتباهي لهذا المدخل الغريب النقاء بوطالب في العناية به، وتقديمه في مستهل خطابه، بالشيخ الأمازيغي الشلحي، شيخ العدل والإحسان الذي استلذ بدورة كلمة "فخ" فكررها في مستهل كلامه وخاتمته. فقد صادف يوم انتهاء حلقات حوار الشيخ ياسين في برنامج "مراجعات" بقناة "الحوار" اليوم نفسه الذي انطلقت فيه سلسلة شهادة بوطالب على عصره، مع فرق ساعة واحدة. وقد كنت كتبت لحظة الاستماع للحقتين حديثاً من وحي اللحظة، أجده طريفاً (وقد يجده غيري تخريفاً) بعنوان: شريفان على الهواء. جاء في مطلعته:

"في يوم 14 يونيو 2008 التقى "شيخ البلاط" و"شيخ الزاوية" المغربيان على الهواء ممتطيين صهوة الفضائيات الشرقية: فضائية البترول، وفضائية الأصولية. الشيخ بوطالب يفتح

شهادته على العصر على أمواج الجزيرة القطرية، والشيخ ياسين يختم مراجعته على قناة الحوار الإخوانية. اختلف الشيخان، على طول الخط، في حب المخزن وكرهه، واتفقا في الهجرة إلى الشرق بحثا عن الأصول والمشروعية. لم يهاجرا إلى الشرق من أجل "الجوار" كما كان يفعل أجدادهم المتصوفة رافعين شعار:

إيّاك أن تختار سكناك في الغرب،

أرحل إلى المختار محمد العربي

بل هاجرا للارتباط بدم يعتقدان أنه دم الرسول. ومن الصدف أن "الجريدة الأولى" نشرت في اليوم الموالي (أي 15 يونيو 2008) على صفحتها الأولى، خبر "شريفين" آخرين ارتكبا تجاوزات وحماقات بمدينة فاس، أحدهما كان يعلق شهادة التوفير على الزجاج الأمامي لسيارته، الشيء الذي جعل الشرطي يتقاعس عن القيام بواجبه في تسجيل مخالفة "عرقلة السير"... الخ. وفي اللحظات الأخيرة من تنقيح هذا المقال أطلق شريف (أو ملتبس بالشرفاء) النار على رجل أمن في الدار البيضاء فبعثر فخذة بطلقة انشطارية توزعت شطاياها داخل فخذة. ووقف رجال الأمن حائرين. قيل إنهم لم يجدوا غير "تعظيم السلام" وإفساح الطريق أمام الشريف لينصرف على متن سيارته. وما زال الصحفيون، لحد كتابة هذا الاستدراك (15.09.2008)، يبحثون عن المؤسسة الصحية التي قيل إن

الشريف أودع فيها. ومرة أخرى ثار سؤال الشرف المفترى عليه. وتعددت صيغُ الاشمئزاز من غطرسة بعض من يدعون الشرف. كتب رشيد نيني تحت عنوان: بلاد الشرفاء: "كم هم متشابهون بعض هؤلاء "الشرفاء" في لغتهم الساقطة، خصوصاً عندما يخاطبون بها عامة الشعب، أو ما يسمونه "البخوش" و"الدبان" و"هبش"...". وغيرها من ألفاظ التحقير. وأوردَ قصةً "شريف" سمع أن ابنه يوجد في مخفر الشرطة بالمحمدية للاستماع إليه، فاقتحم المخفر وأمر ابنه بالانصراف قائلاً: "مزيان، تبارك الله، حيانا الله حتى ولينا نشوفو أولاد الشرفاء كايشدهم البوليس فالكوميساريا...".<sup>1</sup> هكذا ينظر "شيوخ المخزن" و"شيوخ الزوايا" للشرف، وهكذا يمارسه الأتباع ويمرغه الرعاع.

### مأزق الحمار

لعل أحمد منصور تنبه مبكراً إلى الزئبقية التبريرية التي يلجأ إليها رجل المخزن حين يُلوّن كلَّ حالةٍ باللون الذي يناسب المقام، فسأل محاوره عن المبدأ، قبل أن يُعيّن الواقع المقصود: ما الأفضل الاستعمار أم الاستبداد؟ وجد بوطالب الفرصة سانحة لاستثمار ذخيرته الخطابية، فقص علينا قصة الحمار المتقل الذي سئل عمّا يفضله: العقبَةُ أم المنحدر، فقال: لعنة الله عليهما معا.

---

<sup>1</sup> - المساء 12.9.2008.

ضحك الصحفي ضحكة تَثْبِيتٍ عميقةً قبل أن يضع النقطة على الحرف قائلاً: لقد انتقل المغرب إذن من الاستعمار إلى الاستبداد! سَقَطَ في يد بوطالب، أو تظاهر بذلك، فصار يردد: لم يكن استبدادا... وسار يهذي بما لا فائدة من إيراده، من قبيل: "لا، لا، هذا مُو صحيح ما شفنا جميع... المغرب لم يدخل من الاستعمار إلى الدكتاتورية... أن نقول إن المغرب خرج من الاستعمار إلى الديكتاتورية، لا، هذا لم يكن"<sup>1</sup>.

والحقيقة، كما عاشها المغاربة، هي أن الاستبدادَ استعماراً، بل هو أبشعُ من الاستعمار، بل الاستعمارُ أحسنُ على العموم من الاستبداد والتسلط الأعمى الذي يُضحى بمصالح الشعب من أجل فئة من مصاصي الدماء. وما الفرق بين أن يكون اسمُ قامعك "عبد الله" أو "جاك"؟ بل إن "ظلمَ ذوي القربى أشدُّ مَضاضةً على المرء من وقع السام المهند". فما بالك إن كان مستعمرك يُراعي بعض القواعد الإنسانية العامة، والمُسْتَبَدُّ بك متخلفاً يعتبرك شيئاً للاستعمال. وعموما فالاستعمار حالة مكشوفة مصيرها الزوال، أما الاستبداد فملتبس يدعي المشروعية متخفياً داخل ضمير "نا"

---

<sup>1</sup> — لقد نسي بوطالب هنا أنه سبق له أن نعت الحكم في المغرب بما يعني الاستبداد والديكتاتورية : الحكم المطلق. جاء ذلك في حوارهِ سنة 2001 مع جريدة العمل الديمقراطي. وهو الحوار الذي نعلق عليه في المقال الموالي حيث نورد نص كلامه. (ص94).

أو "نحن"، في حين لا يوجد "بيننا" غير ما يوجد بين الجزائر  
والشاة.

### خاتمة في الشجاعة

وجد بعض المعلقين على منطوق بوطالب مبالغة، بل كذبا.  
خاصةً في حديثه عن الوقوف نداءً للحسن الثاني ومعاكسة إرادته  
في بعض المواقف. وكاد لسان حال بعضهم يقص القصة  
المغربية المشهورة: يحكى أن مواطنا مغربيا – في الزمن  
الغابر قبل عهد الكهرباء والمراحيض – يسمى موشي، توسل  
إلى زوجته طامو (أو تامو) كي ترافقه إلى الخلاء (الغائط) ليلا  
لقضاء حاجته. وكان موشي هذا، موشي ذلك الزمان، شديد  
الخوف رعديدا. فلم تجد طامو بدا من مرافقته وتأنيسه. وقفت  
بعيدا عنه مولية ظهرها إليه، وهو يقضي حاجته تحت ضوء  
القمر. استأنس موشي بالمكان والهواء الرطب والرفقة، فنسي ما  
كان يسكنه من رعب. نظر إلى القمر وقال: أطامو هذا القمر  
مناسب لمن يريد سرقة البقر في تادلة ! أجابته طامو بما تعريبه  
وتأديبه: أموشي دعك فيما أنت فيه.

\*\*\*\*\*  
\*\*\*\*\*  
\*\*\*  
\*

## ذيل وتكملة الفلاحي، عصمان، الخطيب في المحو سواء

بعد الانتهاء من كتابة هذا المقال قرأت مذكرات عبد اللطيف الفيلاحي<sup>1</sup> (وزير أول سابق)، كما استمعت إلى شهادتي كل من أحمد عصمان (وزير أول سابق ورئيس للبرلمان)، وعبد الكريم الخطيب (وزير سابق ورئيس للبرلمان)<sup>2</sup>. وقد التقت هذه الشهادات كلها في البتر والنسيان. وتتميز هذه الشخصيات بكون علاقتها بالقصر تجاوزت الاستخدام السياسي، إلى التواصل العائلي، سواء تعلق الأمر بـ"صهر الولاء" (الفيلاحي وعصمان) أو بـ"سابق الخدمة، وباقي النعمة" (الخطيب، حفيد الصدر الأعظم)<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>— بعنوان: المغرب والعالم العربي. دار النشر المغربية. الدار البيضاء. 2008.

<sup>2</sup>— بنتهما القناة الأولى المغربية في برنامج بعنوان: الشاهد.

<sup>3</sup>— ومع هذا اللقاء فقد اختلفت مصائرهم في تطور علاقتهم مع الخدمة المخزنية، فالفيلاحي ظل يشتغل كقطعة غيار داخل الآلة المخزنية إلى حين الاستغناء عن خدماته. في حين اقتضت ظروف الصراع مع المعارضة خصوصاً عمل كل من الخطيب وعصمان للعمل من خارج الآلة المخزنية



خصص الفيلاي صفحات قليلة للحديث عن الوضع الداخلي للمغرب ثم طاشت سهامه في المنطقة العربية وجوارها الإسلامي (إيران بالتحديد). وقد ضرب صفحا عن مأساة انتهاكات حقوق الإنسان، والانقلابات. والكتاب سطحي إلى أقصى الحدود. لا هو سيرة ذاتية بمعناها الحق ولا هو مذكرات، وهو أبعد ما يكون عن التحليل السياسي: مجرد ذكريات وخوطر خفيفة. يُقرأ في يوم وليلة. لخص حكمه عن المرحلة التي ساهم فيها بقوله:

"تميزت سياسة الحسن الثاني بتباينها بين مناح إيجابية وأخرى سلبية. فمن بين سلبيات نظام الحسن الثاني، وبشكل أساسي التربوية، والسياسة الاقتصادية والاجتماعية، وحقوق الإنسان، والعجز في مجال الديمقراطية .

أما إيجابياته فتكمن في إنجازاته في المجال الفلاحي"<sup>1</sup>.

ومع ذلك فما قدمه أحسن كثيرا من شهادة أحمد عصمان التي لا يتذكر منها المستمع غير عبارة: "وَعَلَا مَا حَالٌ". أي: وعلى كل حال. وهي عبارة يؤتي بها عادة لتقليل الاهتمام بما قيل وفتح باب

---

حيث كانت تقوت لهما صفقات لإنجازها. والخصوصية تبدأ بالانتقال من إحدى الوزارات إلى الوزارة الأولى، ثم الانتقال إلى ترؤس حزب سياسي تكون الداخلية قد هبأت أسبابه. ويكون في مقدمة مهامه الحزب الجديد الاستيلاء على الجهاز التشريعي وترؤس البرلمان. وقد بدأ الخطيب برفقة أحرسان مبكرا في إنجاز هذه المهمة، ثم التحق بهما عصمان والمعطي بوعبيد.

<sup>1</sup> — المغرب والعالم العربي. ص. 127.

الاختلاف حوله. فهي أشبه بعبارات التخلص من موضوع إلى موضوع، عند الشعراء القدماء، من قبيل: "فدغ ذا..". أو "فعدّ عما ترى..". الخ. ويستعملها عصمان، زيادة على ذلك، للتخلص مما لا ينبغي أن يصرح به. فهو يبدأ في فكرة ثم يكتشف أن الاستمرار في تميتها سيؤدي به إلى الخوض في المستور فيطلب منا صرف النظر. وبذلك لم يجد في حياته المخزنية الطويلة ما يقدمه في جليتين غير تطويره للعبة من الورق بتلقيح البوكير بالتوتّي، والاعتراض على حل الإتحاد الاشتراكي.

أما الخطيب فيبدو أطول لساناً لكونه خرج مُبكراً للعمل الموازي، أي إنجاز المهام التي يكلفه بها الملك مباشرة من خارج دار المخزن. ومع ذلك فإن شهادته مخرّمة، مليئة بالنقوب. وقد كرس عبد الطيف جبرو كتابه عن الخطيب لمحاولة ملء الفراغات التي تعمد الأخير تركها. ولذلك تكررت في كتاب جبرو عبارات دالة من قبيل: ما لا يقوله الخطيب هو... وعبارة: الكل يعلم أن.. الخ. وقد بدأ المَحْوُ عند الخطيب، حسب جبرو، من تركيز الحديث على جده لأمه وإغفال الحديث عن أبيه.

وعموما فهناك مرحلتان في نشاط الخطيب الذي كلفه به المخزن أو التقى معه فيه: تتعلق المرحلة الأولى بإنشاء حزب الحركة الشعبية بتعاون مع أحرضان. يقول المهدي بنونة لقناة ابو ظبي الفضائية، وكان مكلفا بمهمة في الديوان الملكي، أي قريبا من الفرن: "عندما تبين لهم في القصر الملكي بأن حزب

الشورى والاستقلال لا يتوفر على القوة الكافية للمواجهة مع حزب الاستقلال.. أعطوا الإشارة إلى أحرضان والخطيب لإنشاء حزب يهتم بالعالم القروي". (نقله جبرو ص 36). كما تتعلق بالمشاركة في إنشاء الفديك وترؤس البرلمان. وقد وصف الخطيب كيف استجاب هو وأحرضان لطلب الملك انضمام الحركة الشعبية لحزب لفديك واضعا طائفة خاصة رهن إشارتهما لتجميع الأعضاء (ذكر ذلك في برنامج الشاهد على القناة الأولى المغربية. وفي سيرته: مسار حياة). والمرحلة الثانية تتعلق باستيعاب الحركة الإسلامية. وقد فكر الدكتور الخطيب في إنشاء حزب إسلامي منذ سنة 1973 حين تقدم بطلب إلى الملك الحسن الثاني في هذا الشأن (مسار حياة ص138). لم يحن الوقت آنئذ لتأسيس حزب إسلامي صريح ولكن هناك مؤشرات ودلائل من كلامه وارتباطاته تدل على أنه صار في موقع الوسيط بين أجهزة الدولة والتنظيمات الإسلامية المناوئة للاشتراكية والشيوعية التي نقل إليها حقه الذي كان منصبا على الحركة الوطنية الاستقلالية.

- 2 -

## تَلْبِيسُ الْحَقِّ

ماذا يقول

الأستاذ عبد الهادي بوطالب<sup>1</sup>؟

نشرت أسبوعية "العمل الديمقراطي" حوارا مع الأستاذ عبد الهادي بوطالب (في عددها 12-01/5/18). وقد جاء الحوارُ مليئاً بـ"الضرب تحت الحزام"، كما يقولون، وبقفزات من رصاص مُلبس بالزبد. وحتى لا نشغل القارئ بالتفاصيل والمتناقضات نكتفي بالتعليق على جملٍ ممثلة دالة.

1- قال: "الدستور عندنا لم يُمنح لأن الشعب صوتَ عليه وأراده".

بقطع النظر عن اللبس الذي يثيره استعمال حرف الجر "على" بدل "له" فالذي نستطيع أن نوكدّه - من معاشتنا لتلك المرحلة من بداية الستينيات، بذاكرة حية ومعاناة مباشرة في الشارع - هو أن المغرب لم يعرف في تاريخه حملة مضادة

---

<sup>1</sup> - حرر هذا المقال سنوات قبل تقديم شهادة بوطالب موضوع المناقشة السابقة. ونظرا لخصوصيات صياغتها اخترنا نشرها مستقلة.

لمشروع مخزني، حملة مشهورة فاضحة، مثل التي واجه بها الشارع المغربي ذلك الدستور "المفروض"، وقد عشتها في الدار البيضاء وورزازات، مدينة وبادية. وأعتقد أن تلك الحملة ضد الدستور كانت بداية الطلاق مع المخزن بالنسبة للجيل الذي أنتمي إليه. هذا الطلاق الذي أصبح بائناً بعد أحداث 1965 وما تلاها من اغتيال المهدي بنبركة. أما إذا كان الأستاذ بوطالب يأخذ وثائقه، بعيون مغمضة، من أرشيف وزارة الداخلية، فذلك اختياراً له أوزاره. وهو مخطئ إن اعتقد أن رواية الكفر غير آثمة في هذا المجال.

ألم يكن من أضعف إيمان الموضوعية واحترام الآخرين التنصيص على أن ذلك الدستور أثار ضجة كبيرة؛ قبله البعض ورفضه البعض؟

أما قوله "أراده" الشعب فلا يقل غموضاً عما سبق، لأن كلمة "أراده" لا تميز بين المراد حقاً ومبدئياً وهو "الدستور" كتعاقد على حياة مدنية تعادي الاستبداد، و"الدستور" كطبخة خرجت من دار المخزن فيها أيدي ملوثة مختلفة، داخلية وخارجية، معادية لحركة التحرير المغربية، وفيها قوى محافظة ذات حساسيات - سيصفها المؤرخون - جعلتها تفضل في تلك المرحلة ومراحل أخرى التحالف مع المخزن.

لماذا خلط رجل التشريع بين المفهومين؟

ألم يكن أجدر بالأستاذ بوطالب أن يتحدث اليوم، والمغرب في

طريقه إلى الخروج من المحنة، عن الغبن الذي أحسَّ به المغاربة بعد كل التضحيات التي بذلوها من أجل الاستقلال وعودة رمزه محمد الخامس وهم يرون مصيرهم يقرر بعيداً عنهم؟

2 - ومن الظلم لذكرى الأموات، ومن إغناء الأحياء، أيها الأستاذ، قولك: "أما الدستور نفسه فجاء يستجيب لما كنتُ أدافع عنه، بدليل أن الوطنيين كلهم قبلوه..".

لن أهتم بادعائه أن قبول الوطنيين للدستور دليل على استجابته لما كان يدافع عنه هو، فلو كان هو منسجماً مع تصور الوطنيين لما انفصل عنهم، بل اهتمُّ أكثر بتصحيح المعلومة التي قدمها: "الوطنيون كلهم قبلوه".

لو جزمتُ بأن الأستاذ عبد الهادي بوطالب يعني بهذه العبارة - على صراحتها - حجبَ صفة الوطنية عن "القوات الشعبية" الحية التي عارضت الدستور لما جشمت نفسي عناء رفع القلم للرد عليه، لأن هذياناً من هذا القبيل لا يستحق الرد. ولو كنت أعلم أنه لم يعد يزن كلامه بميزان العقل لنصحته بالإكثار من ذكر الله ثم الصمت، فذلك أكرم له. ولكني أحسن الظن، فأفترض أنه لا هذا ولا ذلك، وأن الأمر يتعلق بـ "تعميم خطابي" مغالطٍ موجّهٍ لجمهور تشلُّه (الألفاظ) و(المسكوكات) مقطوعة عن أنساقها وحيثياتها. وهذه آفة العيش بين الرئاسة المطلقة والمرؤوسية المطلقة كما كانت حياة الأستاذ.

في قمة هذا "التلبيس" أحس الصحفي المحاور بضرورة الدفع

نحو حد أدنى من الإنصاف للتاريخ. فطرح هذا السؤال:

"الأستاذ عبد الهادي بوطالب، السؤال في هذه المحطة: الآن وبعد هذا الفاصل من الزمان، كيف تقيمون حيثيات الموقف الذي رفض آنذاك دستور 1962، وبالأخص جناح (كذا) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية؟"

فكان جواب الأستاذ بوطالب:

"كانت هناك وجهة نظر وموقفٌ أتفهمه، كان موقفي سابقاً وأتفهمه أكثر، ولكن ربما من الناحية الواقعية لو أن الذين تعاملوا مع الدستور بمعارضة تعاملوا معه على أساس أنه خطوة في دسترة النظم وتحديث المؤسسات وأنه خطوة للخروج من عهد الحكم المطلق<sup>1</sup> إلى حكم المؤسسات، ولو وقعت هذه المسيرة كانت أشياء كثيرة لن تقع.. كالتقطيع الكاملة التي حدثت بين القصر والمعارضة..".

هكذا كان الوطنيون "كلهم" مع الدستور (في الفقرة السابقة) ثم أصبحت لهم (في الفقرة الموالية مباشرة) وجهة نظر وموقفٌ مخالف، أي صاروا ضد الدستور. وما دام الحوار قد فرض على بوطالب فتح باب الحديث عن المعارضة التي أصر على تغييبها ورجمها، من وراء حجاب، فقد وجد من الضروري الانتقال بسرعة إلى انتقادها صراحةً وتحميلها وزر التاريخ

---

<sup>1</sup> - رفض هذه الصفة في شهادته على العصر.

المغربي البئيس خلال نصف قرن. وهذه هي الفلسفة التي يصوغها الأستاذ بوطالب اليوم للقوى الرجعية بعد أن تركها إدريس البصري كالخرائب ينوح اليوم بالشؤم في زواياها الموحشة. بهذا يعود الأستاذ إلى إطاره الضيق، وقفصه الأنيق، بعد أن حاول في السنتين الأخيرتين التحليق بعيداً عن ذلك القفص.

يا أستاذنا الكريم؟

كلمة "لو" هذه التي تعود بها إلى تقويم الماضي ليست مكيالاً جزافياً كميزان الكرعة، ولا يمكن أن يخفف من عبء مسؤوليتها تقديمها بكلمة "ربما".

أنت تحتج بالواقع، والواقع هو ما برهنت عليه مجريات التاريخ، وهو يقف اليوم بصراحة ضد ما ذهبت إليه. ف"الواقع" واقعان:

الواقع الأول هو المسار التاريخي للتحرر والديمقراطية وحقوق الإنسان، وحكم هذا المسار صدر، ولا راد لقضائه، وقد أدان الدولة المغربية، واعترفت بخطئها بعد أن خرجت من عين الإبرة، وهي تؤدي ثمن تلك السياسة غير الدستورية التي كنتم تصفونها بالرشد والسداد، تؤدي لكل الذين طحنتهم تلك الآلة الجهنمية التي كنتم قطعة غيار فيها (وأعذر عن العبارة، ولو أنصفت لقبلتها، ما دمت لا تطالب بحق التأليف، كما قلت).

لقد أرغمت الدولة على الاعتراف بانحرافها عن المسار التاريخي للتحضر البشري، فهي لم تسر لا في طريق الليبرالية



ولا في طريق الاشتراكية، بل رجعت إلى العصر الوسيط تعيد سجونته ومتاعبه حتى أنتجتم، عفا الله عنكم، "حاجاً" غريباً من صنف الحاج محمد مصطفى ثابت، فانبهر اليابانيون بشيء اخترعونه لأول مرة في التاريخ.

– والمسار الواقعي الثاني للتاريخ هو المسار التجريبي، مسار الشعوب العربية. أليست النتيجة التي وصل إليها المغرب اليوم، بفضل ذلك النضال، وبعد كل المآسي الجسيمة، أحسن من جميع الأحوال التي آلت إليها الشعوب التي أضلت ولو للحظة قصيرة طريق النضال؟ من هو هذا الشعب الذي سلم أمره للمستبددين فسلمت جرتته؟ وهذا هو الدليل القاطع على أن لا جدوى من مهادنة الاستبداد. الحرية لا تُمنح (والدستور من آلياتها) ، وإنما تنتزع. خطير اليوم أن يسود فكر تزييفي من قبيل الذي تمررونه بالقطارة هنا وهنا، ألا يكفي بعض الناس: أن يطلبوا الستر وحسن العاقبة؟

3 – وجاء في كلامه: "والقضاء كان موجوداً، والحكومة لا سلطة لها على القضاء، والقضاء لا سلطة له على الحكومة..."  
إن لم تكن هذه الفقرة من نص كلام الأستاذ بوطالب – أظنها له – فقد تبني محتواها وبنى عليه. وهي ملتبسة مثل سابقاتها. لا ندري ما يقصده بالحكومة؛ هل كانت وزارة الداخلية (مثلاً) من الحكومة؟ إذا كان يقصد هذا ويعتقد ما يقوله الآن فعزائنا وعزائكم واحد!

4 – وقال: "ولما علمت أنه (أي الملك) سيغير الدستور، وسيحل البرلمان الذي أنا فيه، وربما أحسست هنا بنوع من الكبرياء في نفسي، فقلت إنه لا يمكن أن يسجل علي التاريخ أنني كنت رئيس برلمان حله الملك لإرضاء الشعب فانسحبت من رئاسة البرلمان... وغير الملك الدستور، وهذه المرة كانت له علاقة بالمعارضة".

ها هو السياسي الذي لا يحرص على حقوق التأليف (أي يُعير قلمه) يسترجع كبرياءه، ويجد عيباً في أن يستجيب الملك للشعب. وهذه فلتة لسان، فالأستاذ لا يقصد الشعب بالمفهوم العام الذي يفكر فيه الديمقراطيون اليوم، بل يقصد خصوم الحكم، بدليل قوله في آخر الفقرة: "وهذه المرة كانت له علاقة بالمعارضة". وأقل ما يفهم من كلامه الترابط بين المعارضة والشعب؛ فحين استجاب الملك للشعب فإوض المعارضة، وهذا شيء يمس بكبرياء "تباء" من طينة بوطالب! وانسحاب الأستاذ من ذلك الموقع الحساس – رئاسة البرلمان – في ذلك الظرف، دون طلب من المعنيين، هو، بكل المقاييس، نوع من المقاومة السلبية للتقارب بين الملك والشعب، وهي مقاومة ما تزال مستمرة إلى اليوم بأساليب كيديّة أخف من دبيب النمل وأسرى من السم عند فئة من التكنوقراط الجاهزين. نحن يكفينا فخراً أننا التقينا مع التاريخ.

قال تعالى: "وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ!" (البقرة 42). صدق الله العظيم.

## — 3 —

### المنشطات المخزنية في السياسة المغربية (الربيع والحصانة)

ما زال نداء "حركة لكل الديمقراطيين" ينتج عناوين حادة الدلالة، مباشرة الإحالة، من قبيل: هل ستعيش الملكية بدون أحزاب؟ (جريدة الوطن)، هل تحتاج الملكية إلى حزب يمثلها؟ (الاتحاد الاشتراكي)، أو "حزب ملكي أم تيار مضاد للإسلاميين أم "جمعية سياسية"؟ (المساء)... إلى غير ذلك من التساؤلات التي تُترجم حيرةً ولا حيرةً أبي العلاء المعري حين قال:

والذي حارت البرية فيه

حيوانٌ مُستحدثٌ من جَمادٍ

ولا تعود غرابة هذه الحركة وما تثيره من ارتياب إلى محتواها، فقد لا يكون عليه اعتراض، من حيث المبدأ، بل

الشبهة آتية من كونها متبناةً من طرف السيد عالي الهمة؛ كاتب الدولة في الداخلية سابقاً والنائب البرلماني حالياً.

وكان السيد الهمة قد استقال من مهامه الوزارية بداية الصيف الماضي (2007) في سابقة حيرت أذهانَ وسطٍ سياسي لا يستوعب حدثاً من هذا القبيل في إطار التقليد المخزني، خدام المخزن لا يستقبلون ولا يقالون، بل يُعفون من مهامهم. ثم لم يلبث أن خاض سباقَ الانتخابات في أرضٍ تبدو قاحلةً بثلاثِ جياد<sup>1</sup> حازت كلها قصبَ السبق تاركة خيول الأحزاب العريقة واللصيقة تائهة في الغبار، فبدأ الكل يتحدث عن "الدوباج" المخزني أي استعمال المنشطات المحظورة. وقبل دخول قبة البرلمان انتقل عدد النواب من ثلاثة إلى ستة وثلاثين نائباً كونوا ما عرف ب"فريق الأصالة والمعاصرة" الذي يحمل في يده اليمنى قنينة الأكسجين (التي تؤجل حالة إغماء حكومة مرفعة)، وفي يده اليسرى خارطة الطريق (يلوح بها لتلك الحكومة حتى لا تحيد عن الهدف المسطر). وبذلك يضع يده على حجرة الحكومة بلطف وعزيمة. ولخارطة الطريق المشار إليها فقهاء وشراح أظهروا براعتهم الخارقة في تكوين الحكومة الحالية تاركين الرؤساء والكتابَ العامين للأحزاب السياسية التي كانت مرشحة للمشاركة فيها في فتنة وتفاضح؛ يكذب بعضهم بعضاً

---

<sup>1</sup> - "ثلاثة" هو عدد المرشحين إلى البرلمان عن منطقة الرحامنة ضمن لائحة مستقلة يترأسها السيد عالي الهمة، نجحوا جميعاً، في سابقة أخرى.

في سابقة أخرى غير مألوفة في التقليد السياسي المغربي: عباس الفاسي يكذب اليازغي والعنصر يكذب الفاسي، والمعتاد هو أن كل حوار يكون المخزن طرفاً فيه يصبح سرّاً من أسرار الدولة، حتى ولو كان بين الأحزاب.

وعموماً فقد تراوحت التقديرات بين الجزم والاحتمال الراجح بأن "حركة لكل الديمقراطيين" مجرد خطوة، من جملة خطوات مدروسة، نحو تكوين حزب سياسي على نمط الأحزاب الإدارية التي أنشأها المخزن، على مدى نصف قرن من الزمن، بهدف تخفيف الضغط الذي كانت تمارسه المعارضة. كان الجانب العملي في فبركة الأحزاب موكولا لوزراء الداخلية، في حين أسندت عملية الإخراج لبعض الوزراء: جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية (كديرة)، الأحرار (عصمان)، الإتحاد الدستوري (المعطي بو عبيد)، وما تفرع منها مثل الحزب الوطني الديمقراطي (أرسلان الجديد)، وما سار بموازاتها منذ البداية (الحركة الشعبية).

الجازمون بأن الأمر يتعلق بحزب سياسي ينتمون، في الغالب، إلى الذين عضهم ثعبان المخزن مراراً فصاروا يخشون عَصِيئَهُ وحيالَهُ، فـ"الحركة" التي تبدو الآن مجرد عصاً جامدة أو حبلٍ مَرِنٍ قد تصبح غداً "حيةً تسعى" أو أشبه

ب"تعبان مُبين"<sup>1</sup>. أما الذين يتركون الأمر للاحتمال وما ستكشف عنه الأيام فطوائف مختلفة المشارب؛ منهم مجاملون ومنتفعون، وأغلبهم مرشحون للالتحاق بالحركة إذا انكشف الغبار قليلاً وتوضحت الرؤية دون إثارة مشاكل. ولم أجد من المسؤولين الحزبيين الكبار من أحسن الظن بهذه "الحركة" ورأى فيها بركة غير الوزير الأول السيد عباس الفاسي الذي رأى، والله حسيبه، أن الأمر يتعلق بنادٍ لتبادل الرأي لا يفسد للسياسة قضية، وأن زمن تأسيس أحزاب الدولة قد ولى. وقد أثار هذا القول سخرية محرر ركن "من صميم الأحداث" بجريدة الأحداث المغربية عدد 3282 فشبه حاله بحال السي محمد اليازغي عندما "صرح ذات يوم أن المخزن مات"، فكان من أمره ما كان. وليس بمستغرب ممن يرقص في الأغلال — كما قيل عن الشاعر العباسي — أن يأتي بحركات عجبية مثل التي ما انفك السيد الوزير الأول يأتي بها<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> — هذا ما وقع فعلاً فقد خرج من الجمعية حزب ابتلع خمسة أحزاب، وقيل أن يهضمها شرع في ابتلاع برلمانيي كل الأحزاب وأعضاء جماعاتها .

<sup>2</sup> — من الفتوحات التي فتح الله بها على الوزير عباس الفاسي لاحقاً تصريحه على أمواج التلفزة بمناسبة أحداث سيدي إفني، حيث بادر لنفي وجود أية أحداث. إذ سرعان ما كذبتة الوقائع وتكونت لجنة برلمانية — يترأسها حزبه، يا للمفارقة — للبحث والتقصي في الموضوع. كما لم يمض أكثر من شهور معدودة حتى كذبه السيد على الهمة وأسس حزبه السياسي باسم الفريق البرلماني: الأصالة والمعاصرة. فأصبح يقال: الوزير الفاسي

يرى بعض المنتبحين أن كون هذه الحركة تضم أناساً من انتماءات متعددة يمنع تحولها إلى حزب. وهذه ليست حجة مقنعة، في نظري، لأنها تعتمد على نظرة ميكانيكية جامدة، في حين أن السيناريو الراجح هو أن الأمر يتعلق بحركة تجريبية خاضعة للظروف، فهي قابلة للتحويل إلى جمعية، أو ما يشبه الجمعية، تستوعب انتماءات متعددة، ولكنها في الوقت نفسه ذات نواة صلبة هي التي ستكون الحزب وتغذيه بالبشر والمال، النواة التي ستتجرأ وترفع القناع تاركة القاعدة العامة في الظل، (وهذا ما وقع). على نحو ما كان متوقفاً عند إنشاء جمعيات الهضاب والسهول التي استقطبت العديد من "النخب" المالية والجامعية وغيرها من ذوي المآرب والأغراض حتى قضت من الأحزاب اليسارية نفسها الكثير من الفعاليات. وكان ذلك نتيجة ما وُفِّر لها من إمكانيات بطرق شتى مدخلها الرئيسي اعتبارها جمعيات ذات نفع عام. وكانت صحافة اليسار تتحدث وقتها عن جمعيات "تولدُ وفي فمها ملعقة من ذهب"، في الوقت التي كانت الجمعيات التي لا تسير في هذا السياق تعاني مادياً وإدارياً، بل كان تأسيس جمعية ولو للاهتمام بشؤون الحي أمراً يكاد يكون مستحيلًا<sup>1</sup>.

---

آخر من يعلم. فقول: "لأن يعلم المرء متأخراً خير من أن لا يعلم أصلاً"، وقيل أيضاً: "إن من يعلم متأخراً لا تجوز إمامته في السياسة".

<sup>1</sup> - في منتصف الثمانينات أسسنا جمعية للقاطنين بأحد أحياء مدينة قاس ورفضت غير أن السلطة رفضت استلام ملف التأسيس، وبلغ إلى علمنا

تقودنا هذه المقدمات كلها إلى السؤال المهم، تقودنا إلى مرتبط  
الفرس، كما يقال، السؤال هو: ما الذي يجعل هذه النخب من  
أصحاب الحثيات المادية والرمزية تنتسب، بل تتهاقت على  
الانتساب إلى هذا النوع من الجمعيات، أو تستجيب بدون تردد  
لنداءات رجال خرجوا بأنصاف أجسادهم من دار المخزن، بل لم  
يتجاوزوا عتبة الباب بعد؟ حتى الرُّسل المؤيِّدون بإرادة الله  
وهدايته، والفلاسفة والمصلحون المدعمون بالنظريات السياسية  
والاجتماعية المتجاوبة حقيقة مع أوضاع تاريخية مواتية عانوا  
الأمرين، بل المرارات قبل أن يجدوا من يستمع إليهم أو يسير في  
طريقهم، ومنهم من مات غمًّا، ماتوا بغصة عدم فهم الناس لهم.

السر الذي يجعل نداء "حركة لكل الديمقراطيين" يستقطب  
أسماء لها مواقع معتبرة في المال والإدارة والثقافة، من اليسار  
واليمين، دون شعور بمفارقة أو تناقض هو السر نفسه الذي  
ساهم في جذب هؤلاء نحو جمعيات الهضاب والسهول  
والوديان: فمن هو رئيسُ جمعية فاس سايس؟ ومن هو رئيس  
جمعية أبي رقرق سابقا ولاحقا؟ ومن هو رئيس جمعية وجدة  
أنجاد؟... الخ ومن هم الأعضاء الفاعلون في هذه الجمعيات،  
وكيف تدرجت بهم الأحوال نحو الوجاهة والمال، ورئاسة  
المؤسسات الكبرى، هم والتابعون لهم، وتابعو التابعين؟ كل قضم

---

وقتها أن هناك أكثر من أربعة آلاف جمعية غير معترف بها خوفا من أن  
تدعم صفوف المعارضة اليسارية.



على قدر اتساع حنكه ومضاء أنيابه من جسم هذا الوطن المباح. ولا يعدو الفرق بين تلك الجمعيات وهذه الحركة، في نظري، الترتيب الزمني: نقطة البداية ونقطة الوصول؛ ماذا نقدم وماذا نؤخر. فقد بدأ المخزن في الحالة الأولى بتكوين الأحزاب عقب محطات انتخابية حاسمة، ثم لاحظ أنها فارغة الوفاض في مستوى الامتداد الفكري والإشعاع الثقافي والفني فكانت المبادرة بتكوين تلك الجمعيات الجهوية؛ أي بدأ بالعنف (تزوير الانتخابات) ثم عاد للبحث عن الشرعية. أما اليوم فيبدو الأمر أقرب إلى السلاسة والتقنيع: الابتداء بإطار يضم الفعاليات في الميادين الثقافية والمالية والإدارية بحثا عن المشروعية الفكرية والسياسية، ثم الانتقال بعد ذلك مباشرة أو عبر وسائط نحو تكوين حزب سياسي. ولا ينبغي أن ننسى أن إطلاق هذه المبادرة يسير بالموازاة مع تكوين نواة برلمانية، وتمكين موطئ قدم عريض داخل الحكومة؛ سواء من خلال الدعم البرلماني أو المساهمة العملية الاستوزار (هناك وزراء محسوبون على الحركة سواء لُوِّتوا بلون حزب معين أو بقوا في إطار ما سماه الفاسي الفعاليات الاجتماعية حفظا لماء الوجه). وبذلك نكون بإزاء قاعدة صلبة موضوعية غير متيسرة لعدد كبير من الأحزاب القائمة حاليا. وسيكون من كمال الإطار ورفاهية المولود إنشاء جهاز إعلامي، وقد سبق الحديث عنه بعد الانتخابات مباشرة.

في المغرب حالياً نخبة متنوعة المصادر والموارد، حاصلة على منة مولوية سابقة أو حالية، بأهلية أو غيرها، أو على امتيازات أو حمايات، وهي تعلم أن الحصول على هذه الخيرات ودوامها، أو الترقى إلى ما هو أعلى منها، والحصول على حزام أمان في حال الزلازل والتقلبات أمور لا يضمنها أحد في المغرب غير المخزن، أو على الأقل هو أقصر الطرق للوصول إليها. ثم هناك طوابير من المتطلعين الذين يحسنون اقتناص الفرص، ومن ذوي السابقة النضالية الذين ملوا من الانتظار في الصفوف الطويلة داخل الأحزاب، أو وجدوا أنفسهم بعيداً عنها نتيجة ملاسبات تاريخية، وكل هؤلاء مؤهلون للالتحاق بالحركة الجديدة ثم بالحزب الذي سيولد منها].

لقد عايشتُ شخصياً في جامعتي فاس والرباط الكثير من أصحاب الطموحات غير المشروعة الذين لا يتورعون عن التلون بأي لون. ويكفي أن يحصل أستاذٌ على حظوة وتقريب من "السدة العالية" حتى يكثر محبوه، والمتلمذون عليه المتسابقون لخدمته، وحمل حقيبتته، ولسان حال أكثرهم طموحا يقول: "اذكرني عند ربك". هذا على المستوى المركزي، أما على المستوى الإقليمي فقد كان القرب من المخزن ممثلاً في الداخلية يعني الحصول على الصفقات والقطع الأرضية والرخص والامتيازات المختلفة.

والنتيجة الحتمية لكل ذلك هي أنه مادام المخزن يمتلك كل

هذه "الخيرات" المادية والمعنوية، بل يحتكرها، ويوفر الحصانة لمن يعمل لحسابه بعيدا عن أية محاسبة فلن يستقيم أمر السياسة في المغرب، سيظل العمل الحزبي مُعرّضا لنزيف لا يتوقف. والكارثة اليوم آتية من كون الجماهير استوعبت هذه الحقيقة فصارت تشك في جدوى وجود أحزاب سياسية، خاصة وهي ترى العمل الاجتماعي والتموي الذي يتيح التواصل معها يُمارس بعيداً عن الأحزاب السياسية. وقد عرضت الصحافة نموذجاً فاقعا لإبعاد الأحزاب المشاركة في الحكومة عن ميدان التواصل الجماهيري خلال زلزال الحسيمة. ولذلك فلا غرابة في أن تزهد هذه الجماهير في الانتخابات كما وقع سنة 2007.

يدعي أصحاب هذه المبادرة ومن يشايعهم أنهم جاءوا لملء الفراغ الذي تركته الأحزاب السياسية، ويُقال مثل هذا الكلام أحيانا بالنسبة للمبادرات الملكية في المجال الاجتماعي. يُساق هذا الكلام عادة من طرف أناس أقرب إلى السمسرة السياسية منهم إلى المعاناة والتحليل الواقعي، السمسرة عن طريق بعض جمعيات المجتمع المدني التي تترك أحيانا مجالها الطبيعي لتتصدر للفتوى السياسية، والحديث عن الأسبقيات. في حين نعلم أن الحكاية الطويلة للصراع السياسي في المغرب تدور حول المساحة المتاحة للأحزاب لأجل عمل فعال مسؤول، هذه المساحة التي تقتضي مراجعة الدستور الحالي. وقد أجمل السي محمد بنسعيد، متعه الله بالصحة، هذه الوضعية في استعارة

جميلة حيث شبه الوزراء المقبولين من طرف المخزن بالمخازنية: المخزن يريد "مخازنية" لا وزراء. المخزن يريد خدما لا شركاء. والحال أن الوزير شريك، وليس هذا بالمفهوم الحديث فحسب بل بالمفهوم القرآني كما جاء في طلب موسى عليه السلام: "وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي، اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي، وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي". (طه 29-32).

وهو شريك لأنه يحمل وزرا (أي ثقلا) في الدنيا لكثرة مهامه، وفي الآخرة لما ينتظره من حساب. أما من ينفذ سياسة غيره فلا مسؤولية عليه، ولا فضل له غير فضل حامل الأسفار، ومن طرق بابه ضيع وقته: فاقد الشيء لا يُعطيه.

لقد ساهم تحكُّم المخزن في خيارات هذا البلد، وتمسُّكه بطقوس تُعتبر نوعا من البيزطاج، في تحويل "المناضلين" بمختلف انتماءاتهم إلى قطع غيار (مجرد موظفين وتقنيين). فبمجرد الوصول إلى وظيفة سامية تبدأ أجساد المناضلين، إلا من رحم ربك، في الخروج من عباءة الحزب تدريجيا من خلال إرسال الإشارات والإكثار من الإحالات على "السياسة الرشيدة" والتوجيهات الملكية السديدة، مع الامتناع نهائيا عن الحديث عن توجه الحزب واختياره. ثم تأتي لحظة الطلاق صريحة أو مقنعة، فلا فرق بين العبارة التي أنهى بها محمد الكحص حوارته مع حميد برادة وبين العبارة التي واجه بها عز الدين العراقي اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال في ظروف إضراب 1979،

حين طلبوا منه الاستقالة، كما نشرت الصحافة وقتها. فالعراقي قال: أنا وزير صاحب الجلالة، والكحص قال : أنا رهن إشارة صاحب الجلالة. والله في خلقه شؤون.

\*\*\*\*  
\*\*  
\*

### لاحقتان:

1- شَفَطَ حزب الأصالة والمعاصرة، كما سبقت الإشارة، مجموعةً من برلمانيي الأحزاب الأخرى ودفع بهم نحو الترشيح للانتخابات الجماعية 2009. تحركت الأحزاب المتضررة في اتجاه تطبيق المادة 5 من قانون الأحزاب التي تمنع من يحمل ولاية باسم حزب من الترشح، قبل نهايتها باسم حزب آخر. وبعد تردد سارت وزارة الداخلية في تطبيق المادة وشرع الحزب في التهديد والوعيد. زوبعة، ثم عادت المياه على مجاريها بقبول الترشيحات.

2- نشرت بعض الصحف المستقلة (الأيام والجريدة) في أواخر (شهر مارس 2009) ملفاتٍ عن رخص النقل والصيد في أعالي البحار وتوزيع قطع الأرض من طرف مؤسسة العمران. وقد كانت الكلمة المفتاح في كل هذه الممارسات الريعية هي "السّر"، فقد وجد صحافيو الأيام صعوبة كبيرة في الوصول إلى أسماء المستفيدين حيث اكتشفوا أن هذا الملف ليس مفتوحاً حتى بالنسبة لموظفي الوزارة المعنية. وقد لخص أحد الرياضيين

المسألة حين اعتبر السؤال عن هذه الرخص دخولاً في "الشبوقات"، أي فضولاً غير حميد، قد يجر الأذى على صاحبه، كما لخص السيد وزير الفلاحة والصيد البحري السبب الداعي إلى رفضه الإعلان عن أسماء المستفيدين في استعارة جميلة "التغزاز": الخوف من تغزاز الأسماء الكبيرة المستفيدة، قال ذلك: لمن ساءلوه في مجلس المستشارين (الجريدة الأولى). والتغزازُ العض المتوالي أو العلكُ واللوك (علك يعلك، ولاك يلوك).

كما ذكر أحد المدراء الإقليميين لمؤسسة العمران أن من علامات الفساد في هذه المؤسسة رفضها إعلان لوائح المستفيدين. (الجريدة الأولى 26 مارس 2009).



ملحق:

فسحةٌ جد هزلية

في

معجم السياسة المغربية





أنتج نظام الحكم في المغرب مجموعة من المصطلحات الفريدة المتميزة. مصطلحات تجسد التبعية القائمة بين حاكم ومحكوم، بين ذات وموضوع. وهي في حاجة إلى دراسة شاملة ومعقدة لا يتسع لها هذا المقام. لذلك نكتفي بإيراد عينة من الاستعارات والمجازات المحورية الحاملة لقيم وجدانية. نعرضها عرضاً موجزاً متأرجحاً بين جدِّ المعلومة وهزل الانطباع.

### 1- المخزن: الضرب، ثم الجمع والقسمة

المخزن في اللغة: المستودع، أي مكان الخزن. وقد أُطلق في بداية الأمر على البنايات التي توضع فيها مستخلصات الدولة من المواطنين؛ من إتاوات وذعائر ومنتجات أراض خاصة بها، وغير ذلك. ونظراً لأن هذه المخازن هي الشيء البارز من الدولة في الأقاليم فقد صارت تدل عليها، من باب دلالة الجزء على الكل. كدلالة العين على الجاسوس، في قولك: "كانت عيون المخزن مبيوثة في كل مكان"، أي جواسيسه. ورغم أن هذه الاستعارة محايدة في منطلقها فإنها لم تلبث أن سُحنت بما رافق عملية جمع الإتاوات من عَسَف. وقد تطور مفهوم المخازن حديثاً فصار صناديق ومكاتب بل وأبناكاً..، وأصبح القيادة يسمون موظفين سامين، مدراء ورؤساء، والمخزن هو هو: الضربُ، ثم الجمع والقسمة (ضرب الشعب وجمع المال واقتسامه).

## 2- الراعي والرعية

شُبِّهَ المواطنون بالقطيع من الماشية، وشبَّه الحاكم الذي يستعمل هذا التعبير براعي القطيع. وهذا التصور يقتضي طرفاً ثالثاً يقف بين الراعي وغنمه هو كلب الحراسة، وهو النعت الذي تعطيه المعارضة دائماً للمتعلقين "بالأهداب الواقفين على الأعتاب" من خدام المخزن. صحيح أن الراعي يطرد الذئب عن غنمه، ولكنه لا يفتأ يختار السمين منها فيذبحه أو يجره إلى السوق. المرعيُّ ليس مواطناً، أي ليس شريكاً في الوطن، بل هو طارئ عليه، يمكن أن يطرد منه في أي حين، نحو أي معتقل أو مهجر، أي يُذبح أو يباع.

## 3- العرش

يقال جلس الملك على عرش أسلافه سنة كذا. والمقصود تولى الحكم على المساحة الجغرافية التي كانوا يحكمونها. سواء كان المجلس عليه كرسيًا أو أريكة أو زربية أو فرجاً (هياضورة). وبدل "جلس" يستعمل، في الغالب، وفي الخطب الرسمية على الدوام، لفظ "تربع". والتربع يدل على الاستواء والاطمئنان. ولذلك تجدهم يقولون في الدارجة المغربية: "جلس وتربع". أي جلس جلوسَ الدوام والاطمئنان، وكأنه لا يفكر في القيام.. الخ والتربع هنا ترجمة لمفهوم الاستواء في القرآن الكريم: "الرحمن على العرش استوى". فلفظ العرش إذن يسبح في هذا الفضاء الديني الذي ثارت فيه إشكالات بين المؤولين

(من المعتزلة) والمجسمين (من أهل السنة).

والمتداول في الجمهوريات الديموقراطية الحديثة هو استعارة مبنى الرئاسة للدلالة على السلطة. مثل الكرملين والبيت البيض الخ..

#### 4- التعلق بأهداب العرش

الأهداب في اللغة خيوط رقيقة متدلّية من قطعة من النسيج: السجاد خاصة. شُبه العرش بسجاد "يتربع" فوقه الملك وتتدلى من جوانبه خيوط رقيقة يتعلق بها خدام العرش. ويبدو هذا السجاد وكأنه طائرٌ أو سابح في الهواء كبساط الريح. وهذا يوحي بضعف الرابطة بين المستوي على العرش والمتعلق بأهدابه المرشح للسقوط في أية لحظة، ومع أي اهتزاز. ويكون السقوط مؤلماً كلما كان المتعلق بالأهداب سميماً وبعيداً عن الأرض.

#### 5- الوقوف على الأعتاب

شُبه التهيؤ للخدمة بالوقوف على الأعتاب، وشبه "خدام العرش" بالحراس الواقفين عليها لحراستها. والوقوف على الأعتاب يعني أيضاً الهامشية والحوَج والتسول. وللوقوف على الأعتاب علاقة بالحريم والإخصاء. فتجاوز الأعتاب في حياة الحريم كما هو في سياسة المخزن العتيق يتطلب الإخصاء العضوي أو الفكري، كما سيأتي في المادة 7.

## 6- السياسة الرشيدة

الرُّشْدُ هو بلوغ سنّ معينة تُخَوَّلُ فيها للمرء مسؤولية تدبير شؤونه الخاصة. ويقال "السياسة الرشيدة" إما تفاؤلاً، من باب تسمية الأعمى بالبصير كراهة لذكر الصفة الحقيقية، وإما نفاقاً، وهذا هو الأرجح، لأن اللفظ إنما هو متواتر على ألسنة المتملقين المزينين للمستبدين سوء عملهم. وإلاّ فما معنى الصياح في كل وقت تنويها بالسياسة الرشيدة في دولة تسلم قيادها للمؤسسات الدولية عقوداً ثم تستفيق بعد نومها العميق وقد صارت "الأمية" و"الفقر" علامتها المميزة بين الدول؟ ومن مزايا العهد الجديد في المغرب "تجميد هذه الصفة" على مفضض في حلوق الكذابين.

## 7- الخدام الأوفياء

الخدْمُ في الاصطلاح الشرقي هم المماليك، أو المملوكون. يُمَيِّزُ عادة في البيئات الحريمية المغربية القديمة بين ابن الحرة وابن "الخادم"، أي الأمة. والخدم صِنُوقُ الحشم، وهو قريبٌ منه معنىً وجغرافياً، خاصة حين يتم الإخصاء. الخادم الحميمي هو المخصي الذي لا يُستتر منه. وقد نُقِلت هذه المعاني إلى المجال السياسي بكل حذافيرها، بما فيها الإخصاء. فالوزير الذي لا يُستغنى عن خدماته هو المخصي الذي لا يلد أفكاراً ومواقف من سلالته يغار عليها، أو يستشهد من أجلها. وحتى من سبق له أن ولد في عشيرته القديمة يتنكر لمواليده ويعتبر من ينسبون إليه أبناء زنى.

أما الوفاءُ فصفةٌ جميلةٌ في مكانها، قبيحةٌ في غيره، كأن يكون المرءُ وُفياً لعبوديته، أي أن يكون من الخدم في مكان المواطنة والتكافؤ. وعموماً فالوفاءُ صفةٌ تفوقُ فيها الكلبُ على الإنسان. ولذلك قال الشاعر:

**أنتَ كالكلبِ في حفاظك للود      وكالتيس في قراع الخطوبِ**

السؤال الفلسفي هنا هو: هل للعبد حق اختيار أن يكون وُفياً. لو خرج من رقِّه وعبوديته، وذاق لذة الحرية والمواطنة، هل سيختار تلقائياً أن يعود إلى صفة الخادم الوفي؟ هذا هو السؤال.

8- "أحزاب الكوكوت مينوت"

شبهت عملية إنشاء الأحزاب بسرعة خارقة من طرف وزارة الداخلية بعملية الطبخ في طنجرة الضغط. قيل إن أول من أطلق هذا النعت هو المرحوم علي يعنة (بيان اليوم 09 \30 2006). كانت وزارة الداخلية المغربية، يذُ المخزن الطويلة، تنشئ حزباً أو تكتلاً حزبياً عشية كل عملية انتخابية حاسمة. ففي بداية الستينيات أنشأت جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية المعروف باسم لفديك، ثم أنشأت حزب التجمع الوطني للأحرار بزعامة أحمد عصمان الوزير الأول. ثم أنشأت حزب الاتحاد الدستوري برئاسة الوزير الأول المعطي بوعبيد. وأخيراً، وقد لا يكون أخيراً في هذا المغرب العجيب، حزب ما قبل انتخابات 2009: الأصالة والمعاصرة.

يتأسس الحزب عشية الانتخابات ويصبح أغلبيةً بعدها مباشرة، أو يُجمَعُ المرشحون المستقلون بعد الانتخابات فينتجون حزبا إداريا. وذلك كله نتيجة "استعارةٍ أجملَ من كل ما سبق هي التالية: انتخابات نزيهة.

### 9- انتخابات "نزيهة"

نزيهةُ هذه، كما تخيلها رسام الكاريكاتور، امرأةٌ عريضة المنكبين مفتولة الساعدين، فائضة الأرداف، بلامح إدريس البصري، قبل أن يعبت به الزمن ويهدّه المرض. جلست نزيهةُ منتشرة في أرض فسيحة، أحضرت جفنة قصديرية كبيرة من العجين، وضعتها بين فخذيها، أخذت مدلكا أشبه بأير حمار. أمسكته جيدا بكلتي يديها وسارت تخط به عجين المغرب على هواها وحسب شهوتها. تلك هي "نزيهة" بنت "رشيدة" شقيقة "شفافة"، مدللات السياسة في دار المخزن، يومَ كان البصري يقول: أنا المخزن.

ولم أطلع على رسم كاريكاتيري يبرز سياسة رشيدة، ولعل ذلك فرارا من الشبهات.

### 10- الحزب السري

برغم العمل العلني الذي قام به المخزن بتفريخ أحزاب إدارية طيعة يُقارَعُ بها الأحزاب التاريخية المنحدرة من الحركة الوطنية (حزب "الاتحاد" بالتحديد)، فإن هذه الأحزاب المتكونة

ابتداءً من الأعيان والأطر غير المتحيزة أو المرتدة، لم تستطع أن تكون لها امتدادا جماهيريا؛ لا في المجال الإعلامي، ولا على المستوى النقابي ولا الجمعي ولا الثقافي. ولذلك كان لابد من تجنيد أجهزة الدولة المحلية والإقليمية والمركزية، ابتداء من المقدم والشيخ إلى المخابرات وصولا إلى القضاء.. وذلك للعمل "من تحتها"، كما يقال. هذه الصورة هي هي اختمرت في أذهان الناس فقالوا: "هذا حزب سري"، أول من ذكر ذلك، فيما أعلم، الأستاذ محمد اليازغي. وحين يخرج رئيس الحزب السري إلى العمل العلني فإنه يعرف من أين تؤكل الكتف: "كُلُّ أوكُلِّ باشْ مُصَالِحْكُ ما تَعَطَّلْ".

## 11- جمعيات الوديان والهضاب والسهول

في محاولة من المخزن لتحقيق امتداد جماهيري لأحزابه اليتيمة شعبيا شرع في إنشاء جمعيات تقوم بأنشطة ثقافية وتنموية، وهي تتغذى من جسد الدولة كأى كائن طفيلي، فكان منها: جمعية أبي رقرق، وجمعية فاس سايس، وجمعية الأطلس المتوسط، وجمعية وجدة أنجاد. ورأى أنها لم تكن لها قضية أو وظيفة غير اقتناص وتوريث بعض المثقفين الوصوليين. وقد كان لها ذلك بحيث صارت مصدرا للأطر حتى في العمدات ورئاسة الجامعات. وهي الآن تتكلم وتسلم الروح. وقد اقترن وجودها بإنهاك المصدرين الرئيسيين للحركة الثقافية في المغرب (الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، والنقابة الوطنية



للتعليم) والجمعيات، والمنابر الثقافية (المجلات).

## 12- الأوباش وأشباه المثقفين

الأوباش هو اللفظ الذي ترجم إلى الدارجة بكلمة "هَبَشْ". ولست أدري كيف نقلوا لفظ "هَبَشْ" من صيغة الفعل إلى صيغة الاسم: من هَبَشَ يهْبِشُ بمعنى حفر وقلب الأرض وما في معناها بحثاً عن شيء، إلى صيغة الإسم ليدل على الحثالة من المجتمع. وربما يكون هَبَشْ مجرد تحريف لـ نَبَشْ، فهما مترادفان. والأهباش أو الأوباش هم من نُعتوا أخيراً بالذباب والخنافيس في لغة بعض المتعاليين المحقرين للطبقات الشعبية. وقد اشتهرت كلمة "أوباش" بورودها مرة في خطبة الملك الحسن الثاني في نعت المتظاهرين في منطقة الريف في أحداث 1984. كما اشتهرت عبارة "أشباه المثقفين" في خطابه المشهور أثناء أحداث 1965 بالدار البيضاء، في وصف رجال التعليم.

وبذلك يكون المغرب متكوناً من ثلاث طبقات: طبقة دنيا من الأوباش، وطبقة وسطى من أشباه المثقفين، وطبقة عليا من الأعيان. أما الأوباش فقد كثروا نتيجة التوالد الطبيعي مثل الأمييا، وبذلك تحولوا إلى قطعان يرعاها الأعيان في حظائر الانتخابات، وأما أشباه المثقفين فيقال أنهم انقرضوا سياسياً. والبقاء لله.

استدراك: علمنا بعد تحرير هذه المادة، أن المندوبية السامية للتخطيط اكتشفت مغارة مليئة بهذه الطبقة الوسطى في حالة

سليمة، بعد أن ظن الجميع أنها انقرضت. والله في خلقه شؤون.

### 13- الأعيان

كلمة قديمة قريبة من لفظ الخواص التي تقابل العوام. وقد أصبحت لهذا اللفظ قيمة سياسية في المغرب "الجديد" بعد أن صار الأعيانُ وحدهم قادرين على كسب مقعد في البرلمان أو الجماعة والبلدية. منهم فئة كبيرة، خاصة في المدن، جاءت من اقتصاد الربيع والامتيازات والرشوة والتهرب الضريبي والحماية بالمقابل وتبادل الخدمات مع رجال السلطة. وقد بدأ هذا المسلسل مع عملية المغربية ثم استمر من خلال تقاسم الثروات البرية والبحرية مع المخزن. لقد كان الأعيان الأداة التي استعملتها الدولة لمنزلة المعارضة اليسارية حتى أفسدت اللعبة وزهد فيها الناس. وها نحن نسمع اليوم من يقول: لا بأس من استعمال هذا الداء لردّ خطر الأصولية الإسلامية: من باب "وداويني بالتي كانت هي الداء".

لقد انتقلت عدوى الاعتماد على الأعيان، من أجل ضمان مقاعد في البرلمان والجماعات، إلى بعض تنظيمات اليسار، أو المحسوبة عليه، وها هي تؤدي ثمن ذلك وهي تشاهد تيوسها تنتقل من هذا السفح لذلك المرجح حسب خضرة المرعى. ويبدو أن هذه الظاهرة صارت تستهوي الإسلاميين بدورهم، واعتقادي أن استسلامهم لإغرائها سيكون المسمار الذي سيخرق سفينتهم التي تجري في منطقة مليئة بالصخور والرمال المتحركة. الأعيان يقبلون عند الطمع ويدبرون عند الجزع.



القسم الثاني:  
أوهام الأصوليين



—1—

## "دُورُ القرآن"

بين حقوق الإنسان ومشاعل طالبان

أو

من صنع المَغْرَوي؟

### الفتوى والإغلاق

أثارت قضية إغلاق مجموعة من المدارس الدينية التابعة لجمعية يشرف عليها محمد المغراوي، مباشرة أو عبر وسائط، ردودَ فعل واسعة من مشارب مختلفة دينية وحقوقية، بل وانتهازية أحياناً. ومحمد المغراوي هو أحد شيوخ السلفية الوهابية، تلقى تعليمه الأولي بالمغرب، إلى حدود السنة الأولى ثانوي، ثم رحل، لإتمام الدراسة، إلى المدينة المنورة، فالتحق بالجامعة الإسلامية ... فأنتم بها التعليم الثانوي ثم الجامعي، ثم

حصل على شهادة الدكتوراه منها"<sup>1</sup>.

ربط المغراوي علاقات وثيقة، في السعودية، بجهات دينية صارت توصف بالتشدد حتى في محيطها وبيئتها الأصلية. ولكنه تجاوزها أحيانا في تشدده. ولذلك اتهمه بعض علمائها بالخارجية، كما سيأتي في خاتمة هذا المقال. لقد عملت تلك الجهات جاهدة خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين من أجل تصدير تصورهما إلى مشارق الأرض ومغاربها، من لاهور إلى مراكش، ومن جبال الشيشان إلى أحرار الصومال. وذلك بعد تطعيمها وتحفيزها بحقنة من برنامج الإخوان المسلمين. ومن هنا جاء دعمها لمشروع المغراوي وأمثاله في المغرب. يجد القارئ في موقع جمعية المغراوي صورةً لتزكية صادرة عن المفتي السابق للمملكة العربية السعودية بلباز، يوصي فيها من يهتمهم الأمر بتقديم المساعدة المالية للمغراوي، على شكل "زكاة وغيرها". ولأن رياح التحريض، كما سيتبين لاحقا، تجري بغير ما يشتهي المحرضون، فقد بدأت المملكة العربية السعودية نفسها تكتوي، منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي، بنار هذا الاتجاه. وهي تعمل الآن بحزم من أجل ترويضه وحصر أضراره بوسائل عدة، على رأسها إصلاح التعليم، والفصل بين الاختصاصات.

---

<sup>1</sup> - من موقع جمعية الدعوة الذي يشرف عليه:

<http://maghrawi.net/modules.php?name=Sheikh>

ولا بد من التذكير هنا بأن إغلاق "دور القرآن" جاء في أعقاب الفتوى الفاضحة التي أصدرها المغراوي حين أجاز تزويج الطفلة القاصر، بنت التسع سنوات<sup>1</sup>. فمن المعلوم أن هذه الفتوى لقيت معارضة واستنكارا من المجتمع المدني الذي اعتبرها دعوة صريحة لاغتصاب الأطفال. فعلى هذا الأساس، واعتبارا لتجاوز المغراوي لما توأطأت عليه الأمة في مدونة الأسرة، وُضِعَ أحدُ المحامين شكاية لدى الوكيل العام بالرباط، تَرَتَّبَ عنها فتح تحقيق في الموضوع. تلا ذلك إصدار المجلس العلمي الأعلى للمملكة المغربية بيانا شديدا للهِجَة يستنكر فيه فتوى المغراوي وينعته بأقبح النعوت، من قبيل المشاغب والضال المضل . في تجاوب مع هذه الحركة الاحتجاجية، ولاعتبارات أخرى، تتكشف لاحقا، بادرت وزارة الداخلية إلى إغلاق مقر جمعية المغراوي وموقعها الإلكتروني وبضعة وخمسين من الدور التابعة لها مباشرة أو عبر وسائط (التمويل، والتزويد بالأطْر).

### الخروج من حرج الفتوى

لقد تمت إدانة فتوى المغراوي بالإجماع (في الظاهر). فحتى المتعاطفين معه وقَّعوا في حرج، فسكتوا، أو غمغموا بجمل غير تامة: رددوا ما ذهب إليه من كون كلامه مجرد إبداء للرأي في

---

<sup>1</sup> - توجد فتوى المغراوي بالصوت والصورة على موقع يوتيوب youtube كما توجد به محاولته التوصل منها بشكل ملتبس.



تفسير آية قرآنية، ملوحين بالسنة النبوية: سِنَّ إحدى زوجاتِ الرسول (ص)<sup>1</sup>. لقد ظلوا مقموعين غير قادرين عن إنجاز واجب "النصرة" – وهو يسمو عند بعض الإسلاميين على كل الخلافات – إلى أن بدأت عملية الإغلاق، فتنفسوا الصُّعْدَاء، وربطوا قاطرة المغراوي المعطوبة بقاطرة "دور القرآن" التي يكفي النطق باسمها لإحراج الآخرين.

كان إغلاق دور القرآن نَسْمَةً من الأكسجين أعادت الحياة إلى المتعاطفين سرا مع المغراوي الذين اختنقوا بفضيحة فتواه الشاذة. ومن هنا بدأ البكاء على "دور القرآن"، وانجرف في هذا المنحدر بعضٌ من ذوي النوايا الحسنة من المدافعين عن حقوق الإنسان على الإطلاق، بدون نظر في الجوهر.

### في البرلمان والصحافة

وقد وصلت أصداء هذه القضية إلى قبة البرلمان، فترددت فيها بقوة. بادرت ثلاثُ فرق لمساءلة وزير الداخلية:

(1) فريق حزب العدالة والتنمية (يقال، والله أعلم، أنه "يمين بمرجعية إسلامية"، معارض)،

(2) فريق حزب الاستقلال (يقال، أيضاً، أنه "يمينٌ محافظ"، يترأس الحكومة الحالية)،

---

<sup>1</sup> – يسعون إلى إثبات الدعوى في سياق الاعتذار. ينسحبون ملوحين برؤية الاستسلام وهم يطلقون نيرانا كثيفة.

3) فريق التجمع والأصالة (يقال، كذلك، أنه في "يمين الوسط".  
مشارك في الحكومة ومساند لها).

اكتفى حزب الاستقلال بتوضيحات وزير الداخلية وبياناته،  
فتنازل عن التعقيب، في حين جاء موقف حزب العدالة والتنمية  
حادًا صارمًا في إدانة عملية الإغلاق، وهذا موقف منتظر. أما  
المفاجأة غير المتوقعة فجاءت من تعقيب "التجمع والأصالة"،  
حيث أظهر المعقبون تفهما للإجراء الاحترازي الذي لجأت إليه  
الدولة، بل تعدوا ذلك إلى تشبيه "دور القرآن" بالمدارس القرآنية  
التي صنعت متطرفي طالبان. وقد أثار هذا "التشبيه البليغ" ردودًا  
فعل صاخبةً من طرف فريق العدالة والتنمية، فعم الضجيج  
واختلطت الأصوات. من الأكيد أن هذه النغمة الجديدة المناوئة  
لموقف الإسلاميين قيمةً مضافةً جاء بها الحزب الجديد (حزب  
الأصالة والمعاصرة)، فنحن لم نعهد من التجمعيين غير  
المجاملة والمسح الخفيف على القضايا الخلافية. وقد استولى  
"التجمع والأصالة" بهذا الموقف الجريئ على "الموقع" المفترض  
لليسار. لقد ظلت مكونات اليسار بكل ألوانه وتشكيلاته ممسكة  
عن الكلام مشدوهة عديمة الحيلة، لا تدري ماذا تعمل أمام شيء  
اسمه "دور القرآن"؛ هل يؤيدون الدولة فعلا في إغلاق هذه  
الدور، أم يستنكرون ذلك، سواء منهم المشاركون في الحكومة  
أو المعتبرون ضمن المعارضة.

وعموما فإن حزب العدالة والتنمية هو الذي تمادى في جعل

قضية إغلاق دور القرآن قضية رئيسيةً فاتحا جريدته (التجديد) لكل الآراء المنددة بالإغلاق، حقوقيةً وغيرَ حقوقية. ومن ضمن ذلك رسالةً من مجموعة من "العلماء" والرموز الثقافية، مثل إدريس الكتاني والمهدي المنجرة، موجهةً إلى وزير الداخلية مطالبةً بالتراجع عن الإغلاق. وأخيرا صارت قضية دور القرآن قضيةً الفضائيات الأصولية، مثل قناة "الحوار" التي خصت حلقة من حواراتها لهذه القضية، استضافت فيها شخصية حقوقية مغربية. بل نقرأ أخيرا في جريدة التجديد كيف تحولت المسألة، في بعض المناطق، إلى المحاكم، بعد أن باشرت الداخلية الإجراءات القضائية لحل بعض الجمعيات الكامنة وراء دور القرآن. ومن ذيول هذا الملف، أيضا، رفض الترخيص لدخول عشرة آلاف مصحف استوردتها جمعية المغراوي من الخليج العربي بسبب الوضع القانوني الحالي للجمعية.

لقد لعب الاسم (دور القرآن) دورا سياسيا في توجيه النقاش، فالاسم، كما ذكرنا سابقا، هو الذي فك عقدة المتعاطفين سرا مع المغراوي، فانطلقوا لتفريغ غضبهم، وعقد لسان اليساريين فصاموا عن الكلام. فمن ذا الذي يجرؤ على إغلاق "دار القرآن" حين تكون اسما على مسمى. فدار القرآن ليست، في العمق، شيئا آخر غير المسجد، والمسجد يُدعى أيضا "بيت الله": "ومن أظلم ممن منع مساجد الله..." (البقرة 2. 114). وكان ينبغي هنا

الانتباه إلى أن دار القرآن قد تكون للضرار والتفريق بين المسلمين، بل بين المواطنين وأبناء البشر عامة، كما وقع ويقع بالنسبة لبعض المساجد، وحينئذ لا حرج من إغلاق هذا البعض. فالمغراوي وأمثاله لا يختلفون عن "الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ ... وَلِيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ" (التوبة . 107). فالشبهة التي من أجلها أغلقت تلك الدور هي شبهة الفتنة التي تُهيئ لها، الفتنة التي أفصحت عنها فتوى راعيها المشرف عليها حين خرج عن إجماع الأمة وتوافقها على مدونة الأسرة حيث حُدد سنُ الزواج في ثماني عشرة سنة<sup>1</sup>. ولتغيير المدونة قنوات وإجراءات تؤدي إلى توافق جديد. وليس من قنوات ذلك الفتوى القطعية المحتكرة للشرعية الدينية المتجاهلة لما ورد في مدونة الأسرة. ناقش الأستاذ أحمد الخليلي هذا الوجه الاجتهادي من المسألة في مقال مطول نشر بجريدة الإتحاد الاشتراكي بتاريخ 16.10.2008 ، وانتهى إلى هذه الخلاصة:

"إن المدونة صدرت وفق النظام الدستوري الذي توافق عليه المغاربة وتسير به جميع شؤونهم. وهذا: لا يمنع من انتقاد بعض أحكامها ممن لديه مبررات لهذا الانتقاد الذي يجب أن يقدم بأسلوب الحوار والإقناع، ومبررا بالتحليل المنطقي والأفكار التي بنى عليها المنتقد رأيه الشخصي، فضلا عن

---

<sup>1</sup> — وللاستثناء تقنين وعتبة. وهو جدير بأن يُطرح مرة أخرى للنقاش على ضوء التجاوزات الكثيرة التي أبانت عنها الممارسة، حيث صار الاستثناء قاعدة عند البعض من مخلفات الماضي.

بيان الأسباب التي توهن في نظره سند الحكم الذي أخذت به المدونة.

ولكن ما لا يبدو مقبولاً هو الاقتصار على إصدار الحكم وتذييله بآية أو حديث أو نص من مراجع الفقه لإضفاء صفة «الحكم الشرعي» عليه مع إهمال الرأي أو الآراء الأخرى في تفسير الآية أو الحديث، ودون أية إشارة كذلك إلى المقتضى المخالف في مدونة الأسرة.

إن هذا الأسلوب يؤدي قطعاً إلى تزكية التيار الذي يكفر المجتمع بسبب تطبيقه «للقانون الوضعي» وعزوفه عن «أحكام الشريعة». فعندما يقول المفتي مثلاً، وباسم الشريعة، إن الطلاق المعلق نافذ (لعله يشير إلى فتوى لابن حمزة)، بينما المدونة تقرر عدم نفاذه، فإن النتيجة البديهية لذلك تكون اعتقاد المتلقين للفتوى عدم شرعية حكم المدونة، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات».

### دور القرآن والمدارس العتيقة

فَلَنُخْرِجُ إِنْ مِنْ رَهْبَةٍ الْأَسْمَ وَنُتَحَدَّثُ عَنْ "مدارس أصولية" نبتت على هامش "المدارس العتيقة" التي تحدث عنها وزير الداخلية أمام البرلمان. مدارس أصولية اختارت عنوانها باحترافية عالية والتبست بـ"كتاتيب" تحفيظ القرآن، حتى ولو كانت للكبار. واسم المدارس العتيقة معلوم ومأنوس في جنوب المغرب، في جهات سوس. فقد لعبت هذه المدارس دوراً كبيراً في الحفاظ على اللغة العربية والعلوم الشرعية، فضلاً عن تحفيظ القرآن وما يتصل به من منظومات زمنية طويلة، خاصة في القرون الأربعة الأخيرة التي انكمش فيها التعليم في الحواضر.

وقد قامت الحركة الوطنية، وضمنها، كما هو معلوم، حركةً سلفيةً متنورة — قبيل الاستقلال وبعيده — بمحاولة جادة لربط التعليم العتيق بقاطرة الحداثة منافسة بذلك التعليم العصري المُفرَس، جاعلة من جامعة القرويين بفاس، وجامعة ابن يوسف بمراكش، قاطرةً تجره نحو المستويات الأعلى والآفاق الأوسع. وهكذا أُدخلت المواد العلمية والأدبية على نطاق واسع في التعليم الديني الأصيل الذي لعب دور الوسيط بين التعليم العتيق والتعليم العصري. واستُعين في ذلك، بُعيد الاستقلال، بالأساتذة المشاركة المصريين والشاميين. غير أن هذه التجربة التي عشتُ شخصياً كلَّ فصولها ومراحلها، في المعهد الإسلامي بتارودانت وفروعه، سرعان ما أجهضت في خضم الصراع بين المعارضة والمخزن في بداية الأمر (الهاجس الأمني)، ثم نتيجة انتكاسة مشروع تعميم التعليم الذي بدأ مع الاستقلال. وأخيراً جاءت عملية تحريف المسار وتغيير الاتجاه ليصير التعليم العتيق، غيرُ المراقب، قلعةً لمقاومة الحداثة ووكراً للأصولية. وذلك حين استلّمت قيادة سفينته سلفية "جديدة" معادية للحداثة. تربط بين الحداثة والديمقراطية والاشتراكية معتبرة ذلك كله نتاجاً لعلمانية شيوعية غربية كافرة تعطي الكلمة للإنسان حيث لا حكم إلا لله.

حين تحدث وزير الداخلية عن "التعليم العتيق" أمام البرلمان — هذا التعليم الذي تنتمي إليه المدارس التي تم إغلاقها وتلتبس به — قدّم أرقاماً موهولة، لا تشكل الدور المغلقة غير نسبة مئوية

ضئيلة منها. يتجاوز عدد التلاميذ المنتمين لهذا التعليم ثلاثمائة ألف تلميذ. هذا العدد الهائل يوجد اليوم خارج التعليم الرسمي، له برامجه الخاصة. برامج بعيدة كل البعد عن مقتضيات الاندماج في العصر الحديث رغم كل الجهود المبذولة، ورغم كل المقترحات التي تقدمها وزارة الأوقاف منذ سنة 2002. يعمل، في الغالب، بوسائل متجاوزة وفي ظروف غير مواتية. مازلت الألواح الخشبية حاضرة فيه بدل الكراسيات والحواشب، وما زال الجلوس على الحُصُر بدل الكراسي والطاولات. وما زال الأطفال والشبان يقضون زهرة العمر في ترتيل القرآن صعودا وهبوطا بدون فهم، وما زالت المنظومات الركيكة في المنطق والتوحيد والنحو تحفظ بدون فهم... الخ. هذا شأن أغلبه تجهيزا، وشأن كله برامج وتوجيهات.

نأتي من هذا كله إلى السؤال الجوهرى: لماذا يُوجَّه هؤلاء الأطفال والشبان هذه الوجهة العتيقة العقيمة، بل الخطيرة على مستقبلهم ومستقبل بلادهم؟ هل يتعلق الأمر باختيار اختاروه عن معرفة واقتناع؟ لا. أبدا. لم يتوجه هؤلاء الأطفال والشباب لهذا التعليم إلا بعد أن سُدتْ في وجوههم كل المنافذ؛ بعد انعدام أية فرصة في التعليم العمومي، والعجز عن تأمين تكاليف التعليم الخاص. إنهم المنبوذون المتخلى عنهم من طرف الدولة، من اليتامى والفقراء المعدمين وأبناء البادية الذين تقطعت بهم السبل. لقد تُرك هؤلاء مبدئيا وتقليديا للمحسنين، ثم تغير السياق فحل

المُعرضون وأصحاب الأهواء عمليا وواقعا محل المحسنين؛ يتسولون بهؤلاء المساكين ويصنعون بهم ما يطلبه الممولون لهم. ومن البديهي أن لا أحد يمول مشروعا لا يخدم مصالحه. والمثل الإنجليزي يقول: "إن من يؤدي أجره العازف هو الذي يختار النغم".

وأنا أتساءل دائما، قبل هذه المناسبة، ما هو المبرر القانوني والأخلاقي الذي يبيح للدولة أن تتخلى عن فئة من المواطنين، فئة هشة لا حيلة لها، فئة هي الأحوج والأولى بالاعتناء. إن حق المواطنة يفترض أن تُعطى لكل الأطفال فرصاً متكافئة، وتعليم منسجم داخل المدرسة العمومية أولاً، أو في تعليم خاص مراقب في برامج و تجهيزات. ولا يكون التمايز إلا نحو الأحسن حسب الكفاءات الذهنية والإمكانيات المادية. مطلوب من الدولة، إذن، أن تسير خلف القافلة للأخذ بيد المستضعفين، لا أن تتخلى عنهم للمغراوي ومن على شاكلته من الظالمين الذين تُسوِّغ لهم عقْدُهم أن يروا ابنة التسع سنوات في فراش الزوجية بدل مقعد الدراسة وقاعة الرياضة وفضاء اللعب والفسحة. هذه هي حقوق الإنسان التي يجب أن نحرص عليها وندافع عنها. ولذلك فإن الجمعيات الحقوقية التي تحدثت عن حقوق الإنسان بصددها ما دعي "دور القرآن" انخدعت بالشكل وانشغلت به عن المحتوى، فوَقعت في تناقض بين إدانتها لفتوى تزويج القاصر ودفاعها عن المؤسسة التي تُنتج تلك الفتوى، والتي هي، في حد ذاتها،



مجرد قناع لاغتصاب حقوق المواطنة الكاملة. إن النظر الشمولي يوصل يقينا إلى أن فتوى المغراوي هي نتاج التعليم الذي تسهر عليه مؤسسات مثل "دور القرآن" في المغرب، و"المدارس القرآنية" في باكستان.

ومن المفيد أن أنبه هنا إلى أن موقفي هذا ليس وليد اللحظة الحالية، لحظة الجدل حول "دور القرآن". لقد سبق أن عبّرتُ عن هذا الموقف منذ أكثرَ من سنة، عندما طلبتُ مني إحدى النقابات التعليمية إبداء الرأي بصدد ما تقترحه وزارة الأوقاف من برامج وإجراءات لإصلاح التعليم العتيق. وقد سمعتُ وقتها أن الملف أُحيل على النقابات من طرف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يعترزم تنظيم ندوة في الموضوع. إن طالب التعليم العتيق يُضيقُ أغلى أيام التحصيل والتفتح في ترديد ببغائي لمعارف متجاوزة موضوعا ومنهجا لا جدوى منها. معارف ومناهج صارت في ذمة التاريخ، لا ينبغي أن يشتغل بها غيرُ المهتمين بتاريخ العلوم وطرق التعليم، الباحثين عن تخلف المسلمين. أما المدافعون الأشاوس عن هذا التعليم — كما عرفتهم مباشرة في فاس والرباط وما جاورهما — فيؤجّهون أبناءهم إلى الرياضيات والعلوم التجريبية والتخصصات الدقيقة، حتى المتوسطيين أو الفاشلين من أبنائهم الذين لم يجدوا مكانا في المعاهد العليا والطب عادوا بشواهد في الصيدلة وطب الأسنان وصناعة البدائل (prothèses) والميكانيكا... الخ من روسيا وأكرانيا والسنغال وغيرها من بلاد الله الواسعة. وقد تحمل

أباؤهم المصاريف الثقيلة يقينا منهم أن ما يقدمونه في التعليم الذي يبرمجونه ويشرفون عليه، في المغرب، لا يصلح لفلذات أكبادهم. وحالهم يذكر بحال بعض زعماء الحركة الوطنية الذين كانوا يوجهون أبناء المغاربة إلى "الكفاح الوطني" والجنديّة والتعليم "الأصيل" العربي الديني في حين يوجهون أبناءهم إلى علوم الإدارة والاقتصاد والطب في الآفاق الفرانكوفونية ثم الأنكلوساكسونية. وقد كنت شخصا واحدا من التلاميذ الذين ألغى اختيارهم سنة 1968 وأعيد توجيههم إلى كلية أصول الدين بتطوان نزولا عند رغبة زعيم وطني كبير. وقد رفضنا ذلك بشكل قاطع، الشيء الذي جعل الوزارة تتراجع جزئيا عن ذلك القرار.

### من صنَّع المغراوي وأمثاله؟

يأتي السؤال الأهم: كيف أمكن لشخص، مثل محمد المغراوي، أن يتضخم ويتسرطن ليصبح "ظاهرة" تشغل أممّ الوزارات، وتتضارب حولها مواقف الفرق البرلمانية، ويفقد معها المجلس العلمي الأعلى توازنه اللغوي؟ كيف أمكن أن يقع ذلك في دولة بوليسية، مثل المغرب (دولة تولي الردع من العناية ما لا توليه للتربية والتعليم) تلك حكاية طويلة، ولكن لا مناص من الإمساك ببعض خيوطها.

استفاد المغراوي — والحركة الأصولية في المغرب عامة — من الصراع بين المعارضة اليسارية والنظام الحاكم، المخزن.

كل التحولات والصراعات التي عرفها المغرب طوال نصف قرن تؤكد أن الملك الراحل، الحسن الثاني، اقتنع، منذ البداية، أن التعاون مع المعارضة الاشتراكية ذات النزوع التحرري القومي خياراً يتعارض مع تصوره للحكم. ذلك التصور الذي لخصه وزيره الأول، ووزير خارجيته، أحمد العراقي في جوابه عن السؤال التالي: "هل كان الحسن الثاني ديموقراطياً؟" إذ جاء الجواب على هذا الشكل: "نعم، كان ديموقراطياً على طريقته. كان لا يقبل تقاسم السلطة" (نشرته المساء عن Le soir). نكتفي في هذه المناسبة باستثمار الجملة الأخيرة من الجواب: "لا يقبل تقاسم السلطة". إذ الديمقراطية هي تقاسم السلطة وتداولها. لذلك سارت سياسة المخزن، طوال خمسة عقود في مسارين:

**المسار الأول**، هو مسار "سفك الدماء"، مسار القمع المباشر الذي أوصل إلى العشرات من أحكام الإعدام والمؤبد والمعتقلات السرية والعلنية التي أزكمت العالم بنتانتها.

**والمسار الثاني**، هو مسار تزييف القيم والمعاني وإفساد الرجال: صناعة الخدم المتملقين. وهذه صناعة ما تزال، مع الأسف، مزدهرة، بل صارت سائغة مسوغة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد أنجز العمل في المسار الثاني – وهو الذي يهمننا الآن – في واجهتين: واجهة صناعة الأحزاب (مواجهة السياسي الطبيعي بالسياسي الاصطناعي)، وواجهة الاحتماء بالمقدس

وتحريك الدين في مواجهة الحداثة والفكر الديمقراطي. فهو يصنع الأحزاب من أجل الصراع الديمقراطي شكليا، كواجهة للاستهلاك الخارجي، ثم يحرك المقدس من أجل عرقلة ذلك الصراع.

من الإجراءات التي اتخذت في هذا المجال، أوائل العقد السابع من القرن العشرين، محاربة الفلسفة وعلم الاجتماع لصالح ما سمي فكرا إسلاميا، ففي غمرة ذلك فتحت شعباً للدراسات الإسلامية بكليات الآداب بشكل تعسفي، دون إعداد الأطر الكفأة لذلك، فتم ملء الفراغ بما تيسر من مدرسي الأدب العربي، قلة منهم لها ميول دينية وأكثرهم عاجزون معوقون، لم يستطيعوا أن ينحتوا لهم مجرى علميا في تخصصاتهم الأدبية واللغوية التي أفنوا فيها أعمارهم فأحرى أن ينتجوا شيئا، مهمما كان في مجال الدراسات الإسلامية التي لا صلة لهم بها، سطوا عليها كما يُسَطى على المال السائب. ولا بد من الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبه بعض رجال حزب الاستقلال في حضارة بيض الغراب الذي صار الآن ينشأ من فراخه.

في إطار هذا النهج التمييزي العقيم، وتبعا لأوضاع سياسية واقتصادية صعبة (مع حرب الصحراء خاصة)، أُطلقت يدُ الوهابيين لاكتساح الساحة الدينية على عهد إدريس البصري وعبد الكبير المدغري وزير الداخلي والأوقاف، على التوالي. وهكذا صار ممكنا لمحمد المغراوي أن يمول المدارس الدينية

انطلاقاً من مدينة مراكش، حيث مقر الجمعية الأم، وصولاً إلى طنجة وتطوان، في أقصى الشمال، وأكادير، في أقصى الجنوب. وهو ليس أكثر من الجزء الظاهر من جبل الجليد، فهناك أشخاص آخرون يعملون في نفس الاتجاه بدون ضجيج تاركين مهمة التعبئة الميدانية لمن يتسلم بضاعتهم جاهزة للتشكيل، وذلك في إطار خطة واعية لتوزيع الأدوار. وقد عاينا ذلك في مدينة فاس وامتدادها في وجدة وتطوان خلال الثمانينيات، سواء من خلال الدعم والإغراءات الموجهة إلى الطلبة المستقطبين، أو من خلال إنشاء المدارس والمساجد الموجهة، أو من خلال توزيع كتب المذهب من طرف المؤسسات العمومية نفسها. أذكر شخصياً أنني تلقيت استدعاءً من قسم الاقتصاد بكلية الآداب بفاس خلال الثمانينيات لتسلم نسخة من فتاوى ابن تيمية (36 جزءاً). وعندما تسلمتها سألت عن حيثيات ذلك، فعلمتُ أن هناك لائحة طويلة اقترحها أحد الأقطاب من "المؤلفة قلوبهم"، وكان يعتبرني واحداً "من خيار الجاهلية" المنتظر أن يكونوا خياراً في الإسلام على يده، مادام قد آمن قلبي وكفر لساني، كما يقول لأتباعه. وقد سبق لي، سنوات قليلة قبل ذلك، أن وجدت كتاب "التوحيد" للشيخ محمد بن عبد الوهاب بين يدي الوالد، رحمه الله، فعلمت منه أن أطنانا من تلك الكتب وزعت مجاناً في منطقة ورزازات. ومن المعلوم اليوم أن التحالف بين المخزن والحركة الإسلامية الناشئة تحت رقابته ضد اليسار (القومي الاشتراكي)،

أوائل السبعينات، قد انتهى إلى توريط الإسلاميين في جريمة نكراء بشعة. جريمة ما زالوا يجرون ذيلها إلى اليوم، هي اغتيال القائد اليساري الديناميكي عمر بنجلون (1975). كان عمر، رحمه الله، قد برز في لحظة من أشد لحظات الصراع شراسة دافعا بالفكر اليساري نحو الممارسة السياسية والنقابية، عاملا على ترميم المعارضة اليسارية. وكان المخزن في تلك اللحظة جريحا يعاني من مشاكل متعددة بعد المحاولتين الانقلابيتين (1970-1972) وفي ظروف اندلاع قضية الصحراء (1974). ولعل الإسلاميين كانوا ينتظرون، أو أوجي إليهم، عن طريق عربهم المتوغل في دار المخزن<sup>1</sup>، أن تلك الجريمة ستسجل ضد مجهول. غير أن خيوطها أفلتت من بين أيدي المتآمرين - كما يقع في كل الجرائم الكبيرة - ففضل المخزن أن يضرب عصفورين بحجر واحد، مضحيا بجناح من الإسلاميين واضعا الجناح الآخر في جيبه، تحت مجهر الحرج، في انتظار وضعه على السكة من جديد ليقود نفس القافلة.

وهكذا يعود الدكتور الخطيب، بعد عقود، إلى الواجهة مرة أخرى. لقد حاول في برنامج "الشاهد" الذي بثته القناة الأولى المغربية في الفصل الأخير من عام 2008 أن يُبعد الشبهة عنه في مقتل عمر بنجلون، ولكنه لم ينف أية شبهة من الشبهة القوية المثار حوله، بل ربما وجد المحلل في ملامح وجهه، ولحن

---

<sup>1</sup> - الإشارة إلى الدكتور عبد الكريم الخطيب، رحمه الله.

خطابه، والطريقة التي عالج بها المسألة عامة، ما يقوي الاحتمال المراد صده. في يوم (06.01.2008) نشرت الجريدة الأولى حواراً مع أمّ المعتقل الإسلامي، حسن الكتاني، وردت فيه عبارة شديدة الدلالة على الموقع المخزني الذي ظل الدكتور الخطيب، إلى تلك اللحظة، يتبوؤه. الموقع الذي يجعله يتحدى العدد الغفير من ضباط الشرطة الذين كانوا يحيطون ببنيته قصد اعتقال متهم بالإرهاب يحتمي به، قال لهم الخطيب: "لولا أن جلالة الملك طلب تسليمه لما استطاعت قوة أن تأخذه". لا شك أن هذه العبارة قد مُنحت مراتٍ عديدة كوعُد لقاصدي حماية الخطيب. وقد مات النعماني دون يبوح بسرّه.

لقد اصطدمت قناة الحركة الإسلامية الناشئة بتلك الجريمة النكراء فتشعبت قِدَدًا إلى أن سطع نجم عبد السلام ياسين في لباس صوفية سياسية مناهضة لنظام الحكم الوراثي "الجبري" "العاض" حسب معجم الجماعة، فاعتقد منظرو المخزن أن العلاج يكمن في فسح المجال لنقيضها الفكري والتاريخي: الحرفية الوهابية، فيما يشبه تنقيل قطع الشطرنج. فكان ذلك من قبيل الاحتماء من الرمضاء بالنار.

### الدين ليس لعباً

كما خرج عفريت التطرف الديني من "القمقم" في السعودية متمرداً، بعد الشيشان وأفغانستان، فقام بأعمال تخريبية داخل السعودية نفسها منذ منتصف العقد الأخير من القرن العشرين،

خرج في المغرب على حين غرة، بعد عقد من الزمن، قبيل منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ضارباً في قلب العاصمة الاقتصادية، سنة 2003 وما بعدها. وأظهر الحدثان، كما أظهرت أحداث أخرى — مثل مقتل السادات (خطب ود الإسلاميين، وسمى نفسه: الرئيس المسلم)، ومقتل ضياء الحق (ويسميه خصومه: ضياع الحق) — أن الدين ليس لعبة، أو وسيلة تكتيكية يمكن توجيه نتائجها شرقاً أو غرباً حسب أهواء المحرضين، في اللحظة التي يختارونها. الإسلام لا يقبل التلويح بالحرب من أجل فتح باب المفاوضات للحصول على امتيازاتٍ للزعماء وأكاذيبٍ للرعاع، كما هو دأب كل السياسويين الانتهازيين. بل الإسلام حرب مباشرة (جهاد) من أجل المصريح به، على وجهه، ولا بد أن تصل إلى نهايتها بمجرد إعلانها. وبعبارة أكثر ارتباطاً بما نحن فيه: هناك فرق حاسم، من حيث المقاصدُ وتصريفها، بين الشباب المتلقي المتحمس الباحث عن منهج حياةٍ بسيطٍ ومتكامل، آخذاً كلام محدثيه على وجهه، وبين الفقيه الواعظ الذي يتوعد ويهدد — وقد يكفر — إمعاناً في إحراج الخصوم من أجل الاستماع إليه، وفسح مكان له بين المستفيدين. فقد أثبتت التجربة أن الشباب يأخذ الكلام على وجهه فينفذ حكم الله في "الكفرة المارقين"، حسب ما سمعه من الدعاة المحرضين. ولذلك كانت بيئات الوعاظ والخطباء الدعاة على الدوام هي البيئة المثالية التي يتخرج منها الناقمون على العصر إجمالاً، وعلى أوضاع بلدانهم بوجه خاص دون تحليل للواقع ينسب الأحكام.



وهؤلاء الناقمون هم الحطب الجاف الذي يغذي نيران التطرف ويلبي حاجيات مهندسيه. وبذلك يتحقق مبدأ تقاسم الأدوار الذي سمعتُ شيوخا كثيرين، من المشرق العربي، يوصون به على الفضائيات عندما انتقدَ بعضُ الجهاديين مبادرةَ عمرو خالدِ التصالحية بصدد الرسوم المسيئة للرسول، وتوسطَ القرضاوي في قضية أصنام أفغانستان حين شرعت طالبان في تحطيمها.

لقد شاهد العالمُ في السنة الماضية كيف تحصن تلاميذُ المدارس القرآنية، في المسجد الأحمر بباكستان مُتحدِّين قواتِ الأمن. لقد أخرجوا الدولة وفرضوا عليها أن تتدخل تدخلا عسكريا عنيفا أدى إلى سقوط عشرات القتلى. ولا يذهبن بك الظن إلى الاعتقاد بأن واقع التعليم الديني عندنا في المغرب أحسنُ حالا مما هو عليه في باكستان. إن عدد المدارس العتيقة في المغرب يتجاوز ستة عشر ألفا، أي أكثر من عدد مدارس القرآن في باكستان، خمسة عشر ألفا. والبرامج هي البرامج في توجهها العام، لأن المنبع واحد: الوهابية ملقحةً بالبرنامج العالمي للإخوان المسلمين. وقد خاض خريجو هذه المدارس وما زالوا حربا مفتوحة مع الجيش اليمني بعدته وعتاده<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>- تطرق سعيد لكحل للعلاقة بين مدارس القرآن وبرامج القاعدة في مقال بعنوان: "احذروا أنشطة الوهابيين فهي حزنٌ ومنبعُ الجهاديين" (انظر موقع الحوار المتمدن:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150893>)

## خاتمة: نموذج من تكفيرات المغراوي

حتى لا يظن القارئ بأن فتوى إنكاح بنت التسع سنوات فتوى فريدة شاردة، قد تكون زلة، أو سوء تقدير عابر، نورد نموذجا لرؤية المغراوي السوداء لعصره.

المغراوي الأملس الذي يتستر تحت "الدعوة إلى الله" و"دور القرآن"، ويظهر الاعتراف بالثوابت الوطنية، محتجا بتعامل وزارة الأوقاف معه، وترخيصها لأنشطته، هو نفسه الذي يُفتي في أهل عصره فتوى متطرفة يتبرأ منها شيوخ الوهابية أنفسهم. وقد عرض هذه الفتوى أحد المواقع الإلكترونية، مع الرد عليها، تحت عنوان: "خارجية المغراوي العجولية"<sup>1</sup>.

بدأ المغراوي كلامه، في شريط صوتي، بالحديث عن حفلات الزفاف فقال: "الإنسان أول ما يبدأ الزفاف يبدأ بالعجل، يأتي بمجموعة من العجول... يعبدون العجل". وشبه رقص الناس في الأعراس برقص بني إسرائيل حول العجل. ثم أضاف: "الأغاني والفرق... والشيوخ والشيخات"، هذه عجول، "الناس يعبدونها من دون الله". "هذه هي عبادة العجول بالضبط". ومن يعبد هذه العجول فقد كفر بالله. بل إن الذين عبدوا العجل من بني إسرائيل

<sup>1</sup> - <http://rachid.agchar.free.fr/kharijiya.htm>

والإحالة على ما جاء في القرآن الكريم من خبر نبي الله موسى والسامري الذي "أَخْرَجَ لَهُمْ [أي لقوم موسى] عَجَلًا جَسَدًا لَهُ خَوَارٌ، فَقَالُوا: هَذَا إِلَهُكُمْ وَإِلَهُ مُوسَى فَنَسِيَ". (طه 88).

أنظف، حسب لفظه، من الناس الذين يقيمون الحفلات والأعراس بمناسبة الزفاف على الطريقة المعروفة في المغرب. ومن الأعراس إلى الملابس والأزياء: "لكساوي التي تباع"، أي الملابس التي نقتنيها من المحلات التجارية، "عجول". والخياط، ما هو إلا "عجل سامري". ولكثرة عاداتنا التي يدينها يتساءل: "كم سامري عندنا الآن؟ المعامل التي تنتج هذه الثياب ... كل نوع سامري، سامري، سامري! ما أكثر السامريين في هذا العالم!! كُتْر، لأنه ليس من شرط العجل أن يكون بقرونه، هذه قرون أخرى"، وينظر إلى حذاء المرأة وما قد يحدثه من صوت فيتخيلها بغلة تعبر الإسفلت: "الذي يجعل المرأة تططق مثل البغل في الطريق هذا سامري". العجول في العالم الإسلامي بدون عد، المتصوفة عجول والمترحمون على قبور أحبائهم عجول، يسميهم القبوريين، فهناك "عجول الصوفية، عجول القبوريين. الذي يذكر الله وهو يرقص حتى يصير إلى السقف أليس عجلاً؟... العالم الإسلامي الآن مملوءً بالعجول... الاشتراكية... وكل الأحزاب هي عجول". "البرامج المناهج كلها عجول". والطريقة التي نقرأ بها القرآن عجل<sup>1</sup>.

لسنا في حاجة إلى تأويل هذا الكلام ولا التعقيب عليه، فقد تولى ذلك بعض السلفيين المتشددون الذين وجدوا فيه تكفيراً للمسلمين. فقد وجدوا أنفسهم في وضع ذلك الكميائي الذي ظل

---

<sup>1</sup> - من شريط: مواقف موسى العقديّة.10.

"يُخَلِّطُ وَيُجَلِّطُ"، كما يقال، حتى فوجئ بأنه صنع مخلوقاً خارجاً عن كل مراقبة أو سيطرة. وهكذا تصدوا لهذه الدعوة التكفيرية ونسبوا إلى "التطرف الخارجي". لقد تجاوز المغراوي حدود التبديع والتفسيق اللذين يستعملهما السلفيون عادة في وصف من يخالف تصورهم.

يقول الشيخ صالح السليمي: "لاشك أن الأغاني فسق... ومع هذا كله لا نقول أنهم كفار إذا كانوا يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله... ومن قال بأنه بمثابة العجل، ومن استمعه فقد عبد العجل، هذا تكفير للمسلمين وإخراج للمسلمين من الملة. هذا ولاشك مذهب الخوارج الذين يُكفرون بالمعاصي وبالذنوب... هذا الحكم من حكم الخوارج الذي يقول أن هؤلاء بمثابة العجول، لاشك أن هذا من أحكام الخوارج التي تخالف هدي الكتاب والسنة ومنهج سلفنا الصالح".

ومن الشيوخ الذين ردوا على المغراوي الشيخ زيد المدخلي، وهو أيضاً من المتشددين الذين يحرمون الغناء ويعتبرون الاستماع إليه من كبائر الذنوب، ولكنه يرى أن ما ذهب إليه المغراوي من تكفير المغنين ومن يستمع إليهم خطأ ينبغي الرجوع عنه. "إنما هو من كبائر الذنوب وكبائر الذنوب غير الكفر"<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> - ومعذرة عن ركافة أسلوب الشيوخ، فقد طابق الشكل المضمون.

أما بعد، فقد توجهت الدولة، منذ إعفاء المدغري من مهام وزارة الأوقاف – وكان يظن أنه خالد فيها – إلى إصلاح التعليم العتيق من خلال دفتر تحملات يخص البرامج والمناهج والتجهيزات، سعياً لإدماجه، في نهاية المطاف، في التعليم العمومي، غير أن العملية تتطلب جرأة الحسم، كما تتطلب رصد الإمكانيات التي تسمح لوزارة التعليم باستيعاب من لا يساير وتيرة الإصلاح. ومن قال إنه ليس هناك تردد فليقل لنا: كيف أمكن أن يبقى المغراوي وحده مستولياً على عشرات المدارس خارج التغطية بعد ست سنوات من بداية "الإصلاح"؟

## المرجعية الدينية أم التأثيم والعزلة؟

"تسونامي"

بين عقاب الله وافتراء البشر

بعد ردود الفعل القوية المستتكرة لما نشرته جريدة التجديد حول كارثة تسونامي - حيث اعتبر رئيس تحريرها هذه المأساة الإنسانية عقاباً إلهياً - جاءت ردود فعل مسؤولي حزب العدالة والتنمية ومنظريه متناقضة؛ تراوحت بين التنصل من الفتوى، من جهة، وتأييدها بالنص القرآني والمزايدة الكلامية، من جهة أخرى.

أكد الأمين العام لحزب العدالة والتنمية وأعضاء آخرون أن التجديد ليست صحيفةً للحزب ولا ناطقةً باسمه ولا تعبر عن

مواقفه. كما أكد ذلك مديرها السيد عبد الإله بن كيران، البرلماني والعضو البارز في حزب العدالة والتنمية، بل زاد على ذلك مضيفا معلومة جديدة في الموضوع بقوله: "والأستاذ سرات (صاحب فتوى العقاب الإلهي) ليس عضوا في العدالة والتنمية، فيما أعلم". فقوله: "فيما أعلم" لا تفيد الشك، أو نسبية العلم، بل تتضمن عتاباً من يفترض غير ذلك وتقريره.

يمكن إدراج هذه التصريحات في باب الدفع الشكلي، احتياطاً لما قد ينكشف عنه الأمر من صعوبات الدفاع عن الموقف برمته. أما من حيث الجوهر فإن موقف زعماء الحزب اتسم بالاحتراست وسد الذرائع، فقد صرح السيد الرميد حسب ما نقلته الصباح في أحد أعدادها، أنه ما كان ليوافق على نشر المقال لو كان في الموقع الذي يسمح له بذلك، كما امتنع الأمين العام للحزب، في نفس المناسبة، عن التعليق على محتوى المقال لأنه لم يطلع عليه بسبب انشغالاته وعزوفه عن الخوض في هذه المشاحنات، ولا بد أن نصدق . أما بنكيران فقد صرح في عدة منابر بأن المسألة خلافية حتى بين أعضاء الحزب، ومن المناسب طرحها على أهل الاختصاص العلمي والديني.

الذي يهمننا من عرض هذه المعطيات الشكلية والموضوعية هو التقاؤها في التنصل من أي مسؤولية فيما نشر: تبرؤ من الكاتب والناشر، وتبرؤ من المحتوى نفسه، حتى ولو كان ذلك لصالح الشك، كما يفهم من كلام بنكيران. لندع قضية التبرؤ من

الكاتب والجريدة جانبا فهذه دعوى لم يفتتح بها حتى أصحابها،  
بدليل رد الفعل العنيف الذي عبروا عنه في البرلمان والشارع  
وعلى صفحات الجرائد. وكيف نفتتح بذلك ونحن نتذكر الدور  
التحريضي الذي أسندوه للشيخ الزمزمي حينما ركبوا ظروف  
خطة إدماج المرأة في التنمية من أجل الاستقطاب الواسع؟! الكل  
يتذكر المدى الذي وصل إليه الزمزمي في القذح – مثل الدكتور  
الخطيب يا للمصادفة! – في ضحايا القمع ورموز الوطنية  
والنضال ضد الاستعمار، نتذكر فتواه في المهدي بن بركة!  
وكان الزمزمي يصرح، وقتها، بأنه لا ينتمي إلى العدالة  
والتنمية، وهو محمول على الأكتاف ومحاط بالغلظ الشديد من  
شباب الحزب في المعرض الدولي بالدار البيضاء، وفي ردهات  
المؤسسات الجامعية التي يستقبلونه فيها بالترحاب قبل الحدث  
المشؤوم 16 ماي. كانوا يعلمون أن خطابه لا يختلف في شيء  
عن خطاب شيوخ السلفية الجهادية الذين يتناوبون معه  
ويتناغمون على صحافة العدالة والتنمية، أو "المقربة منها".  
وعموما فقد بلع لسانه بعد استغناء "الإخوة في الله" عن خدماته،  
ولم يلبث أن غير وجهته نحو حزب آخر جاراً وراءه مجموعة  
من الغاضبين فيما يشبه الانشقاق.

إذن، لندعُ التملصَ "اللساني" جانبا، ولنَدعُ ردَّ الفعل الميداني  
ضد الفتوى لمنظمات محاربة الكراهية ودعاة التضامن  
الإنساني. فالذي استفزني شخصيا هو تمادي الجريدة نفسها في



الدفاع عن أطروحة العقاب الإلهي من خلال النص الديني والمزايدة الكلامية. فقد خصصت التجديد عددها 1068 (07 يناير 2005) للرد على منتقديها. وفي هذا الإطار تم استقصاء الآيات القرآنية التي ظُنَّ أنها مؤيدة لمُؤاخِذَةِ الله الناسَ بظلمهم على الإطلاق، دون تمييز بين بريء ومذنب، وهي تزيد على الأربعين آية، ليس من بينها طبعاً قوله تعالى الجامع المحكم:

"وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ، وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى". (النحل 61)،

ولا قوله تعالى: "مَنْ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ، وَمَنْ ضَلَّٰ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا، وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ"<sup>1</sup>.

ونقرأ في نفس العدد مقالاً بقلم محمد يتيم بعنوان: "هل يجرؤ الاستنصاليون على اتهام القرآن بالمسؤولية المعنوية عن الإرهاب والتحريض على الكراهية؟" (ص12).

يتضامن المتن القرآني المُستقصَى هنا مع مقال محمد يتيم في طرح مجموعة من الأسئلة الصريحة والضمنية، من قبيل:

- أبعد كل هذه الآيات تشكون في أن الزلزال عقاب إلهي؟!
- وإذا كان لا مفر من التسليم بأنه عقاب إلهي (تسليماً بالنصوص المقدمة)، فهل يكون الله بقوله هذا إرهابياً؟!

---

<sup>1</sup> — الإسراء 15.

وبعبارة قريبة: قلنا: هذا عقاب إلهي، فاتهما الاستئصاليون  
بالمسؤولية المعنوية عن الإرهاب، وها هو الله، سبحانه، يقول  
مثل ما قلنا، فهل يجرؤون على اتهامه بالإرهاب!؟

وبعبارة أكثر مباشرة: من يتهما بالإرهاب إنما يتهم الله!

إن هذا الخطاب ينبني على ادعاء غير مقبول، بل قاتل، وهو: نحن لا  
نقول إلا ما قاله الله! وتبدو المسألة هينة بالنسبة لغير العالم بالخطاب  
الديني، والقرآني على وجه التحديد. فالتاريخ القديم والحديث يشهدان  
على أن هذا الادعاء هو القشة التي قصمت ظهر بعير الفكر الإسلامي  
قديمًا، وتقصمه حديثًا.

فالذي يقول: أقول ما قال الله، سرعان ما يقوم بتحويل  
تركيبه بسيط غفلةً أو بسوء نية،

فيقول: ما أقوله هو ما قاله الله. فيصبح الله تابعًا لا متبوعًا.

أليست هذه هي العبارة التي أطلقها الشيخ الفزازي، فك الله  
أسره، في محاورته لأحد نشطاء حقوق الإنسان على أمواج قناة  
الجزيرة، أي على مسمع ومرأى من العالم كله؛ قال له بعصبية:

"عندما أقول: قال الله، فأنا الله قال".

وكان طبيعيًا أن يُنهي الحوارَ بمطالبته محاوره بالتوبة مما  
صدر عنه من أقوال مخالفة أن يُقتل عند خروجه وهو كافر. وقد

نوّه الفزازي في تلك المناسبة بقتلة فرج فودة<sup>1</sup>.

وقديما استفز هذا السلوكُ الانتقائي المغرض، في التعامل مع النص الديني، الخليفةَ عمرَ بن عبد العزيز حين استمع إلى غيلان وصاحبه صالح وهما يحتجان بالنص القرآن في قضية القضاء والقدر (الجبر والاختيار)، حسب ما جاء في الخبر التالي:

"بلغ عمر بن عبد العزيز أن غيلاناً وفلاناً نطقا في القدر، فأرسل إليهما،

قال: ما الأمرُ الذي تتطقان به؟

فقالا: هو ما قال الله، يا أمير المؤمنين.

قال: ما قال الله؟

قالا: "هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً"<sup>2</sup>. ثم قال: "إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً" (الإنسان 3). ثم سكتا.

فقال عمر: اقرأ. فقرأ حتى بلغا إلى قوله تعالى: "إِنَّ هَذِهِ تَذْكَرَةٌ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلاً، وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ" (الإنسان 29-30)، إلى آخر السورة.

---

<sup>1</sup> — أشير إلى أنه سبق لي أن أوردت هذه الحادثة في كتابي دائرة الحوار والشيخ طليق، فلا حرج من إيرادها وهو أسير، عبرة لمن يعتبر.

<sup>2</sup> — سورة الإنسان. 1.

فقال: كيف تريان يا ابني الأثانة! تأخذان الفروع وتدعانِ  
الأصول؟!<sup>1</sup>

فهل يجوز أن نفترض أن محمد يتيم (أستاذ الفلسفة المهمم  
بالشؤون الإسلامية) يجهل – وهو يستشهد بالقرآن والحديث  
على تعجيل الله مؤاخذه الناس بظلمهم – أن في القرآن آياتٍ  
أخرى ذات دلالة مخالفة، وأن رفع التعارض بينها يقتضي  
المنهج الذي دعا إليه عمر بن عبد العزيز محاوريه بعد أن أغلظ  
لهما القول لشناعة ما أتيا من بتر الشاهد، وهو النظر في  
الأصول، أو النظر الشمولي المقاصدي. وهل ترتاح فعلا  
ضمائر الذين استقصوا القرآن الكريم لاستخراج الآيات الدالة  
على تعجيل العقاب وهم يغضون الطرف عن نصف الحقيقة  
المتمثل في مثل قوله تعالى السابق الذكر:

"وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِمْ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ، وَلَكِنْ  
يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى". (النحل 61)،

المؤكد في قوله:

"وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِنْ  
دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ  
بِعِبَادِهِ بَصِيرًا" (فاطر 45)،

---

<sup>1</sup> – سبق أن أوردناه منذ عقدين في كتابنا: في بلاغة الخطاب الإقناعي .  
ص 47-48 ط2).

وقوله: "وَرَبُّكَ الْغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُمْ بِمَا كَسَبُوا لَعَجَلَهُمُ الْعَذَابَ بَلْ لَهُمْ مَوْعِدٌ لَنْ يَجِدُوا مِنْ دُونِهِ مَوْثِقًا". (الكهف58).

وقوله: "وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى" <sup>1</sup> (فاطر17).

فما الداعي إذن لهذا البتر والانتقاء، غير العلمي؟

لا شيء، في نظرنا، غير طلب الغلبة والإحراج بما اتفق. وهذا استخفاف بالنص القرآني واعتداءً عليه. وهو يفسر عنف الرد الذي يلقاه مثل هذا الخطاب قديماً وحديثاً، كما سبق من كلام عمر بن عبد العزيز.

لقد بذل العلماء المسلمون الأوائل من لغويين ومتكلمين جهوداً كبيرة في التدليل على انسجام النص القرآني رداً على تهمة الاختلاف التي تؤدي إلى الشك في مصدر النص نفسه. فقد ظهر من استغل سوء فهم قوله تعالى:

"أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ

اِخْتِلَافًا كَثِيرًا" (النساء82)،

مُستدلاً بما ثار من خلاف حول معاني القرآن وقراءاته... الخ. إن الحل الذي وصل إليه الأشاعرة حين قالوا "بالكسب" كان اجتهاداً للخروج مما ظهر من تعارض في النصوص والقراءة حول مسألة "العدل" (الحرية والمسؤولية).

<sup>1</sup> - وتكررت عبارة "ولا تزر وازرة وزر أخرى" في سورة الأنعام 164،

وفاطر 18، والزمر7. فهل من معتبر؟

وهذه هي بالضبط القضية التي يُراد حسمها اليوم بالبت  
والاحتيال. كفى عبثاً بالدين!

لا أعتقد أن الأستاذ يتيم يجهل أن القرآن نزل مُنجمًا، وأنه  
يحتوي ناسخًا ومنسوخًا، ومحكمًا ومتشابهًا، وأن فصل الآيات  
عن سياقها الخاصّ والعام وإهمال المقاصد الكبرى هو طريقٌ  
مباشر إلى الفتنة. هذا الطريق الذي فتحة الخوارج قديمًا فكانوا  
يعترضون القوافل فيقتلون الذكران من المسلمين ويبقرون بطون  
النساء المسلمات الحوامل (خوفاً من أن يلدن ذكورا)، وذلك  
تطبيقاً لفهمهم السقيم المعوج لقوله تعالى: "رَبِّ لا تَذَرْ عَلَى  
الأَرْضِ مِنَ الكَافِرِينَ دِيارًا، إِنَّكَ إِن تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا عِبَادَكَ وَلا  
يَلِدُوا إِلاَّ فَاجِرًا كَفَّارًا" (نوح 26-27).

نعم، الخوارج يقتلون الذكران من المسلمين باعتبارهم  
كافرين، لأنهم - في نظرهم - لا يغيرون المنكر، وفي مقابل  
ذلك يحفظون حياة أهل الكتاب باعتبارهم ذميين. قد يبدو هذا  
الفعل الشنيع من الذكريات الإسلامية غير السعيدة، ذكرياتٍ  
مضى زمنها مع خوارج القرن الأول والثاني الهجريين،  
والحقيقة غير ذلك، فالخطابُ الأصولي الإسلامي الحديثُ  
يتراوح بدوره بين تفسيق المجتمع وتكفيره. فهو يُحمّل  
المسؤولية في المقام الأول، للحركات القومية والاشتراكية  
والعلمانية؛ فهي - في منطق الخوارج - لا تعوق الإصلاح  
فحسب بل تساند الفساد الآتي من الحكام المسلمين ومن الغرب.

ولذلك فهي العدو الأول؛ قبل الحكام الظالمين وقبل "الغرب الكافر"، والكثير من اليساريين الحالين الذين قلبوا صفحات الكتب أكثر مما خبروا الوقع، أو استنطقوا التاريخ الإسلامي، لا يفهمون هذه البديهيات فتجدهم يتحدثون عن التحالفات المرحلية والتكتلات التاريخية. وقد ترددت في كلام مدير التجديد عبارات "أعداؤنا" عدة مرات خلال استجواباته. والمعروف أن عبارة العداوة غير مستحبة في الخطاب السياسي؛ إذ العاديُّ أن يُتحدث عن المنافسين والخصوم.

إن النقمة على هؤلاء "الأعداء" هي وحدها التي يُمكن أن تقود إلى موقف شاذٍّ مثل الموقف الذي تُدافع عنه التجديد ومن وراءها. نقول: موقف شاذ، لأننا لا نستطيع أن نستوعب كيف أنه في الوقت الذي تعباً فيه العالم لإنقاذ من بقي على قيد الحياة من المفجوعين؛ أيتاما وأرامل، والحيلولة دون انتشار الأوبئة إثرَ أعظم كارثة طبيعية عرفتتها الإنسانية، تجاوز قتلاها المائتين وعشرين ألفاً، في الوقت الذي يتقاطر فيه آلاف الإنسانين من مُسعفين وأطباء نفسيين لدعم المنكوبين وحماية الأطفال الميتمين العديمي الحيلة من الطبيعة القاسية والعُقبان الإنسانية الكاسرة، في الوقت الذي يضع فيه "الكفار" أيديهم على صدورهم من شدة الألم وهم يشاهدون صور الدمار، في الوقت الذي تطيبُ نفس "الكافر بالله" شوماخر بمالٍ لم تجد به نخوة عدة دول مسلمة بترولية غنية تبعثر المال يمينا وشمالاً... الخ، في هذا الوقت يجدُ

"الإخوة في الله" العاجزون ماديا الحالة النفسية المُسعفة التي تجعل المأساة مجرد تحقيق للعدالة الإلهية، لا تستحق ألما ولا إسعافا، فينضاف إلى عجزهم المادي عجزٌ فكريٌّ وفقرٌ روحي. إن هذا المنطق البئيس خطيرٌ، لأنه ينتهي دائما إلى اعتبار مقاومة الآفات تعطيلًا لإرادة الله وعدله. شيءٌ شبيهه بفتاوى الشيخ شعراوي في قضية زرع الأعضاء قبل أن يُبتلى؛ فقد كان ينفخ شدقيه ويقول: أتريدون أن تؤخروا لقاء العبد بربه، أو الحبيب بمحبوبه!!

إن الموقف الديني من هذا الحدث المأساوي ليس مقصوداً لذاته؛ كان حدثٌ تسونامي مجرد فرصة — في ظرف قلت فيه فرص التحريض على المجتمع — للخوض في موضوع السياحة في المغرب في إطار التنديد بالواقع عامة تمهيدا للانفصال عنه والتجريح حول "التنظيم الإسلامي" الذي يجمع المطهرين.

وقضية الانفصال عن الآخرين مسألة حيوية، بل مسألة حياة أو موت بالنسبة لحركات الإسلام السياسي كلها، فليست بين أيديهم حلول لأي مشكل حيوي بالنسب للمغرب، ابتداءً من البطالة وانتهاءً بقضية الصحراء. ولكنهم مشغولون بإبراز كل جزئيات الاختلاف معهم من موقع الناطق باسم الله، وهذه مغالطة كما تقدم. والامتحان الطويل العسير (الشبيه بالبيزيطاج) الذي تُخضع له الدول الأوروبية النظام التركي يدخل في هذا السياق: مدى قدرة الأتراك على الشفاء من عُصاب "مؤمن"



وكافر" في مجال المواطنة، ومدى قدرتهم على الاندماج في القيم الكونية لحقوق الإنسان. ونحن نتمنى أن يتسلم "معتدلونا" — وهم يشتركون مع إسلاميي تركيا في الإسم — تلك الوصفة المقترحة للأتراك، ويطبقوها بالحرف، فإن هم لم يظفروا بحلاوة العيش مع "الكفار" ظفروا بحلاوة حسن الجوار مع مواطنيهم. أما حال الإسلاميين في المغرب اليوم فمفتوح على آفاق لا تدعو إلى الاطمئنان؛ لا فرق بين معتدل ومتشدد، وهذه المؤشرات:

يُتحدث في المغرب عن ثلاث تيارات إسلامية كبرى: تيار برلماني، يعلن قبول اللعبة السياسية، وتياران جهاديان: أحدهما يعلن الجهاد المسلح من أجل الخلافة الإسلامية ويكفر الديمقراطية والأحزاب جهاراً، والثاني يعلن الجهاد النفسي التربوي والتعبوي من أجل القومة الطوفانية الموعودة لتحقيق الحكم النبوي، ويبدع ما سوى ذلك. (كانت سنة 2006 موعداً لحدثٍ عظيم لم يقع).

غير أن الذي ينبغي الانتباه إليه هو أن هؤلاء "الإخوة في الله" الذين تتشبَّ بين بعضِ نشاطهم مناوشاتٍ كلامية عابرة، رغم عنفها أحياناً، يلتقون في التظاهرات والتجمهرات والاعتصامات ليكونوا كتلة واحدة مترابطة، لها شعارات مخصوصة، وحركات عسكرية مدروسة، لا مكان فيها للعفوية. حركاتٌ وشعاراتٌ لأناسٍ تخرجوا من معسكرات أو تربيصات كشفية قوية التنظيم.

فوجئتُ شخصياً بهذا السلوك، لأول مرة، في تظاهرات فاتح ماي العمالية بفاس خلال الثمانينيات. حيث فاجأنا الإسلاميون

بكل ألوانهم بالانعزال في آخر المسيرة في تنظيم محكم، مثيرين بلبله في صفوف المنظمين وارتياحا ظاهرا في نفوس المراقبين من رجال المخابرات. ثم رأيت الشيء نفسه في السنوات الأخيرة في مسيرات التضامن مع العراق وفلسطين بمدينة المحمدية؛ نفسُ الانعزال، ونفسُ الصرامة التنظيمية، ونفسُ النظرات المتحدية، بل العدوانية.

فما الذي يعنيه توحدُ هذه الجماعات فيما بينها، وانفصالها عن جميع أطراف المغاربة من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار في تظاهرة تضامنية، لا خلافَ بين الجميع حول مضمونها؟! الجواب في نظري هو أن فلسطين والعراق وتسونامي ليست أكثرَ من مناسبات للتكتل وإعلان الانفصال عن الحدائين "الضالين".

في إطار هذا السياق الانعزالي القادم من الشرق العربي يفهم الطرح المنتسج لقضايا لم تشغل قط بال مغاربة بدوا وحضرا — وهم مسلمون منذ أربعة عشر قرنا — مثل الحجاب (والحجاب الشامل المغلف) واللحية المعشوشبة واللباس القصير والأفغاني... وما يتبع ذلك، عند البعض، من كماليات، أو أكسيسوارات، كالبخور الشرقي والسواك، وأنواع السباحات الفاخرة... الخ. فهذه المظاهر هي بداية المسافة مع الآخرين، ثم يصل الأمر مداه في الانعزال التنظيمي، كما في المصاييف والمخيمات والتنظيمات النقابية وما شاكل ذلك.

أما الفصل بين "الذكور" و"الإناث" في التظاهرات والمسيرات فيُراد منه التعبيرُ المادي الملموس عن استحالة الاشتراك مع الآخرين المختلطين. ولا يحتاج المرءُ أن يكون ضليعا في الدين لكي يدرك أن الفصلَ بين الرجال والنساء، في الأماكن العمومية خاصة، لا يكتسي خطورة شرعية تبرز الشرخ الاجتماعي المترتب عن الإصرار عليه. وأقرب ممارسة إسلامية يمكن أن يُسترشد بها في هذا المجال هي الركن الخامس من أركان الإسلام (الحج) الذي يزدحم فيه الرجال والنساء ازدحاما تلتصق فيه الأجساد بالأجساد خاصة عند رمي الجمرات وتقيل الحجر الأسود والسعي بن الصفا والمروة..الح. وقد مورست هذه الشعيرةُ على هذه الشاكلة طوال تاريخ المسلمين. ولم يطالب أحدٌ طوال التاريخ بالفصل إلا في السنوات الأخيرة.

نعود بعد هذه البيانات لنقول: إن اللقاء بين هذه التنظيمات على مستوى القاعدة واضحٌ جلي، وعلى أساسه يتم حشد المؤيدين في التظاهرات، وتجميع الأصوات في الانتخابات، حيث يصوت جميع الإسلاميين (إلا استثناء) مع أي مرشح يحمل الشعار ضداً على خصم مشترك، هو الطرف الذي ينفصلون عنه في التظاهرات والأزياء، أي غير الإسلاميين. ومن خلال هذا التواصل يتم الانتقال من تيار لآخر حسب استعدادات الأشخاص؛ في ميلهم للحسم أو قدرتهم على الانتظار، وهذا ما كشفت عنه محاكمات ما بعد 16 ماي 2003،

ويكشف عنه ما تلاها من محاكمات.

وكما هو حال الإسلاميين في جميع البلاد العربية فإن ذلك "الأخر" الذين ينفصلون عنه ليس منسجماً ولا على مستوى واحد بعدا وقربا منهم، بل فيه حليفٌ مرحلي (عند الضرورة القصوى). يضم حليفهم المرحلي كلَّ أطرافِ اليمين والقوى الرجعية والحكام (الفاستدين في الغالب)، والعساكر الذين يقبلون تقاسم السلطة والغنيمة موقتا، أو يقبلون التكفل بسحق العدو الإستراتيجي المشترك المتمثل في اليسار الاشتراكي "المتبجح" بالحدائثة والعقلانية، الموسوم عندهم بالعلمانية التي يصرون على أن يفهموا منها شيئا واحدا، هو الخروج من الدين جملة. لا يقبلون بديلا لهذا الفهم مهما شرحت لهم.

في حلقة يوم الأحد 2005/01/30 من برنامج الشريعة والحياة، طلع الشيخ القرضاوي بفتوى جديدة من فتاواه "الوسطية" متحدثا عن علمانيتين علمانية اشتراكية أو شيوعية ملحدة، وعلمانية لبرالية محايدة.

في هذا الإطار يُفسرُ تحالفهم مع شخص مثل الدكتور الخطيب حليف المحجوبي أحرسان، ودع خيالك يسترسل حتى يصطدم بأفقر وزمن أفقر، ودورهما فيه، وحكم التاريخ عليه، ذلك الحكم الذي أزعج الدكتور الخطيب. إن حديث الدكتور الخطيب عن "الصعاليك"، وصفاً لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أصدقاء بنزكري، رحمه الله، وحديث الزمزمي

الوقح عن المهدي بن بركة، وحديث التجديد عن "عقاب الله" وصفاً لمأساة الإنسانية في مُصاب شعوب شرق آسيا كُلِّها رصاصاتٌ من عيار واحد أطلقت من بندقية واحدة بعينها: بندقية اسمه الحقد على "الآخر".

إن لقاء إسلامينا بالدكتور الخطيب يذكر بالطرفة التي تناقشتها كتب الأخبار حول الصداقة غير الطبيعية التي جمعت بين شاعر الشيعة الكميت بن زيد الأسدي والطرمخُ بن حكيم شاعر الخوارج خصومهم المذهبيين. فقد قيل أنهما اجتمعا على كره العامة، أي جمهور الناس. ومع ذلك فإن هذا السلوك قريب من التصور باعتبار الرجلين شاعرين متقنين يلتقيان في أشياء لا يجدانها عند جمهور حزبيهما، كما يلتقي المبدعون في اتحاد الأدباء والكتاب على اختلاف مشاربهم. فما الذي يجمع الدكتور الخطيب المحمل بتأريخ الإخلاص للنظام المخزني المُدان – وهو يترنح اليوم أمام هذه الإدانة مشهراً بذاءة لسانه – وبين هؤلاء الإخوان الذين يبشرون بإسلام نظيف متسامح؟

من المعلوم أن حدث 16 ماي 2006 نفض الغبار عن عبارة رقنها المخزن نفسه على ظهر عُلبة الدكتور الخطيب، منذ بداية حوارهِ مع الكتلة أواخر الثمانينات، والعبارة هي: "انتهت صلاحية هذه البضاعة". كانت هذه العبارة مكتوبة بالحبر السري منذئذُ ثم جاء حدثُ إيواء الخطيب للشيخ الكتاني، لينتهي المسألة ويقول الصانع للمصنوع: إنسَ ظروف قتلِ عمر بن جلون،

فنحن في مركبة أخرى، الكتاني ليس النعماني! مع السلامة.

ويبدو أن حزب العدالة والتنمية قد وقع في مأزق الخطاب السياسي حين فرض عليه بعد حدث 16 ماي أن يستعمل لغة السياسة، ويبتعد إلى حد ما عن التحريض الديني القائم على تأثيم المجتمع، خاصة على منابر المساجد، كما أن تجربته في الجماعات المحلية التي تحالف في تسييرها بدون اعتبار لا للأشخاص ولا للهيئات، كما وقع في مدينة المحمدية، لم تقنع المواطنين بأن هناك ميزة يمكن المراهنة عليها. فبدأ الرجوع إلى ذلك الخطاب التأثيمي بطرق ملتوية ومن خلال الإنابة.

أضف إلى ذلك أن الوسيلة التعبوية الأساسية التي تعطي مزية للخطاب الديني، كما سبق، وهي الانفصال عن الآخرين، لا تنهض بدون تأثيم، والتأثيم لا يتم دون كراهية، والكراهية بداية العنف اللفظي ثم المادي. والمعتدلون منهم، إن وجدوا، لا يتحكمون في اعتدالهم لأنهم يمارسون هذا النشاط التعبوي الانفصالي مع حلفاء بدون فرامل (الجهاديون)، أو بنوايا بعيدة الغور (المهدويون). لماذا يلومون إذن من يتهمهم بالتحريض؟



## الفهرس

### تقديم عام

18\_3 سلفية المخزن والسلفية الأصولية

### القسم الأول

120 \_19 منطق رجال المخزن

34 \_21 1 \_ المخزن ليس لغزا

98 \_35 2 \_ الرد على شهادة بوطالب

110 \_99 3 \_ المنشطات المخزنية في السياسة المغربية

121 \_ 111 ملحق: فسحة هزلية في معجم السياسة المغربية

### القسم الثاني

165 \_ 123 أوهام الأصوليين

148\_125 1\_ دور القرآن

بين حقوق الإنسان ومشاكل طالبان

165 \_149 2 \_ المرجعية الدينية أم التأثيم والعزلة



الصفحة الموالي

أي 169

هي

ظهر الغلاف

هذا الكتاب نقدٌ بلاغيٌّ تطبيقيٌّ وميدانيٌّ للخطابين المُعوقين للحدثاء  
في مغربِ الألفية الثالثة:

1- نقد للخطاب المخزني القائم، من جهة، على تبرير الماضي  
المأساوي (ردُّ على عبد الهادي بوطالب ومن معه)، و من جهة ثانية، على  
التخطيط للسطو على المستقبل (نقد مشروع عالي الهمة ومن معه).

2- نقد للخطاب الأصولي القائم على "التأثيم والعزلة" مهما  
اختلفت تسميات أصحابه وتجلياتهم. سواء كانوا برلمانيين "إخوانيين" أم  
كانوا جهاديين وهابيين أم صوفييين مهدييين. فتنةُ فتوى المغراوي وما  
أثاره إغلاقُ دور القرآن، وفتوى العقاب الإلهي لضحايا التسونامي، في  
"التجديد"، نموذجا.

اعتمد المؤلف الأمانة والدقة في عرض وجهات النظر المخالفة وما  
يؤطرها من معطيات معرفية وتاريخية، مع ما أثارته من ردود فعل. ثم  
عرَّضها لمحاكمة حجاجية، عمادها كشفُ المفارقات عن طريق التصوير  
الاستعاري، ثم معاقبة كل نزوع للسفسطة بما يناسبه من السخرية. ف جاء  
العمل مستوفيا لمزايا الإفادة والإقناع والإمتاع. كتاب جاحظي.

الناشر

www.medelomari.net

محمد العُمري



من مواليد 1945 بقرية الحارة، منطقة هسكورة، على  
الضفة الشمالية لواد درعة. عمل أستاذا بالتعليم الثانوي ثم  
أستاذا باحثا بالجامعة المغربية إلى أن غادرها سنة 2005. له  
عدة مؤلفات ودراسات في البلاغة وتحليل الخطاب ونقد الشعر  
مؤلّفا ومترجما ومحققا. كما ساهم في الكتابة الصحفية  
السياسية والاجتماعية والثقافية. وأصدر بتعاون مع آخرين مجلتيين في مجال  
تحليل الخطاب. حصل على جائزة المغرب الكبرى للكتاب سنة 1990، وتوج  
مساره العلمي بالحصول على جائزة الملك فيصل العالمية، سنة 2007.